حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (1)

أغسطس 1961 – 1979/12/29

• ارقام 1 – 75

• عدد أجزاء المجموعة •

7 أجزاء

2016

حمد محمد المرعي

المقالات الصحفية

جزء (1)

أغسطس 1961 – 1979/12/29

حمد محمد المرعي

ن والقلم وما يسطرون

الجزء الأول

حروف في إنتماء

مجموعة الأعمال بلا تأويل للأقوال

اصدار : الخليج الدولي للإستشارات ـ الكويت ١٩٩٨

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
1	يابو سالم عطنا سلاح • تدريب المواطنين على المقاومة المسلحة عند مطالبة حكام العراق بالكويت بعد الاستقلال	سبتمبر - أغسطس 1961	الشعب أو ... الفجر
2	ماذا بعد عبد الناصر؟ الوحدة العربية في حالة حرجة • After Nasser: What Next? • Arab unity in peril	1970/10/23	Louisville Cardinal
3	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (1): • الوقاية من الحرائق أهم من اطفائها • قواعد تنظيم المرور شكلية أكثر منها واقعية	1977/6/24	القبس
4	قصور إجراءات السلامة في المجتمع (2): • اين إجراءات الوقاية من الاخطار المهددة للصحة العامة • الاهتمام بحماية البيئة العالمية واغفال البيئة المحلية!	1977/6/25	القبس
5	تأملات مرورية (1): • أزمة السير بحاجة عاجلة الى دراسة متعمقة وعلاج سليم	1977/10/22	القبس
6	تأملات مرورية (2): • نظام "منع الاتجاه للسيار" يكلف المواطنين سنويا 150 ألف دينار ومليوني غالون بنزين و 95 الف ساعة ضائعة	1977/10/23	القبس
7	تأملات مرورية (3): • التقاطعات والارشادات الضوئية مسؤولة عن أكثر من أخطر الحوادث	1997/10/24	القبس
8	تأملات مرورية (4): • تعليمات وإرشادات المرور بحاجة الى اعادة تقييم	1977/10/26	القبس
9	تأملات مرورية (5): • مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات	1977/10/27	القبس
10	ثلاث مصادر للخطر في المستشفيات	1978/4/8	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
11	المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور	1978/4/13	القبس
12	شاليهات ميناء عبد الله تحت رحمة التلوث	1978/4/26	القبس
13	سلامة المرور	1978/5/6	القبس
14	دروب الحياة الى إدارة حكيمة	1978/5/9	القبس
15	وللصحة سلامة أيضا	1978/5/11	القبس
16	من زرع برسيما ما أطعم الا غنما	1978/6/3	القبس
17	أهمية السلامة في تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية	1978/8/26	الرأي العام
18	مخاطر التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية	1978/9/24	الانباء
19	التوسع العمودي ... تطرب له آذان من لا يعرف عواقبه	1978/10/18	السياسية
20	الالتزامات والحقوق ... وكرة المسؤولين في ملعب الحياة	1978/10/25	السياسة
21	التخزين هو العامل الاستراتيجي في الكويت وليس التصنيع	1978/10/28	السياسة
22	مسؤولية حماية المستهلك من العيوب الاستهلاكية	1978/10/29	السياسة
23	الشريعة كونية: ووضعنا مقاييس لأحكامها هو مساس بها	1978/12/2	الانباء
24	الحفاظ على الطفل يجب أن يكون المبدأ الاساسي لعام الطفل: • مسؤوليتنا الاولى في هذا العام هي منع حوادث الاطفال • لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ما لم تأخذ "الهندية" إجازة	1979/1/12	الانباء
25	المسؤولية الصحيحة: الكويت في الظلام تحت التجربة	1979/1/30	القبس
26	حديث الديمقراطية المفتوح: • التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة	1979/2/10	القبس
27	هل ستترك العبه تكتمل! (معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية)	1979/4/12	القبس
28	هل للخطأ من اصلاح! (التطبيع العربي الإسرائيلي)	1979/4/13	القبس
29	تحديد البنية الادارية والهيكلية لوزارة الكهرباء والماء	1979/4/25	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
30	حول الغلاء: المادة السادسة ضرورية ولابد منها	1979/4/27	القبس
31	صغار الملاك في معادلة الإيجارات	1979/5/4	القبس
32	وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان	1979/5/11	القبس
33	انهم يشحون علينا بالحدائق	1978/5/16	القبس
34	انعدام السلامة ... مع التطور الصناعي؟	1979/5/16	الرأي العام
35	سقوط الأبنية وأطباء المعالجة	1979/5/17	القبس
36	العام الدولي للطفل ... بسبب إهمال الوالدين: • 39 وفيات اطفال في الكويت خلال 4 شهور	1979/5/17	الراي العام
37	أطفالنا فلذات أكبادنا	1979/5/20	القبس
38	نحو ديمقراطية منتجة	1979/5/25	القبس
39	الإدارة في الكويت: ما لها وما عليها	1979/6/1	القبس
40	"الواسطة" مرض لم نكتشف علاجه	1979/6/1	القبس
41	تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة	1979/6/8	القبس
42	أقصر 10 خطوات لحماية المستهلك	1979/6/12	القبس
43	التلفزيون بين « فلسطين » و « دالاس »	1979/6/16	القبس
44	كلمة في دوام يوم الخميس	1979/6/18	القبس
45	مشاهدون بمسرح لعبة البقاء: الغرب واخلاقياته والعرب والسذاجة	1979/6/22	القبس
46	ضريبة النمو	1979/7/5	القبس
47	الاقتصاد الكويتي / للداخل أم الخارج	1979/7/7	القبس
48	تشغيل الاحداث في غياب الرحمة	1979/7/9	القبس
49	آن الأوان (1): أميركا أمس واليوم	1979/7/12	القبس
50	آن الأوان (2): العرب والقلم الغربي	1979/7/16	القبس
51	آن الأوان (3): الغرب والنفط العربي	1979/7/16	القبس
52	آن الأوان (4): العرب بين أمريكا وأوروبا	1979/7/19	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
53	دوام الشتاء والصيف	1979/7/21	القبس
54	عوامل السلامة المعدومة في المصانع والشركات	1979/7/21	النهضة
55	طريق الصيانة والسلامة للمباني الحكومية	1979/7/23	القبس
56	دعاء الشهر ... الكريم	1979/7/26	القبس
57	الكويتي والعشرة الأوائل	1979/7/30	القبس
58	المقاولات الحكومية	1979/8/2	القبس
59	من هي الحكومة	1979/8/11	القبس
60	التخزين في الكويت: إدارته وآثاره	1979/9/13	القبس
61	خذوا وقتا لتقييم ما تبنون	1979/10/17	القبس
62	الإطفاء التطوعي وأهميته	1979/10/24	القبس
63	غاب الادب في ندوة الادباء	1979/11/7	القبس
64	قرارات السلامة لا تسمن ولا تغني من جوع	1979/11/14	القبس
65	وداوها بالتي كانت هي الداء	1979/11/17	القبس
66	بانتظار الجولة الثالثة « لوزير المالية »	1979/11/21	القبس
67	سكايلاب مرة أخرى	1979/11/24	القبس
68	ونسينا أو تناسينا الابعاد (1): برنامج رسالة	1979/11/28	القبس
69	ونسينا او تناسينا الابعاد (2): البلدية وطرائف المخالفات	1979/12/1	القبس
70	ونسينا او تناسينا الابعاد (3): الضائعون بين اللفة والافتة	1979/12/5	القبس
71	الحرب الساخنة بدايتها باردة	1979/12/12	القبس
72	القانون الدولي والفوضى الدولية	1979/12/19	القبس
73	لا لمجتمع مستهلك ... نعم لمجتمع منتج	1979/12/22	القبس
74	علاقات عامة أم مهام	1979/12/26	القبس
75	وداعا يا سبعينات	1979/12/29	القبس
76	كويت الثمانينات	1980/1/5	القبس
77	يجب إعادة النظر في التخطيط المعماري لمساكننا	1980/1/10	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
78	أفغانستان والحصان والغزو الشيوعي	1980/1/12	القبس
79	عقد التنمية الرابع في الكويت	1980/1/19	القبس
80	أفغانستان: فيتنام الثانية	1980/1/23	القبس
81	العرب فيما بين إيران وأفغانستان: « اللدغة الثالثة »	1980/1/26	القبس
82	الذهب (1): المعادلة المقلوبة لارتقاء الانسان	1980/2/2	القبس
83	الذهب (2): ماذا فعلت بنا الثروة	1980/2/6	القبس
84	إعادة تعريب الارقام العربية	1980/2/7	القبس
85	قصة الكون (1): • عمر المجموعة الشمسية يصل 5 بلايين سنة • أجهزة تلتقط أصوات تفجرات في الكون وقعت قبل بلايين السنين • غزو الفضاء من قبل الروس والأمريكان لم يكن الا سباقا سياسيا	1980/2/13	مرآة الامة
86	قصة الكون (2): • الارض ليست الا جزءا بالغ الضآلة من الكون • الدراسات الفلكية تعتمد على الرصد	1980/2/28	مرآة الامة
87	الاهتمام بما ليس مهما / التسميات الإفرنجية بدون مقصد	1980/2/16	القبس
88	4 اعتبارات أمام لجنة أخطأ الدستور غدا	1980/2/18	القبس
89	أصاب العجيري حين أخطأ غيره	1980/2/20	القبس
90	اللقمة واللكمة والنقمة: موازين مقلوبة ومعكوسة أمور	1980/2/23	القبس
91	فيتو على حق المرأة الانتخابي	1980/2/24	القبس
92	عيدك يا وطن	1980/2/25	القبس
93	لا ... لحق المرأة الانتخابي NO. TO WOMEN'S !! RIGHT TO VOTE !!	1980/2/28	Arab Times
94	العربية بين الركود والتحرك	1980/3/1	القبس
95	أريحا التاريخ	1980/3/7	القبس
96	اللقمة واللكمة والنقمة (2): نحن وأمريكا	1980/3/12	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
97	التعامل بعمق وحذر مع أوروبا	1980/3/29	القبس
98	دولة اليهود العظمى	1980/4/5	القبس
99	كلمة بحكم الصحافة	1980/4/9	القبس
100	كلمة بحكم المرور	1980/4/12	القبس
101	البطالة الانتاجية في الجهاز الحكومي	1980/4/20	القبس
102	كلية السياسية ومعايير الناخب	1980/5/10	القبس
103	من اجل حفنة من الاصوات الانتخابية	1980/5/18	القبس
104	لماذا نضع البيض كله في سلة الشويخ الصناعية	1980/5/21	القبس
105	الشرق الأوسط ومفاوضوا أمريكا	1980/5/24	القبس
106	أخطار تهدد منطقة الشويخ الصناعية • المطلوب تفريغ المنطقة من المنشآت الخطرة • وتوفير الحماية الموقعية وأبعاد المناطق السكنية	1980/6/7	النهضة
107	من وحي الفشل الكهربائي: الانسان عندما يتحول إلى خادم الآلة	1980/7/19	القبس
108	أمن الامس واليوم	1980/7/25	القبس
109	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (1): • حادث الشعيبة يتطلب رؤية متطورة لأمور السلامة والامن • إجراءات بعد الحادث قد تكون أهم من إجراءات منع الحادث • الآلات بدون العنصر البشري لا تساوي قيمتها حديداً خردة	1980/8/1	القبس
	حول حادث محطة الشعيبة الجنوبية (2): • الكويت محطة تدريب واستنفاع بدون انتفاع • مولدات الكهرباء ضرورية .. لكن لها مساوئها • اجازة الشهر للإداريين .. لا تتناسب مع ظروف الكويت	1980/8/2	القبس
110	التاريخ والتاريخ	1980/8/18	السياسة
111	ضياع القدس وضياع الامة	1980/8/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
112	تحديات الثمانينات (1): الامن بين اليوم والغد	1980/8/23	الوطن
113	تحديات الثمانينات (2): الالتزامات البيئية	1980/8/24	الوطن
114	تحديات الثمانينات (3): الالتزامات البيئية • السلامة والحوادث في السبعينات	1980/8/24	الوطن
115	تحديات الثمانينات (4) :التزامات السلامة • السلامة بين الجدية والترقيع	1980/8/26	الوطن
116	اول كتاب كويتي يبحث في موضوع « السلامة والامن »	1980/8/20	السياسة
117	الصناعة المائية لا تزال تحبو مقارنة بصناعة الاسلحة والكماليات	1980/9/19	القبس
118	وببساطة ايضاً .. لنضع الحصان في مقدمة العربة: خفايا القدر!	1983/2/18	الوطن
119	مشروع بحث مجمد منذ بداية السبعينات لمواجهة المكافحة الكيميائية للتلوث	1983/3/31	القبس
120	الف ... ياء : الكتابة واللغز المحير	1984/6/20	القبس
121	الاعلام للقضايا: للداخل ام للخارج	1984/6/23	القبس
122	التسميات المختلفة لأشهر السنة الميلادية والهجرية وأصولها	1985/9/21	القبس
123	تقييم وزارة التربية والقرار الجائر بتجنب التقويم	1985/9/22	القبس
124	بيان الترشيح الانتخابي – انتخابات مجلس الامة 1992 الدائرة الثانية – ضاحية عبد الله السالم	1992/10/1	القبس
125	الديمقراطية مطلب الكويت	1992/10/4	القبس
126	ويبقى الطفل هاجسنا الأكبر	1992/10/17	القبس
127	العم بوحمد والأخ حمد ... مع أطيب التمنيات [عبد العزيز الصقر وحمد الجوعان]	1996/6/4	القبس
128	عبد العزيز حسين ... عملاق رحل	1996/6/13	الوطن
129	ومتى كانت النيابة استرزاقا ... ؟!	1996/6/18	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
130	الحالة البيئية ... ما لها وما عليها!! البيئة الطبيعية العالمية محكوم عليها بالإعدام!!! « الوضع البيئي الاقليمي حدث ولا حرج !!! » حماية البيئة تتطلب تأصيل قيم ومفاهيم بشرية جديدة	سبتمبر 1997	أسرتي
131	سور الديرة: يا بو سالم عطنا سلاح	1997/11/13	القبس
132	سور الديرة: مقهى سلطان	1997/11/23	القبس
133	سور الديرة: ترخيص بريطاني لحمل سلاح (1944)	1997/12/17	القبس
134	حكومة بلا امرأة: وزارة التعليم العالي ... أ.د. رشا الصباح	1998/4/21	القبس
135	حكومة بلا امرأة 1 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
136	ولكن لماذا الأستاذة الدكتورة رشا الحمود الصباح 2 / 2	لندن ابريل 1998	القبس
137	نزاهة القضاء ونزاهة القبس	1998/7/1	القبس
138	عبد اللطيف البحر: ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	1998/7/8	القبس
139	ومن الحضارات ما قتل: (1) زرع « إبليس جديد »	1998/9/1	القبس
140	ومن الحضارات ما قتل: (2) الإرهاب والإرهاب المضاد	1998/9/6	القبس
141	حلف الناتو: (1) نهاية الوهم	1999/4/30	القبس
142	حلف الناتو: (2) المغالطات السياسية الأمريكية في القرن 12	1999/5/3	القبس
143	حلف الناتو في عيده الخمسين: (3) البحث عن دور جديد أو تياه في المجهول	1999/5/7	القبس
144	محاكمة مجلس: حول « مجلس الامة »	1999/5/12	الطليعة
145	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (1) حقول النفط وعقول اللفظ	1999/12/8	القبس
146	على هامش المؤتمر النفطي العالمي: (2) عولمة اقتصاد ثرواتنا	1999/12/11	القبس
147	في أمان الله « بومحمد » جاسم المطوع	2000/1/8	الوطن
148	ذلك الشخص وتلك الشخصية .. الشيخ الدكتور ابراهيم الدعيج الصباح	2000/1/10	الوطن

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
149	مرة اخرى .. الحالة البيئية .. ما لها وما عليها [دراسة] • عمالة غريبة .. أمراض مستوردة • على السريع: أغذية ومستحضرات مشهية • تحرير البيئة من آثار الغزو وحرب التحرير • دخان مشبعة • نفط يمتزج بالخليج • نفط في الابار يحترق • نفط في بحيرات	فبراير 2001	القبس
150	كلمة بحق العم يوسف الفليج رحمه الله	2004/3/25	القبس
151	العقول المهاجرة	2005/4/27	الطليعة
152	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاحد 2006/1/22	الطليعة
153	وقفة تبجيل مع المغفور له الراحل جابر الكويت	الاربعاء 2006/1/18	الوطن
154	المجلس والاستجواب أما لهذا المجلس ان يستقيم	يونيو 2007	الوطن
155	تعقيب على موضوع (غموض الكون) الدكتور بشارة	الأربعاء 2007/1/29	القبس
156	قصر السيف بحماية اهل الكويت	2008/5/18	القبس
157	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 1 / 2	الاربعاء 2012/8/15	القبس
158	ما الذي حدث لي قبل نصف قرن في بلاد الشام 2 / 2	الخميس 2012/8/16	القبس

مقالات صحفية مختارة
2014 – 1961

م	الموضوع	التاريخ	الصحيفة
159	الأغلبية الصامتة (1): خواطر امنية في اوراق غابرة	الاثنين 2012/12/24	القبس
160	الأغلبية الصامتة (2): اللجنة العليا لحماية البيئة	الجمعة 2012/12/28	القبس
161	الأغلبية الصامتة (3): نماذج طارئة أضرت بالبلد	الجمعة 2012/12/28	القبس
162	الأغلبية الصامتة (4): أمن وطن ومواطن	الخميس 2013/1/3	القبس
163	الأغلبية الصامتة (5): المعارضة الصامتة	الثلاثاء 2013/1/8	القبس
164	الأغلبية الصامتة (6): الفساد وما أدراك	السبت 2013/1/12	القبس
165	الأغلبية الصامتة (7): فساد واستبداد	الثلاثاء 2013/1/15	القبس
166	الأغلبية الصامتة (8): مقاطعة وتقاطعات	السبت 2013/1/19	القبس
167	الدولة .. المواطنة .. القبيلة في مجتمعات العالم (2/1)	الخميس 2013/1/24	القبس
168	تابع: الدولة ... المواطن القبيلة (2/2)	الجمعة 2013/1/25	القبس
169	كلمة حق بحق المرحوم محمد عبد الرحمن البحر	الثلاثاء 2014/8/12	القبس
170	المرحوم عبد اللطيف البحر ثلث قرن من الوفاء والتضحيات	الثلاثاء 2014/11/18	القبس

جريدة الشعب | أو جريدة الفجر |

يا بو سالم عطنا سلاح

يعتبر هذا أوّل مقال وقد نشر في الربع الثالث من عام ١٩٦١ في إحدى الجريدتين الشائعتين التي تصدر في الكويت حينذاك : جريدة **الشعب** أو جريدة **الفجر**. ولا توجد نسخة متوفرة للمقال.

ويدور موضوع المقال حول إيجاد وتطوير برنامج لتدريب الشباب على حمل واستخدام السلاح وتكوين دوريات أمنية. وقد ذيل المقال بإسم الكاتب ممثلاً لشباب حي الصالحية ـ وكنا حينها في مرحلة الدراسة الثانوية.

أما مناسبة المقال فقد كان حماس الشعب الكويتي أثر "**أزمة قاسم**" حاكم العراق آنذاك بشأن **الكويت** بعد استقلالها في ١٩ يونية ١٩٦١.

the louisville cardinal

October 23, 1970 university of louisville, louisville, kentucky 40208 the louisville cardinal

After Nasser, what next?

The death of Egyptian President Nasser and the coming end of the much-violated 90-day cease fire have drawn world attention even more to the Middle East crisis.

Much broader than just a border clash between Israel and Egypt, the Middle East is a most complex and far-reaching problem, encompassing conflicting religious, cultural, ethnic, and political interests.

Because of the limitations of the press to present an unbiased view of all aspects of the Middle East, The Cardinal *presents three subjective viewpoints: a Zionist, an Arab, and a Palestinian.*

Arab unity in peril

Hamad Al-Marei is a graduate student in bio-chemistry, and a native of Kuwait.

It is one of the hardest tasks imaginable to try to evaluate works and accomplishments of a leading figure in the Middle East, as well as the world.

This is not because of the long span of time (16 years) that Nasser was in power, but rather because of the widely conflicting views of political analysts and news commentators around the world.

The writings of the last two weeks since Nasser's death have failed in their purpose of stating the complete truth. My intention is to state the feelings which I share with many tens of millions of Arabs, in regard to a great man and leader.

Future bleaker

Before Nasser, the Arab states were involved in a long struggle toward self-determination, and always being frustrated in their attempts to realize their basic goals.

Being forced to fight in WW II, which did not even concern them, caught up in the War of 1948, having treaties broken, and overrun by revolutionary governments, these states were subjected to more powerful countries who tried to impress colonialism upon them.

The 1950's presented many revolutionary scenes from growing wars of liberation, and many changes in governments and political systems, showing a tremendous desire throughout the Arab world for unity and a sense of direction.

And then Nasser came, from the common people—the people who suffered the most—and fulfilled that need for leadership for the oppressed masses.

It is impossible to list all his accomplishments, but I feel that these three are among the most important:

- He established a feeling of pride and unity in the Arab world. This was evident in the Algerian War for Independence, when every Arab, whether from Yemen, Kuwait, Morroco, the Gulf states, or Tunisia gave whatever assistance he could. And this spirit of helping each other is even stronger today.

- He dissolved all the unfair treaties and pacts which had been imposed by foreign powers, declaring the independence and solidarity of all Arab states.

He gave great attention to internal affairs, helping each state to establish a suitable government and to be proud of its identity.

Was Nasser an enemy to the West? Not really. When he assumed office in 1954, the first countries he asked for financial and military aid were the Western powers. When he was trying to find a solution to the problem of the Palestinian refugees, he asked the help of President Kennedy and the USA.

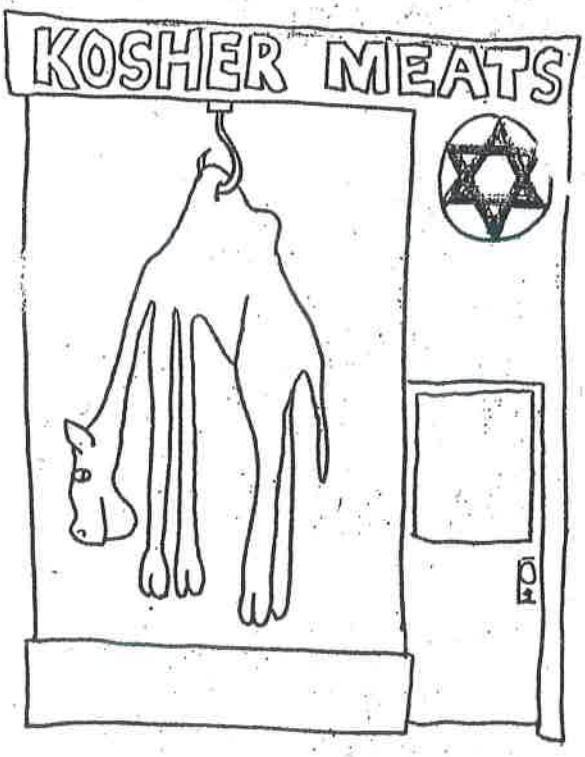

Nevertheless, he was turned down in all cases. It should be logical that he would turn someplace else, and the Eastern bloc provided the needed help.

However, Nasser was never a Communist, and even now there is no Communist political party in Egypt. But, unfortunately, to the American way of understanding, you follow us or you are an enemy.

This is evident from the attitude of the Western press and broadcasting media. The press may be free, but its reliability is questionable.

There could not be a worse time for the people to lose Nasser than now, when Arab feelings are so scattered and their energies so consumed.

Even though I disagreed with some of his tactics and methods, I feel that he was the only one who could unify national feelings in such a time of crisis and despair.

١

قصور اجراءات السلامة في المجتمع

الوقاية من الحرائق أهم من إطفائها

قواعد تتعلق بالمرور شكلية أكثر منها واقعية

بقلم :
حمد محمد المرعي

حمد محمد المرعي من المتحمسين في امور البيئة والسلامة ومن المهتمين بدراسات الحفاظ على سلامة الفرد وسلامة البيئة . وله ابحاث وتقارير عديدة في هذا المجال . وقد اصدر اول كتاب في الكويت عن السلامة ، يشمل السلامة فلسفة وعصور علمي وكاسلوب عمل . وفي هذا المقال ، الذي ننشره على جزاين ، يعرض لبعض نواحي القصور في مقومات السلامة في المجتمع ، خاصة بالنسبة لظاهرة الحرائق الاخيرة ومشاكل المرور والكهرباء والصحة العامة وغيرها .

من منا لم يمارس عملية التنقل على الطرق او الشوارع ، او من يقدر او يتنبأ من الانشطة الصناعية مقرا لعمله ، او من يتردد او من يعمل في المؤسسات والمرافق المختلفة ، او من يستمع الى او يطلع على وسائل الاعلام والارشاد المقروءة ، او من يستقبل الخدمات المتعددة . ولا شك ان كل هذا قد لاحظ ان ظاهرة السلامة — سلامة الفرد او سلامة بيئته ، عن طريق النوعية او التقليم او في الزراعة او التشريع ، هي ظاهرة تكاد تكون غائبة . ولا شك ان لهذا اثاره الانسانية والمعيشية والوطنية ، التي ينبغي ان لا يستهان بنتائجها الخطيرة .

والهدف هنا هو تعليل أسباب الاهمال او الجهل او عدم وجود الحرص الفردي او الجماعي باسباب التخلف الحضاري الذي نعيشه . فهذا ليس مجاله هنا . لكن من الضروري ايجاد وسائل ان يدخل الصناعة ضمن اوسع ابوابها تقريبا ، دون خلفيات مسبقة ، عن طريق ادخال الوسائل والاساليب والخدمات المتطورة ، التي لم تغير فقط من شكليات اقتصاده واعمدته ، بل وإلى حد كبير من جوهر معيشته وارتباطه مع بيئته ومصادر رزقه ، من الضروري توفير السلامة والامن ، كان ذلك يعتبر من أساسيات التقدم الصناعي وغيره .

ومع ان المجال هنا ليس للمصادر المسؤولة عن غياب ظاهرة السلامة ، اذ ان هذا يعتبر خارج نطاق ما هي السلامة ، الا ان اساسيات ماهية السلامة تتطلب عدم الاخذ مبدأ التساهل او المساومة ، الذي يعني المبادلة بين ما تهدفه من استخدام الوسائل والخدمات الخطيرة وما نجنيه من مزايا ومكاسب لها اثرها على الحياة وبيئتها ، فاذا كان لا بد من محاربة المجاعة والمرض والجهل والحرب لكونها مصدر خطر على الانسان وارضه ، فلماذا لا نواجه الوسائل والخدمات دون ان نروضها لتكون بالاضافة الى ما قد تحققه لنا من مزايا ظاهرة في المعيشة ، خاضعة لاساليب استخدام او استعمال تحد من مخاطرها . وهذا لا يتأتى الا باسلوب العمل السليم . واسلوب العمل السليم لا يتأتى بدوره الا من

طريق التوعية التي هي مختصة لنطاق التنظيم ، بالاضافة الى التشريع والمراقبة بالطبع ، حيث انها من اسس الانضباط التي تضمن تحقيق الاهداف المطلوبة .

ولست هنا بصدد بحث موضوع السائقة او ماهيتها ، شكليا او جوهريا او الدخول في عناصرها وعواملها بالتفصيل ، بل أود ان اشير الى بعض الحقائق ، من واقع ما نعيشه ، التي تعتبر أمثلة على النمط التقصيري الذي نجابهه . راجيا بذلك ان تؤخذ هذه الحقائق على سبيل المثال لا الحصر ، وراجيا كذلك ان تكون مباشرة ومجردة . لان في ذلك تجنبا لاي التباس في الموضوع او التماسا لمبررات فسه .

ظاهرة الحرائق

ما ان ارتفعت درجة الحرارة عن معدلها العام بدرجات معدودة ، حتى اندلعت الحرائق بمختلف انواعها واحجامها وبصورة متكررة مذهلة . والجهود التي تبذل في اطفاء الحرائق هي لا شك جهودا مشكورة ، لكن ماذا يعالج الحادث بعد وقوعه ؟ ان في هذا اهدار للطاقات من ناحية ، ومن ناحية اخرى لا يحقق اهداف الوقاية والحفاظ . والمطلوب هو التحقق من الاسباب الحقيقية (المباشرة وغير المباشرة) للحرائق ، التي غالبا ما تكون نتيجة لسوء اساليب العمل المتبعة اولا ، والاهمال في تطبيق قواعد الوقاية والفرض ثانيا ، وعدم وجود المراقبة الدائمة للمناطق الموبوءة ومعالجة الخلل او الاهمال كل بطريقته الخاصة ، ثالثا . كما انه يجب الاخذ بالاعتبار تصنيف المناطق او المواقع نسبة الى درجات احتمال حدوث الحرائق بها ، وذلك لاخضاعها لنظم المراقبة والكشف طبقا لذلك التصنيف .

ومن ناحية اخرى ، فان اكثر الحرائق الموسمية تحدث نتيجة حرارة الجو والجفاف . وهذه حقيقة يعلمها الكثيرون ممن ليست لديهم المعرفة بطبيعة الحرائق ، خاصة في المخازن ، حيث المواد المخزونة متنوعة في طبيعتها وخواصها . وهذه يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند اختيار طريقة التخزين واساليب الحماية . وهنا فان التوعية المستمرة والمراقبة الدائمة لها اكبر الاثر في منع هذا النوع من الحرائق .

المرور وحدود السرعة

ما ان يقع حادث المرور حتى ينتهي امره كموضوع مرور ويصبح اجراءات احكامية مجردة . وهذه الطريقة خاطئة للحد من الحوادث . ولكن هذا ما يحدث فعلا . فسرعة المرور على سبيل المثال وليس الحصر ، هي اعتبار نسبي وليس محددا . لكن من يلاحظ شبكة الطرق والشوارع يجد ان حدود السرعة وضعت وكانها آية منزلة . فالطرق الدائرية والعمودية المقسمة لها تعمل في اغلب الاحيان نفس حدود السرعة ، بغض النظر عن مواقعها ونظمها (الاتساع والانارة وعدد المداخل والمخارج) ونوعية وكثافة الحركة عليها .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فان حدود السرعة هي نفسها للسيارات الصغيرة والكبيرة والشاحنات على حد سواء . ومن جهة ثالثة وعلى نفس تلك الطرق ، وبنفس تلك السرعة ، تتحرك جميع انواع المركبات من دراجات الى شاحنات وصهاريج ناقلة وراسمات قد يزيد طول عنقها عن ١٢ مترا ، دون ان يخضع هذا التحرك لحالات او اوقات او نظم خاصة واخيرا فان نوع الحوادث وتكرارها على طريق معين لا يستخلص منهما لايجاد نظام مناسب لهذا الطريق والعمل به للحد من الحوادث .

كما ان اساليب النقل هي اساليب مناهية ليس للسلامة بل للاخطار والاحساس بالمسؤولية . فنجد شاحنة محدود حمولتها ٥ اطنان تحمل ٨ اطنان او حجمها ٢٠ مترا مكعبا تحمل ٤٠ مترا مكعبا ، وكانها بناية من عدة ادوار .

ليس هذا فقط ، بل ان ابسط قواعد النقل — واخطرها — مهملة . فلا هيكل محكم ، ولا تغليف او تربيط مناسبين للحمولة ولا عجلات او فرامل صالحة . والاكثر فان اضواء التنبيه الاساسية وليس الاضافية دائما ما تكون غير موجودة ، وان وجدت فتكون موضوعة بطريقة عشوائية او ارتجالية (مثلا على كابينة السائق او خلف الحمولة او تحت الهيكل) .

هذه الاعتبارات دائما ما يتحمل نتائجها الابرياء المتبعين للنظام ، الذين لهم كل الحق في استخدام تلك الطرق او الشوارع . ومرجع هذه النتائج يتاتى من عدم توفر اساسيات السلامة ، التي قد تتطلب الخبرة والمراس .

((يتبع))

قصور إجراءات السلامة في المجتمع

أين اجراءات الوقاية من الأخطار المهددة للصحة العامة؟

في الجزء الاول من مقاله امس اشار السيد حمد محمد المرعي الى بعض نواحي القصور في اجراءات السلامة بالمجتمع ، مركزا على ظاهرة الحرائق ، وعدم الاهتمام الكافي باجراءات الوقاية منها ، واعتماد المرور على بعض التنظيمات الشكلية التي لا تتلاءم مع الواقع في بعض جوانبها . ويتابع السيد حمد المرعي مقاله اليوم ، باعتباره احد المتخصصين في امور البيئة والسلامة ، والمهتمين بدراسات الحفاظ على سلامة الفرد وسلامة البيئة .

بقلم : حمد محمد المرعي

الكهرباء من الخدمات الضرورية في معيشتنا المتحضرة ، الا ان الاساءة في الاستخدام ينتج عنها مخاطر جسيمة مثل الحرائق او الصعق . والاساءة تاتي اما عن طريق الجهل او عن طريق العبث . والمخاطر تنتج باسباب تعريض الاسلاك او التوصيلات للبد الجاهلة او العابثة . لذلك فالوقاية من تلك المخاطر بالاضافة الى التوعية ، تكمن في امور التصميم والتشريع . فاعمدة الانارة ولوحات التوزيع في الطرق والشوارع غالبا ما تكون مفصورانها المعدنية على القواطع مفتوحة احيانا كثيرة ، ويجب ان تصمم بطريقة تناسب اجتهاد العاملين ونوعية المحيطين من الافراد .

ثانيا .. ينبغي تجنب الارتجالية او التوصيل الموقت مهما كانت الظروف . وثالثا يجب تحديد القوى المثلى او استخدام كابلات وقواطع من التي تتحمل اقصى حد من القوى وليس ادنى حد .

كما انه ينبغي التحقق من ان الاجهزة والمعدات المباعة وطريقة بيعها ، والتجديدات المعمولة ، ومؤسسات الصيانة خاضعة لنوع من المقاييس والنظم المقننة والمعتمدة . واخيرا وضع الرقابة واصدار العقاب الرادع لاي من المتعهدين والمقاولين والافراد عامة ممن يعبثون بالخطوط الهوائية او الارضية او المعدات الكهربائية .

اخطار على الصحة العامة

الاهتمام بالصحة ينبغي ان يشمل كافة المؤثرات الصوتية التي تصيم نتائجها على عدد كبير من الافراد ، او تلك التي لا تظهر نتائجها الا بعد فترة من الزمن . ومن الصعوبة تحديد العوامل او المؤثرات المسببة لتلك النتائج . فالصحة المهنية في اماكن العمل او في الصناعات المختلفة لا زالت في مستواها المتخلف . وان وجدت بعض الانظمة ، فهي لا تفرق بين انواع الصناعات المختلفة والمؤثرات الصحية المتواجدة .

كما ان الرقابة الموجودة على الاطعمة في المطاعم او المخازن ، مع التقدرات المتناثرة فيها ، لا تاخذ في الاعتبار درجة مقاومة الاطعمة للتلف في فصول السنة المختلفة . ورغم ان مجتمعنا مستهلك بدرجة كبيرة ، فانه لا يوجد هناك جهاز متخصص يتابع تلك الانواع من الاطعمة والادوية والمواد الاخرى التي تثبت مخاطرها او مؤثراتها الجانبية على الصحة العامة والفردية .

الاهتمام بحماية البيئة العالمية واغفال البيئة المحلية

واخيرا فظاهرة الفئران تقوم في اسبابها على النظافة . لكن النظافة ، مع انها سبب رئيسي الا انها ليست كل السبب . فعمليات الهدم والردم والحفر وبيئة السكن والمواشي لها اثر كبير في تفشي الفئران . ومع ذلك فلا يوجد هناك اي نظام لرش اي موضع قبل المباشرة في هدمه ، او رش اي مواد اثناء الردم او في مواقع الحفريات .

كما انه ليس هناك نظام مركز لمراقبة السكن والمصالح القائمة وتطبيق عمليات الرش المنتظم ، حال دخولها للمياه الانبوبية .

اين الاهتمام الفعلي بالبيئة ؟

من المنطق ان لكل بيئة عواملها وظواهرها الخاصة بها ، التي تجمع بالاضافة الى العوامل والعناصر الطبيعية ، مؤثرات اجتماعية واقتصادية وغيرها . لذلك فانه من الطبيعي ، انه لحماية البيئة المحلية ، يجب ان يؤخذ في الاعتبار تحديد المؤثرات المباشرة اولا ، وتحديد الاولويات في وضع نظم الحماية ثانيا .

لكن الذي يبدو في الواقع يشير الى ان الاتجاه في حماية البيئة المحلية يتركز في مؤتمرات وندوات واقوال وتصريحات ، او انعكاس في صورات ومواضيع اكاديمية ، ونشاط لعل امور تلوث المحيطات والاجواء العالمية ، كان المؤثرات المحلية قد حددت وتم علاجها ، او على الاقل قد يؤثر في عمل ذلك .

ولكن لا يوجد هناك اي نشاط للمساهمة في الحد من تبذير المياه واهدارها مع العلم بان كميتها ليست محدودة فقط بل ان مصادرها ضيقة . ونفس الوضع بالنسبة للطاقة الكهربائية ، او المواد الغذائية . فلا يوجد هناك اي نشاط للمساهمة في حث الافراد على اهمية نظافة المياه وذلك بالمحافظة على نظافة الخزانات في المنازل والمؤسسات . ولا يوجد هناك اي ضغط على المؤسسات المختصة لتطهير او منع تسرب الجازولين (البنزين) في الشويخ ، التي بدات بعض الدلائل تشير الى ان هذا التسرب آخذ في زحفه الى كل من منطقة الشويخ الجنوبي وكيفان ، بالاضافة الى المناطق المحيطة بموقع مصدر التسرب .

كما انه لا يوجد هناك اي نشاط للحد من حوادث ناقلات الوقود (الصهريجية والشاحنة) ، التي قد تؤدي الى كوارث ، والناتجة من عدم حرصها على قواعد السلامة ، ذلك انها تجوب البلاد ، بكل طريق وشارع دون احتياطات السلامة ، سواء كان ذلك في اختيار الطرق التي تسلكها واوقات تحركها نتيجة لحركة المرور ، او بالنسبة للعوامل الجوية ، او في تصميم تلك الناقلات من ناحية احتياطات منع التسرب وكمية الحمولة واضواء التحذير والتنبيه ، وعلامات ببيان الحمولة ونوعيتها وخواصها ومخاطرها بالتحديد ، وطرق الوقاية والانقاذ ، او مرافقتها بسيارة اسعاف او اجهزة اتصال .

هذه امور يجب النظر فيها قبل التوجه الى مظاهر التلوث الاقليمية او العالمية .

قصور التوعية والاعلام

ان ادخال اية عناصر او وسائل جديدة الى بيئة معينة يتحتم عليه الاهتمام بالتوعية والتعليم بالمخاطر ، المباشرة او الجانبية ، التي قد تنشا وطرق الوقاية منها . لذلك فانه يقع على وسائل الاعلام مسؤولية كبيرة في محاولة لمحو الجهل الموجود لدى الفرد بالنسبة للمخاطر المحيطة به .

واذا نظرنا الى وسائل الاعلام التلفزيوني ، الاذاعة ، الصحف ، والجرائد والمدارس والندوات لوجدنا ان هناك ثغرة في مضمار التوعية بالسلامة . وقد تكون هناك بعض المحاولات في هذا الشان ، لكنها محاولات مشتتة ووقتية ، وقد تاتي بعض الصدف !!

لذلك فانه ليس بالغريب ان من يبلغ من العمر ١٢ عاما نجده يعرف من اسهم الشركات واسعارها اكثر مما يعرف عن الحريق او الكهرباء او الادوية او نافذ الاطعمة . ولا شك ان هذا نتيجة لتقصير من التلفزيون والجرائد ومؤسسات التعليم ، التي لا تبذل بعضا من جهودها لهذا المضمار الانساني .

كما ان الصحافة بوجه خاص لا يهمها غير نشر الحوادث كاخبار . اما ان تتعمق في موضوع الحادث وتحلله التحليل الصحيح من اجل تحديد المسببات والمسؤوليات ، وان تلاحق القضية لابرازها في قالب التوعية والتعليم وتحديد العوامل ، فهذا ما لا نلمسه من صحافتنا ، مع انه احدى مسؤولياتها المنوطة والوطنية .

تأملات مرورية (١)

أزمة السير بحاجة عاجلة إلى دراسة متعمقة وعلاج سليم

بقلم : حمد محمد المرعي

قد لا يختلف اثنان في انه اذا كانت هناك حالة تتطلب علاجا ، وتبين بعد فترة قد تطول أو تقصر ، أنه ليس هناك تحسن ملموس للحالة ، أو أن مدى التحسن كان ضئيلا ، أو انه حدث تأثير عكسي ، فلا بد ان يكون هناك اما استحالة في علاج الحالة ، أو خطأ في طريقة العلاج أو تطبيقه ، أو خطأ في تحديد الزاوية المباشرة للعلاج ضمن الاطار العام للحالة .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان الخطأ قد يكون في تشخيص الحالة أو تقدير ابعادها ، أو انه لم يوضع في الاعتبار عند وضع العلاج الموازنة بين النفع والضرر ضمن اطار امكانية التنفيذ والتطبيق أو التفهم ... وغيرها من العوامل الاخرى .

وموضوع الحديث هنا هو المرور ، او ما وصلت اليه حالة المرور في الكويت . فمع الحوادث المميتة التي تقع بين ساعة واخرى ، نجد ان كل ما تم بشأن المرور ، من تخطيط للطرق والشوارع ، ووضع علامات واشارات تجميع بين شتى الاشكال والالوان ، واصدار قانون لا يعالج المجال بقدر ما يركز على اجراءات ما بعد الحادث ومراقبة لا تعتمد على تحديد الاغراض أو الاماكن او التركيز ، وحرص على تطوير اجراءات ونظم لا تمت الى نظم سلامة المرور بقدر ما تعتبر مجرد اجراءات ادارية بحتة .. فمع كل ذلك فاننا لم نستطع ان نجتنب الكثير من الابرياء اخطار الحوادث .

ولا شك ، انه كلما ازدادت ضرورة المواصلات يوما بعد يوم ، كلما ازدادت المخاطرة باستخدامها اضعاف الاضعاف ، وكل الاسباب التي ستؤدي لتفاقم هذا الوضع موجودة . وهذا يتطلب اعادة النظر في موضوع المرور بطريقة عملية واقعية سليمة .

وعلى سبيل المثال فان اعتبار الطرق والشوارع اذا ما كانت متشابهة في الشكل فانها يجب ان تكون متماثلة في نظم المرور هو اعتبار خاطىء من اساسه . كذلك فان تغيير نظام الاتجاهات عند التقاطعات يسبب في الكثير من الحوادث ، كما أن العمل بفتحات الدوران من جديد (وفي اسوا المواقع) سوف يسبب الكثير من الحوادث . كذلك فان التشديد في بعض الاجراءات وترك الحبل على الغارب في أوجه مرورية اخرى لا يعني الا الحرس الموجه في غير مكانه ... والامثلة كثيرة .

وثمة أمور مثل هذه وغيرها تدعو الى بعض التساؤلات الاساسية مثل :

هل من الصعب السيطرة على الخارجين على النظام الامثل لاستخدام الطرق ؟ الا يصح فحص البعض منهم فحصا سلوكيا ونفسيا أو عقليا قبل وضعهم على الطريق وقبل السماح لهم بقيادة السيارات ؟

هل هناك احتمال بوجود عجز في ادارة المرور ؟ أو تقصير في وضع الانظمة او طريقة وضعها ؟

وهل يوجد هناك نقص في الكفاءات البشرية مع توفر الوسائل الالية المكملة أو البديلة .

وسؤال اخير قد تفرضه بديهية الامر وهو .. هل من العسير استخدام ابسط نظم الاحصاء لدراسة تكرار انواع معينة من الحوادث في اماكن وأوقات وحالات معينة ، واستخدامها كمؤشر لقياس وتشخيص الحالة ، بهدف تحديد الاسباب الجوهرية وليست الشكلية للمشكلة ومن ثم معالجة الامر معالجة موضعية وموضوعية عملية وذلك على خلاف ما هو حاصل حاليا من كون الحوادث مجرد اجراءات ادارية او قانونية أو اقوال مكتوبة فقط ؟

وسأورد على مدى الحلقات التالية من هذا المقال بعض ملاحظات أرى أنها جديرة بالاهتمام أو التقييم سواء من المسؤولين أو المواطنين ، خاصة ان المرور هو منفع عام للجميع . كما أن ما ورد في هذه الملاحظات أو الاعتبارات هو على سبيل المثال لا الحصر ، ويتوخى الاجتهاد وليس البرهان . وأخيرا فانه لم يتطرق لمواضيع المشاة ومواضيع السيارات « خاصة الكبيرة » التي تقفز الى الرصيف عندما يكون هناك بطء في حركة المرور ، مثبتة بذلك ادنى مستوى في اخلاقيات واداب القيادة .

غدا : نظام « ممنوع الاتجاه الى اليسار »

تأملات مرورية (٢)

نظام «منع الاتجاه إلى اليسار» يكلف المواطنين سنويًا ١٥٠ ألف دينار ومليوني غالون بنزين و٩٥٠ ألف ساعة ضائعة

بقلم : حمد أحمد المرعي

بدأت ادارة المرور بتعديل وضع الارصفة عند تقاطعات الطرق العامة ، بعد ان تم تغيير نظام الاتجاهات فيها . وبودي لو كان هناك تريث ومراجعة لذلك التغيير للتحقق من جدواه قبل البدء بتعديل وضع الارصفة ، وخاصة ان تعديلها يعطي نوعا من النهائية لذلك التغيير ، بما معناه انه حتى لو تبين خطأ التغيير فان الوقت يكون متأخرا لتعديل التعديل ، مما يعني الالتزام بالخطأ نظرا لظروف الاعمال وتكاليفها وعوامل اخرى قد تتطلبها تلك الانشاءات .

وفي اعتقادي ان تغيير نظام الاتجاه في تقاطعات الطرق العامة لم يكن بذي جدوى ولم ولن يحقق اية مصلحة ، بغض النظر عن اية دراسات قد تمت بهذا الشأن ، وبغض النظر عن عدم عرض تلك الدراسات ونوعيتها وتبيان الاسس والحقائق التي بنيت عليها ، اللهم الا توفير الوقت عند التقاطع ، وكان الوقت عندنا ذهبا ، او تسهيل حركة المرور عند التقاطع مع ان العكس هو الذي حصل .

ويمكننا ان ندلل على ان نظام «منع الاتجاه الى اليسار» كان خاطئا من اساسه من خلال التحليل التالي :

دراسة الجدوى

● اولا : ان اي وقت توفر لاحد الافراد كان على حساب فرد اخر (او الفرد نفسه في وقت او موقع اخر) .

● ثانيا : ان لسهولة العبور عند تقاطع ما كان على حساب تقاطع اخر او طرق اخرى او افراد اخرين . ونستطيع ان نتبين ذلك اذا اخذنا بنظام المعدلات وحساب التوزيع والكثافة وعوامل حركة المرور الاخرى .

وليس فقط انه لم يكن هناك توفير للوقت ، بل ان هناك زيادة في التأخير اذا وضعنا في الاعتبار وقت الانتقال الى نقطة اخرى غالبا ما يكون التقاطع التالي ، حتى يمكن الاستمرار للوصول الى الوجهة المطلوبة .

واضافة الى ذلك ينبغي ان نأخذ في الاعتبار الازدحام المروري الذي يحدث بسبب نفس المشكلة لدى الاخرين من الافراد . اي انه اذا كان هناك خمسة ممن هم عليهم الاتجاه لليسار في التقاطع السابق فانهم سيكونون عامل ازدحام اضافي للذين هم اصلا يمرون بالتقاطع التالي .

وهذا بالطبع يسبب وقتا اضافيا ، اما بزيادة الانتظار لتمكن الاشارة من استيعاب المرور ، واما باستمرار اضافتها الى ان تغير مرة اخرى . وفي كلتا الحالتين يؤدي ذلك الى تأخير للمرور وزيادة في التعقيد والضغط على التقاطعات .

وبمعنى اخر فان توفير ٢ او ٣ دقائق عند التقاطع المحرم عنده الاتجاه لليسار ، سيؤدي الى زيادة دقيقة ونصف ذهابا ودقيقة ونصف ايابا للمرور للتمكن من بلوغ وجهة السير المناسبة ، وايضا زيادة من ٣ الى ٦ دقائق انتظارا عند التقاطع التالي لتتمكن الاشارة من استيعاب المرور . وبذلك تكون قد وفرنا ٢ دقائق عند التقاطع المحرم عنده الاتجاه الى اليسار لكننا في نفس الوقت اضفنا الى حركة المرور وقتا اضافيا قد يصل الى ٩ دقائق !!

اضرار اضافية ادى اليها التغيير

● ادخال الحوادث الى مناطق ماهولة : من المعروف ان شوارع التقاطع والضواحي والشوارع الداخلية العامة والفرعية تستخدم استخداما محليا محدودا ، ولا يجب استخدامها للانتقال او العبور . ويتبين هذا من تحديد عدد الشوارع الداخلة او الخارجة وعدم اتساعها لاستيعاب المرور المنتقل او العابر لكن ما حدث بعد تغيير نظام الاتجاه عند التقاطعات ان الكثيرين اضطروا لاستخدام هذه الشوارع في الانتقال بدل استخدامهم للطرق العامة . وهذا زاد من حركة المرور الداخلية ، مما زاد من ازدحام ومخاطر المرور في هذه المناطق الماهولة .

● اضرار اقتصادية : المسافة التي يقطعها المرور للوصول الى نقطة تمكن من استمرار سيره الى الوجهة المطلوبة بعيدا عن التقاطع الممنوع الاتجاه فيه الى اليسار ، تبلغ على الاقل ٠٫٢ كلم للحالة او ٨٠٠ كلم سنويا (معدل المسافة المزدوجة ذهابا وايابا من تقاطع الى تقاطع تال او معدل محيط مربع للوصول الى نقطة الاصل لكن بتغيير الاتجاه) فاذا اخذ بنظام المعدلات وحساب التوزيع والاعداد لحصلنا على الاتي بالنسبة للمصاريف واستهلاك الوقود ، مستثنين بذلك استهلاك السيارة الاعتيادي على المدى البعيد :

يبلغ ما يصرف لاية حالة « عدم اتجاه لليسار » ١٫٠ فلوس او ٦٫٠ من اللتر كحد حسابي ادنى (١/٤ لتر / كلم ، ١٥ + ٢٥ فلس / لتر)

واذا افترضنا ان هناك ٢٥ تقاطعا على الاقل ، تكون عدد الحالات ٢٥ × ٢ × ٥ × ٨ × ٢ × ٢ × ٣٠٠ = ١٢ حالة على الاقل يوميا (باعتبار ان هناك اتجاهين لكل تقاطع ، تتحول فيها الاشارة خمس مرات على المسافة طيلة ٨ ساعات هي فترة العمل لاي فرد ، مزدوجة للذهاب والاياب ، معدلة الى ادنى عدد للحالات) وبذلك يبلغ ادنى معدل سنوي هو ٠٫٠٠٠٫٢٤٠ حالة ، يبلغ ما يصرف لها من الدنانير ٤٢٨٠٠ دينار ، ومن الوقود ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ لتر او ٦٠٠٫٠٠٠ غالون بنزين . واذا ما عدلت الى متوسط المعدل العام (باعتبار الكثافة والحركة وعدد السيارات وغيرها) يكون جملة ما يصرف ١٥٠ الف دينار سنويا ، يستهلك فيه مليون و٨٠٠ الف غالون بنزين .

ومع التحفظ الكبير في هذه التقديرات فان نظام منع الاتجاه لليسار ، يمثل عبئا على الدخل الفردي والاقتصاد الوطني واهدارا للموارد الوطنية ، وخسائر ليس لها مبرر . هذا بغض النظر عن الوقت الضائع الذي قد يصل الى ٩٥٠ الف ساعة سنويا ، او ٤٠٠٫٠٠٠ الف يوم سنويا ، او ما يقارب ١٥ الف يوم عمل سنويا .

● قواعد السلامة : من اساسيات قواعد السلامة في المرور التقليل الى ادنى حد ممكن من وضع انظمة عند التقاطعات الا في حالات الضرورة القصوى . وكذلك فمن اساسيات وقواعد السلامة ايضا تجنب استبدال انظمة متبعة بانظمة جديدة الا في حالة الضرورة القصوى .

ويأتي هذا نظرا لعوامل بشرية مثل النسيان او السهو وتأصل العادة او الاهمال او الاستهتار بما تحتمه ظروف المرور .

ولا شك انه كان هناك الكثير من ضحايا ذلك التغيير في نظام الاتجاه . ولا شك ان من تحمل اشد الاصابات هم الابرياء الذين حدث الخطأ بحقهم ، اي انهم المستقبلون للاصطدام الشديد من جانب السائق نظرا لطبيعة الحوادث هنا ونوعها ، اما من ارتكب الخطأ ، فاذا كان صادما فلديه مقدمة السيارة تخفف من اصابته ، واذا كان مستقبلا للاصطدام فالضربة تكون على الجانب البعيد عنه . ومسلسل هذا النوع من الحوادث له تتابع . وبودي لو تنشر احصائيات هذا النوع من الحوادث لتقييمها ومقارنتها بمدى الاستفادة او عدم الاستفادة .

● الارتجالية في اختيار وتطبيق نظام التغيير : تقاطع ... نعم ، تقاطع ... لا . وتطبيق ذلك يرجع الى مبدأ التعميم التلقائي . هذا ما حصل بغض النظر عن موقع التقاطع وبغض النظر عن الاتجاه المتكرر استخدامه ، ونظرة الى تقاطع شارع تونس مع الطريق الدائري الرابع او شارع الجهراء مع شارع المطار يبين ذلك . والامثلة كثيرة .

تبقى نقطة اخرى مهمة ، وهي ان هذا النظام (تغير الاتجاه) لا يصلح لتقاطع طرق رئيسية لان هذا يناقض مدلول التقاطع الرئيسي . وانما يستخدم عندما تكون هناك تقاطعات لشوارع رئيسية تكون حركة المرور عليها ذات اتجاه واحد . ومن هنا يتبين عدم انسجام هذه النظم مع الاغراض المطلوبة .

● اعتبارات مهمة اخرى :

أ ـ العمل مرة اخرى بفتحات الدوران (اللفات) في الطرق العامة (بعد اقفالها سابقا لما تسببه من حوادث وارتباك لحركة المرور) لا يدل الا على عدم توخينا للحلول الجذرية والابتعاد عن الشكليات . ونظرة على الفتحات بشكلها الجديد المعمول بها على شارع الخليج العربي مقابل سكن الصليبخات يجعلنا نستغرب اذا ما كنا نحن بصدد الحد من الحوادث او المساعدة على وقوع الحوادث .

ب ـ مراجعة للتقاطعات الثلاثية على شارع الخليج العربي تقنعنا بتطبيق مبدأ التعميم التلقائي ـ حيث الاشارة تفتح لاتجاهين على تلك التقاطعات . ولا يستغرب في بعض الاوقات ان يكون اتجاه المرور لليسار اكثر منه للمواصل قدما او القادم مقاطعا . وهذه حقيقة يدل عليها نظام الشارع والوصول . فاين الموضوعية والوضعية في هذا التنظيم .

○○○○○○○○○○

غدا :

التقاطعات والاشارات الضوئية

تأملات مرورية ③

التقاطعات والاشارات الضوئية مسؤولة عن أكثر وأخطر الحوادث

بقلم : حمد محمد المرعي

لا يخلو طريق عام من اشارات ضوئية على التقاطعات . ولا يخفى تكرار عدم انضباط عملها او استمرارية عملها بطريقة قد لا تناسب واقع المرور وعوامله ونظمه . ومع ان سلامة ونظام المرور يرتبطان بعوامل وظروف واساليب كثيرة ، الا ان حوادث التقاطعات تعتبر من اشد الحوادث واخطرها من جهة، كما ان الاكثر تضررا منها هم دائما من الابرياء الذين ليس لهم بالحادث او بنظام المرور ناقة ولا جمل من ناحية اخرى . واذا لم تكن النتائج حوادث فهي عادة ما تكون ارتباكا في حركة المرور او عرقلة لمسيرته ، التي غالبا ما تكون جذورا لحوادث جديدة .

ونوجد لدينا كل القناعة بان هذا يحصل بسبب الاستهتار بالنظام لكثير من الافراد . لكن ايضا هناك عوامل شكلية أخرى مؤثرة مثل عدم تواجد اشارات الجديدة ومثل العوامل اللا ارادية المرتبطة بظروف المرور وحركته . وهناك ايضا العوامل الجذرية مثل عدم تجانس الانظمة مع حركة المرور فيما يختص بالتهيئة النفسية والذهنية، وما يختص بأساليب التنبيه والتنظيم أو لوائحه (سواء الطبيعي منها او المتعمد) .

وبالاضافة الى ذلك عدم مطابقة نظم المرور (السرعة ، طريقة تحويل الاشارة ، لوائح التنبيه) مع طبيعة المرور والسير على طريق او تقاطع بغض النظر عن (الكثافة ، النوعية ، الموقع) . وهذا الاخير هو اقل ما قد يعمل به لتغطية التقصير باسباب الوعي او الاستهتار واهم ما قد يخفف من تكرار أو شدة الحوادث .

ولهذا فانه يتوجب النظر ببعد توخيا للحلول الجذرية للحوادث مع الاخذ بالطريقة العملية وليس الارتجالية باختيار الحلول. وبعض هذه الحلول قد تكون على النحو التالي :

١ ــ توقيت النور الاصفر بحيث تكون هناك فرصة للسيارة التي فتح عليها النور وهي على بعد لا يقل عن ٥٠ مترا من بداية التقاطع لبلوغ نهاية التقاطع . وبعد ان يتحول النور الاصفر الى الاحمر يظل النور الاحمر للاشارة التالية في التسلسل حتى تكون هناك فترة لاخلاء التقاطع كلية من المرور . وبالطبع يتطلب هذا حساب معدل السرعة والمسافة من بداية التقاطع حتى نهايته .

٢ ــ تظل جميع اشارات التقاطع على النور الاحمر لمدة كافية (من ١٥ الى ٣٠ ثانية) ما بين تحويل الى اخر .

٣ ــ وضع اللبنات الارضية (مرتفعات اسطوانية تركب تقاطعيا على الطريق وتكون عادة بارتفاع نق ١/٢ ٢ سم او اية انواع اخرى) بحيث تتكون من ثلاث مجموعات كل مجموعة مكونة من خمس وحدات تقاطعة، على ان يكون البعد بين كل مجموعة واخرى خمسة امتار للطرق العادية و١٠ امتار للطرق الطويلة ، وان تنتهي اخر وحدة قاطعة منها عند بداية التقاطع .

وتفيد هذه القواطع بانها غير ضارة بالسيارة ولا تخل بنظام السير ومميزاته ، كما انها تصدر صوتا عند مرور السيارة عليها منبهة بالاضراب من نقلة تقاطع على الطريق . وقد اثبتت فعاليتها في النهار والليل وفي جميع الاحوال الجوية . وتكاليفها رخيصة جدا ولا تحتاج الى اية اعمال صيانة. كما انها تجبر المرور بتهدئة السرعة تلقائيا .

٤ ــ وضع اشارات ضوئية صفراء كبيرة الحجم من ذات الوميض القوي على جانبي الطريق ، تومض بشكل متبادل وعلى بعد ٢٠٠ متر للطرق العادية و ٣٠٠ متر للطرق الطويلة، للتنبيه الى تقاطع مقبل ، على ان توضع بظهرها لوحة داكنة ، وذلك لاظهار الوميض بشكل اوضح ، خاصة في فترات الغسق والشفق . والاستغناء عن اللوحات العاكسة بأسباب عدم فعاليتها واحتمال تغطيتها بواسطة السيارات الكبيرة .

٥ ــ ا ــ المعالجة الفعلية لاجزاء الطريق المخولة للسيارة بالاتجاه لليسار ، وذلك حتى لا يستمر من يكون في اقصى اليسار في التوجه للامام.

ب ــ معالجة تراكم السيارات في فتحات التحويل لليمين وذلك بعمل بداية الشق موازيا للطريق لمسافة ٣٠ مترا وبعدها يبدأ التحويل لليمين .

ج ــ اعادة النظر في نظام تحويل الاشارة ليلا ، والبحث في ايجاد طريقة محسنة بحيث لا يكون التحويل فجائيا او لحظيا حال وصول السيارة للتقاطع. وذلك لخطأ السائق في التقدير وعدم حرصه على الوقوف أو أخذا باولوية التحويل .

٦ ــ ان لا تكون سرعة المرور عند التقاطع هي نفسها المحددة على الطريق، بل تكون اقل بـ ٣٠٪ وان يبتدأ بها على مسافة كيلومتر ، وان يدل على ذلك بالعلامات الخاصة .

غدا :

اللوائح والتعليمات المرورية

تأملات مرورية ٤

تعليمات وإرشادات المرور بحاجة إلى إعادة نظر وتقييم

بقلم : حمد محمد المرعي

اللوائح والتعليمات المرورية عدة انواع : منها ما هو مكتوب على الطريق، ومنها العلامات الدالة بتقاطع شارع فرعي عام بطريق رئيسي عام ، ومنها علامات المرور ذاتها ، ومنها علامات الدورات ، ومنها تعليمات اطفاء انوار السيارة .

● التعليمات المكتوبة على اسفلت الطريق : هذه التعليمات او الارشادات عديمة الفائدة للاسباب التالية :

أ ـ الهدف منها تهدئة السرعة ، لكن من الصعب قراءتها الا لمن قام بتهدئة السرعة بالفعل قبل الوصول اليها .

ب ـ عامل الوقت لا يسمح بقراءتها لعدم كتابتها بطريقة عملية صحيحة ، ولصغر الكتابة وقربها من الموقع المراد تهدئة السرعة عنده ، ولحركة المرور المتتالية ، ولاسباب خواص حروف اللغة العربية وترابطها وتشابهها .

لذلك فانه يجب اخذ الاعتبارات التالية توضيحا لفعالية الفائدة المرجوة :

ـ تكتب الحروف بطريق مدها عموديا ٢ امتار على الاقل .

ـ لا تكتب بخط قاطع واحد « مثلا : هدىء السرعة » بل تكتب اولا كلمة « هدىء » بعرض احد اجزاء الطريق وبعدها بخمسة امتار تكتب كلمة « السرعة » على بعد خمسين مترا على الاقل من الموقع المطلوب عنده تهدئة السرعة ، او ان يكتفي بكتابة كلمة « هدىء » فقط . وتعليل هذا هو ان الطرق المكتوبة عليها تلك الارشادات طرق ازدواجية او ثلاثية ، مما يجعل هناك احتمالا بان تغطي السيارات الاخرى المارة بجزء اخر من الطريق نصف عبارة الارشاد ، ولذلك فانه على السائق ان يوقف ويتظر خلو الجزء من السير ليمكن من قراءة ما يكمل الارشاد (وطبقا هذا غير معقول !) .

العلامة الدالة عليه :

د ـ ان تكون من الحجم والوضوح السهل ، رؤيته ومعرفة غرضه ، بحيث لا يمر عليها السائق دون ملاحظتها، وان لا تكون ملفتة بشكل فجائي او تتطلب تركيزا اكثر مما هو لازما . وبالطبع هذا يعتمد على سرعة المرور وكثافته ونوعيته وموقع الطريق ونوع العلامة واغراضها .

● العلامات الدالة بتقاطع شارع فرعي عام بطريق رئيسي عام : يلاحظ ان هذه العلامات لا تواجد بطريقة تتبع بالاعتبارات من نقطة انتهاء الشارع الفرعي العام او عند نقطة التقاطع ، بل ما بعد نقطة التقاطع ، وذلك لفائدتها بحدودة الا بالنسبة لمن يركب الرصيف الاوسط الطريق الرئيسي العام ، وهذا بالطبع يستدعي التفكير باحتمال اختلاف الارتفاعات بين الطرق او مرور السيارات على الطريق الرئيسي او تواجد سيارة سائقها غير منتبه في مقدمة سيارة اخرى . وكل هذه العوامل تحدث دائما وتسبب عند عدم رؤية تلك العلامة .

والمفروض هنا وضع علامات او اشارات على شكل سهم احمر ذي رمش ، وان يحدد مكانها بمائة متر قبل الوصول الى نهاية الشارع الفرعي العام . وبالاضافة الى وضع مانع حديدي يبلغ ارتفاعه مترا واحدا مثبتا بطريقة فعالة على حدود الطريق الرئيسي من جانب الشارع الفرعي العام ، على لا يكون هناك اي مجال لعبور السيارة وقطعها الطريق الرئيسي اما عن طريق الخطا او عدم الانتباه .

●● علامات المرور : المفروض من علامات المرور هو تنبيه وارشاد المرور بطرق سهلة وواضحة وفعالة لما قد يتواجد امام السائق من مخاطر او تعليمات ، ولهذا فانه يتطلب ان يتحقق التالي :

أ ـ ان تكون العلامات الجانبية واضحة ، بحيث لا تعرقل رؤيتها علامات اخرى او اعمدة انارة او اشجار او ما شابه ذلك .

ب ـ ان تكون ، كل ما امكن ذلك ، مزدوجة ومتسلسلة بطريقة تدريجية .

ج ـ توفر البعد الكافي بين العلامة والاخرى ، وبين العلامات والموقع المراد من

وتراعى هنا حاجة علامات منع الاتجاه لليسار والعلامات الخاصة المنظمة للمرور والاتجاهات المتاحة .

●● علامات الدوران : خطوط الازرار البيضاء التي تصف على الطريق لتبين منحنى الدوران عديمة الفائدة ، فاولا هذا ليس مكانها ، وثانيا هي تخلق اخلالا بنظام السير على الطريق بالسبب محاولة المرور بمحتواها وذلك عن طريق توسيطها من مسار سيره ، والمطلوب هنا هو وضع اشارات من النوع الذي يومض ، وذلك مثل الدوران يسارا ومترا واخرى عند موقع الدوران .

●● اطفاء انوار السيارة : ان نظام اطفاء انارة السيارة في بعض الطرق او الشوارع هو نظام خاطىء ، خاصة ان الطرق مزدوجة ومستقلة الاتجاه . وذلك لان الغاية ليست فقط ان يتمكن السائق من الرؤية ، بل ان يتمكن الاخرون من افراد المشاة او الراكبون من رؤية المرور كذلك . ولعل هذا العامل لم يؤخذ في الاعتبار ، مع انه من بديهيات السلامة على الطريق .

●● حدود السرعة : السرعة من اخطر مصادر الحوادث المفجعة ، اذا لم تكن الخطر القاتل الوحيد ، وهي تتطلب اعتبار الطريقة الموضوعية والموضعية وتجنب الارتجالية في تحديدها . والسرعة تحددها عوامل الكثافة والنوعية لحركة المرور ، بالاضافة الى طبيعة الطرق واتساعها ومواقفها ودرجة ماهولتها وعدد المخارج والمداخل والتقاطعات عليها وبعد المسافات بينها والمخاطر المتواجدة على ذلك الطريق .

كما ان السرعة للسيارات الصغيرة غيرها للسيارات الشاحنة ، ونهارا غيرها ليلا ، وقرب التقاطعات غيرها على الطريق .

لذلك فانه يتوجب مراعاة الحوامل التي تحدد السرعة بجدية اكثر ، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة المتابعة والمراجعة من آن لاخر لحالة المرور وحوادثه على الطريق ، لتبين للنظر فيها اذا كانت حدود السرعة المقررة مناسبة لذلك .

غدا :

نظام مرور الشاحنات والرافعات

تحقيقات مرورية

مخاطر كثيرة للأوضاع الراهنة لسير الشاحنات والناقلات

تتمثل مخاطر الشاحنات والناقلات والرافعات في الآتي :

بقلم : حمد محمد المرعي

● ان الحوادث التسببة عنها اشد من حوادث المرور العادية .

● ان اسباب الحوادث ترجع الى طريق مباشر بحكم حجمها وظروف حركتها ، او انها تتم بطريق غير مباشر بحكم ما عليها من منقولات ، نتيجة سقوط هذه المنقولات على الاخرين من الابرياء ، او سقوط المنقولات في الطريق واصطدام المرور بها او معاوقة تجنبها ، مما يسبب ارتباكا للسير ، فضلا عما تسببه من اتلاف للطريق . يضاف الى ذلك تلك الزيوت عملها القاسية ، مما يحتم الاستهلاك المستمر السريع لاطاراتها واجهزتها ، الامر الذي يؤدي الى توقف الشاحنة لاي خلل او انقلاب السيارة او هيكلها ، وخاصة ان عملية اصلاحها تتطلب الكثير من الاعمال الشاقة الى صعوبة رفع المنقولات من عليها في الموقع . والى كلا الحالات تحدث الحوادث السيئة ، بالاضافة الى ارتباك وعرقلة المرور ونظام السير .

● عدم خضوع الشاحنة او المنقولات لنظام السلامة الاساسية ، خاصة ان الشاحنة تعامل وكانها سيارة عادية تنطبق عليها تقريبا اشتراطات السلامة المطبقة على السيارات العادية .

● عدم تحديد طرق سير الشاحنات وفترات حركتها .

● اختلاف طبيعة المنقولات وعوامل السلامة والاشتراطات ، سواء من ناحية السقوط او الانتشار او التناثر (الكيماويات السامة ، الكيماويات المؤذية ، مخاطر الحريق ، ناقلات الغازات والوقود الصهريجية وغيرها ، وما لهذا من مخاطر على منطقة مرور كبيرة .

● تاثر المنقولات (او تاثيرها) اما بأسباب النقل ، او نوعية الطرق ، او عوامل حركة المرور ، مما قد ينتج عنها — لابسط الاسباب — اكبر الحوادث .

ولهذا ... فانه لا بد من الاهتمام بمصادر الخطر هذه بجدية ودقة لا تستهدف فقط استخداماتها ، وانما تهتم بنوعية وطريقة الاستخدام والحركة . وهذا يتطلب مراعاة الاتي :

١ — ان تكون وسيلة النقل متخصصة وملائمة للمواد المنقولة وانواعها وطبيعتها ، سواء الشاحنات او الناقلات الصهريجية .

٢ — بالاضافة الى شروط الامن والسلامة والشاحنة واجهزتها مثل الفرامل والاطارات والانوار وضوابط وخزانات الوقود وتوصيلات الكهرباء فانه يجب :

— ان تميز بالعلامات المعتمدة الدالة على نوع المنقولات ، على ان تثبت بطريقة واضحة باماكن بارزة على الجوانب والمؤخرة .

— ان تثبت عليها في اماكن بارزة وعملية انوار التنبيه الصفراء على الجوانب والمؤخرة وعلى ارتفاع ١ — ١٫٥ متر عن مركز العجلة ، وبقوة اضاءة بحدود ٤٠ شمعة . على ان لا يكون هناك اي احتمال بان تحجب عن الرؤية بواسطة المنقولات او اغطيتها او اربطتها .

— ان تتوفر الوسائل المناسبة والكافية لمنع تسرب او تسرب او انزلاق او بخار او انتشار او سقوط المنقولات .

٣ — ان لا تتعدى سرعتها ٦٥ ٪ من حدود سرعة المرور العادية .

٤ — بما ان منطلق حركة الشاحنات والناقلات محدودة الى حد ما (مناطق الموانىء مثل الشويخ والدوحة والشعيبة ، ومناطق انتاج الكيماويات او الوقود مثل الشويخ والشعيبة) ، فانه ينبغي مراقبة : اشتراطات وسيلة النقل والاجهزة وعلاماتها المذكورة سابقا .

— نقل المنقولات عن طريق وزنها او معاينتها بمناطق التحميل .

— ترتيب المواد وضغطها وربطها وتغطيتها او ضبط احكام الغطية وصمامات الناقلات الصهريجية .

— تحديد مسيرة الشاحنات او الناقلات لتاخذ طرقا محدودة ومحددة مسبقا ، وذلك لضمان ابعاد وسائل النقل الى اقصى حد ممكن عن مناطق الازدحام ، والطرق الخطرة وتلك التي تحت التصليح . على سبيل المثال ينبغي ابعاد ناقلات الوقود المتجهة للصليبخات والجهرة عن طريق جمال عبد الناصر ، او اي شاحنات او ناقلات قادمة من الشعيبة او متجهة الى المناطق الصناعية عن الدائرين الثاني والثالث او شارع الرياض .

— عدم توقف الناقلات او الشاحنات في اي مكان ، ولاي ظرف من الظروف ، وخاصة الناقلات لمواد خطرة مثل البنزين والزيوت والكيماويات بانواعها .

واخيرا ، اليس من العجيب ان نرى الشاحنات الاجنبية تتوفر فيها كل المزايا والشاحنات المحلية لا تتوفر فيها حتى اقل المزايا . ومن منا لم يلاحظ الشاحنة بحمولة تتعدى ٣ امتار في الارتفاع ويكون نور التنبيه موضوعا على كابينة السائق ، اي لا يرى الا من الخلف او من اتجاه معاكس بصيرة الشاحنة والعكس .

او ليس شائعا وجود الطرق المهشمة نتيجة نقل الحمولة او المواد الساقطة على الطرق ، او على السيارات المريضة .

وهل من المستحيل رؤية ناقلات الوقود او الكيماويات وهي « متوقفة » في اماكن ليس المفروض ان تكون فيها ، او الشاحنات وهي تنقل حركة المرور بسبب تلف اطاراتها في حين تكون محملة باطنان واحجام من المواد التي يصعب رفعها ، خاصة على الطرق السريعة .

وهل يستغرب ما حدث من وقوع شحنة كاملة من الزجاج في دوار البدع مساء يوم ٢١—٩—١٩٧٧ ، او ما حدث من تناثر كمية الكيماويات في دوار ثانوية الشويخ يوم ٢—١٠—١٩٧٧ او رؤية (كرين) يتعدى طول رافعته ٧ امتار ، وهو يسير في شارع جمال عبد الناصر يوم ١٩—٩—١٩٧٧ ، رغم ان وزن هذه الرافعة — بوضع عمودي — لا يمكن ان يقل عن ١٠ اطنان ؟

اسئلة عديدة .. تتطلب اهتماما ودراسة من المسؤولين عن المرور .. من اجل الوصول الى نظام مروري مدروس ومسلم .

٣ مصادر للخطر في المستشفيات

بقلم: حمد محمد المرعي

من أهم واجبات لجنة التلوث في وزارة الصحة المعينة أخيرا ، ان لا تكون لمعالجة الامور الجلية التي قد تؤثر على المستشفيات (وبالطبع المرضى) بل أن تتعمق لمعالجة ما هو خاف ، سواء للمتخصصين أو العاملين في المستشفيات . فالمستشفى في تعريفه العام ليس الا مكانا لمعالجة المرضى ، يجتمع فيه من لا يستطيعون رعاية امورهم . وهو ملجأ للناس في اوقات الكوارث وغيرها ، حيث قد لا يكون هناك ملجأ غيره . هذا التعريف العام اود أن اذكر بعض الحالات (على سبيل المثال وليس الحصر) المؤدية لمخاطر قد تكون مجهولة في المستشفيات :

اولا : مواقد الغاز شائعة الاستخدام في الاجنحة ، وكثيرا ما تكون مشتعلة بدون مراقبة ، وبدون تعليمات فعالة للحد من استخدامها ، الا يكون في هذا سبب للمتاعب ؟ خاصة في غياب خطة لمكافحة الحريق وترحيل افراد يكون من الصعوبة بمكان ترحيلهم ، ان لم يكونوا في حالة يستحيل معها ترحيلهم .

ثانيا : توصيلات الكهرباء بين الاجهزة وتلك المغذية لها ، تمرر دائما بطريقة غير سليمة مما يسبب الكثير من المخاطر . ولكن اجل المخاطر عندما تكون الاجهزة هي أجهزة اشعة ، وذلك للاسباب الاتية :

١ — قد تكون مسببة لحوادث خطرة نتيجة التغذية الكهربائية المضاعفة .

٢ — قد يقع الحادث اثناء فترة عمل عليها ، مما يسبب تاثيرا غير سليم سواء في وقت الفحص او العلاج .

٣ — قد يؤدي انقطاع العلاج او الفحص الى التأجيل والاعادة مما يسبب تاثيرا غير مرغوب في نتائج التعرض الكبير للاشعاعات .

ثالثا : قليلون يعرفون ان مختبرات التحاليل الطبية (في المستشفيات وغيرها) قد تكون مصادر اخطار مضاعفة ، وخاصة اذا كان هناك فقر في التصميم أو اختيار الموقع . ولهذا السبب فان نظم الوقاية والمكافحة تكاد تكون معدومة ، اضافة الى ان اسلوب العمل ، للسبب نفسه ، غالبا ما يكون فقيرا . ولكن اذا ما حصل حادث حريق لسبب ما — وليس شرطا ان يكون مصدره المختبر مع أن كل مصادر الحريق متواجدة فيه — فان النتيجة تؤدي الى كارثة وذلك لسببين :

١ — تواجد المواد والمحاليل الكيماوية التي تفتح ، بفعل الحريق ، ابخرة سامة ذات انتشار واسع وسريع ، مؤدية الى مضار اشد من تلك الناتجة عن النيران ، اضافة الى ما تسببه من عرقلة لجهود المكافحة والترحيل .

٢ — تواجد الميكروبات والجراثيم بكميات وانواع خطيرة — بحكم طبيعة المختبر وما تسببه من نشر لاوبئة لا طريقة لحجزها .

هل نتفاءل بوجود مخرج قد تسببه مصادر الخطر المذكورة ، اذا عرفنا ان حواجز عزل الخطر ومخارج الطوارىء وابواب الحريق التي هي وسيلة الهرب الاولى والاخيرة ، هي شيء ينعدم وجوده ؟

المواطن ليس المسؤول الوحيد عن أزمة المرور

بقلم : حمد محمد المرعي

توقعت وانا اقرأ موضوع « بحث ميداني لضباط الشرطة — المواطنون مسؤولون عن مشكلة المرور » (القبس العدد ٢١٠٦ — ٧٨/٣/٣٠ ص٥) .. توقعت ان اجد في الموضوع العوامل التي تجعل هذا البلد يتميز باعلى نسبة « لمعدلات الحوادث » في العالم ، لكنني لم اجد ما يبين ذلك غير التركيز على السرعة كاحد المصادر الرئيسية للحوادث ان لم تكن المصدر الرئيسي . كما احتل سلوك المواطنين « المنصب الاول » كسبب للحوادث ، وبالطبع فان السرعة ما هي الا نتيجة للسلوك .

ولا اريد هنا ان تتكرر ما ذكرته في كتابات ومقالات اخرى بخصوص المرور وحوادثه ، وما بينته من اهمية اعادة النظر في نظم المرور ذاتها ارتباطا بتجربة الواقع ومؤشرات المستقبل .

ولكن لنترك ذلك جانبا وندخل في الموضوع تفصيلا ، ونأخذ العاملين الرئيسيين ، السرعة والسلوك ، وندمج الاثنين معا ونزاوجهما عملا بالمثل القائل : « اذا عرف السبب .. بطل العجب » ، او بما يناسب موضوعنا « اذا عرف الداء .... هان الدواء » ، ونحاول ان نستشهد بثلاث حالات ، لنستنتج اين تكمن المسؤولية من جهة ، ونحاول سد ثغرات التقصير من جهة اخرى .

اولا : اذا كانت السرعة هي السبب الرئيسي للحوادث فكيف نتجاهل البديهيتين التاليتين (على سبيل المثال وليس الحصر) :

● ان حدود السرعة مساوية للسيارة الصالون (حجم ٥ امتار مكعبة ووزن طنين) ، وتلك السيارة الشاحنة (او ناقلات المياه او الوقود) ، وحجمها لا يقل عن ٢٥ مترا مكعبا ووزنها لا يقل عن ٨ اطنان.

● ان حدود السرعة على الطريق الدائري الرابع او الثالث هي نفسها على الطريق الدائري الاول او الثاني ، رغم اختلاف وتنوع حركة المرور . كذلك فهي في شرق الطريق الدائري السادس مساوية لنفس السرعة وغرب الطريق ، مع اختلاف نوع الطريق وموقعه .

ثانيا : اذا اقتنعنا بان للسلوك علاقة (وهذا مما لا شك فيه)ووجدنا طريقة لقياسه من حيث التكرار او شدة الحوادث ، فهل يجوز ان نترك السائقين الذين يتكرر منهم الخطأ يستخدمون الطرق بكل حرية ، ودون مراقبة .. ؟

ثالثا : هل تخطيط الطرق وانظمتها ووسائل التحكم في حركة المرور ، قائمة فعلا في اكثر الاحيان على اسس مدروسة . واذا كان ذلك فكيف تفتح فتحة دوران في الرصيف الاوسط مؤدية الى شارع لا يزيد عرضه عن ٦ امتار ، وتستخدمها سيارة باص طولها قد لا يقل عن ٥ امتار .

هل المواطن هو المسؤول فعلا عن ازمة المرور .... ام ان هناك عوامل اخرى تشاركه المسؤولية ؟

بقلم : حمد محمد المرعي

شاليهات ميناء عبدالله.. تحت رحمة التلوث

اعلنت شركة المشروعات السياحية عن البدء بتسجيل المقاولين كبداية لمرحلة تنفيذ مشروع الشاليهات في منطقة ميناء عبد الله .

ولا يخفى ان هذا المشروع مهم وكبير ومتعدد المراحل ، لكن طبقا للمخططات فان التنفيذ المبدئي سيكون مباشرة من عند الساحل جنوب شركة نفط الوفرة (سابقا) .. وهنا لا بد من وقفة لطرح بعض التساؤلات المتعلقة بصلاحية المنطقة لمكان ترفيهي .. وذلك على النحو التالي :

● اولا : يبعد هذا الساحل ما يقارب كيلو مترا عن معدات ازالة الكبريت من النفط ، وخمسة كيلو مترات عن مصانع تكرير البترول وصناعة الاسمدة والبتروكيماويات والاسمنت والغاز وغيره ، و٨ كيلو مترات عن تكرير النفط وحرق الغاز .

● ثانيا : هناك مشروع لاقامة منطقة تخزين وصناعة غرب طريق الادعمي ، وشمال طريق الوفرة ، وجنوب طريق الاحمدي — الشعيبة .

● ثالثا : تقرر قبل سنوات عدم صلاحية الشعيبة للسكن ، ومنع على اثر ذلك التعميم ، استخدام المنطقة لاية اغراض سكنية .

● رابعا : لا يمكن تجاهل الملوثات الهوائية والمائية من غازات وغبار ودخان ، وفضلات نفطية ، متواجدة هناك على بعد عشرة كيلو مترات من تلك المنطقة الصناعية ، في اجواء ومياه ساحل ميناء عبد الله ، خاصة اذا اخذنا في الاعتبار الرياح الموسمية (خاصة في الفترة من مايو الى سبتمبر)،حيث يكثر اتجاهها الشمالي والشمالي الغربي ، والتي لا بد ان تمر فوق المنطقة فضلا عما ترسبه من غبار ملوث فوق هذه المنطقة بالذات .

● خامسا : هناك شكوك متزايدة من خلق منطقة ترفيهية وترويحية على اساس المعطيات السابقة من النواحي الصحية والبيئية على المدى القريب ، والمدى البعيد .

وازاء هذه العوامل التي تحذر من انشاء هذا المشروع في المكان المقترح ، فاننا نقترح ان يبدا المشروع على بعد ١٥ كيلو مترا من النقطة المقترحة من قبل الشركة ، مع ترك الشريط المقترح حاليا كشريط امان ، الى ان يتم التاكد من الحاجة لاستغلال هذا الساحل بعد ان تنفذ البدائل الترفيهية .

واذا لم يتحقق ذلك فان مصير تلك الشاليهات سيكون في مهب الريح وتصبح خاوية من الناس ، وتضيع تكاليفها الباهظة هدرا ، فضلا عن الجهد الكبير المبذول في انشائها .

سلامة المرور

بقلم: حمد محمد المرعي

ثلاثة عوامل تتفق كليا على [illegible] بسلامة المرور.

١ ـ الكثافة المرورية .

٢ ـ السرعة .

٣ ـ صلاحية المركبة

واذا اجتمعت تلك العوامل فان ذلك يؤدي الى حوادث فاجعة يذهب ضحيتها أبرياء كثيرون . ولهذا فانه يتوجب على الاقل التحكم باحدها ، توخيا للحد من الحوادث ، اذا لم يكن لمنعها .

واذا ما عرفنا ان كثافة المرور هي اطار عام متعارف عليه ، وان سرعة المرور ثابتة على الطرق بدون تفريق في مواقعها وكثافتها ، وبدون تفريق بين حجم المركبات واغراض استخدامها ، فانه يتوجب الحرص على صلاحية مركبات النقل من ناحية عوامل الامان بها ، اذا لم تكن مراعاة لتكرار الحوادث فمراعاة لشدة الحوادث. ان اطارات المركبة مثلا ، بسبب ثقل المركبات وحركتها الدائمة في مناطق واجواء قد تكون استثنائية مع طبيعة واغراض استخدامها ، فانه يصبح من الطبيعي تلف العجلات بين اجهزة اخرى ، بفترة اقل منها للمركبات العادية . واذا اخذ بالاعتبار اهمية سلوك الفرد في المحافظة على سلامة وسيلة النقل ، فانه من الطبيعي كذلك ان نستنتج عدم محافظته على سلامة الفرامل ، او الهيكل او الاضاءة ، او المواد المنقولة وغيرها . وبالتالي سلامة المرور . واذا روعي ان عنصر الاهمال او الاستهتار متوفر لدى البعض ، يكون من الضرورة الاهتمام بصلاحية هذه المركبات ، وذلك لا يتأتى من الفحص الدوري السنوي ـ مثلها مثل السيارات الصغيرة . بل عن طريق الفحص الدوري بعد كل عدد معين من الكيلومترات (مثلا ٤٠٠٠ كلم) ، او كل ستة اشهر او كل ثلاثة اشهر . وبمراقبة اطارات بعض المركبات من لوري وشاحنة وباص وتناكر ماء او وقود ومعدات رفع ، يتبين ان العجلات السليمة تندر رؤيتها في هذه الايام ، ولاسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا. ولكن لنتساءل ماذا يحدث عندما تتلف احدى العجلات ، او الفرامل او غيرها ، والشاحنة بحجمها وثقلها متحركة حتى بحدود السرعة المسموح بها ؟ وحتى اذا لم يؤد ذلك لحادث ، فان وقوفها على الطريق وصعوبة استبدال عجلاتها ، ناهيك عما يترتب عليه من تنزيل وتحميل مرة اخرى للمواد المنقولة ، عملية تخلق عرقلة للمرور وتسبب الحوادث .

ولا بد من اسداء النصح للمواطنين بأن يبتعدوا عن كل طريق تسير عليه شاحنة . ومن يريد أن يتحقق فليراقب عجلات تلك الشاحنات عندما يكون متوقفا عند اشارة من الاشارات

شمعه على الطريق

دروب الحياة بحاجة إلى إدارة حكيمة

بقلم : حمد محمد المرعي

ذكر الزميل الدكتور ابراهيم مكي في (العدد ٢١٣٧) تحت عنوان « دروب الحياة ليس عليها حارس » ، ما مضمونه ان الاجازة الجامعية ليست ، ويجب ان لا تعتبر ، كل شيء في الحياة ، وذلك في مقاله المتعلق بتطبيق نسبة الـ ٦٠٪ كحد ادنى للقبول في الجامعة .

وقد يكون ما ذكره صحيحا وصريحاجدا . واعتقد انني ، بلا شك ، على اتفاق كامل معه في ذلك ، لكن اتفاقي هذا مشروط بان يؤخذ الموضوع مجردا من كل ما يحيط به من نظم ومقاييس ومفاهيم تحتمها دروب الحياة .

اولا : اذا ما اتفقنا على ان « صعيد التنمية الوطنية يتطلب تخصصات على مختلف المستويات والحقول » ، فلماذا لا نحاول تقييم الوظائف ودرجاتها نسبة الى تخصصها واحتياجاتنا لها ؟ ولماذا ايضا من ينهي المعاهد الحرفية يحصل على درجة وظيفية اقل بكثير عمن انهى الجامعة ؟ الا نتفق في ان هذا لا يعكس الا النظرة المتدنية التي يسبغها المجتمع على افراده ؟!

ثانيا : الا نتفق ، من جهة اخرى ، على ان هذا الفرق في الدرجات الوظيفية قد كون مشكلة ، لا يعاني منها الا من يحاول استخدام تلك التخصصات في ادارة مجالات تنمية البلاد وسد متطلباتها ، وهي صعوبة الحصول على حرفيين متخصصين جيدين ، وذلك بسبب ان كلا من هؤلاء — بحكم عوامل وظروف متعددة — قد حصل على اقل من ٦٠٪ ، وبسبب ان نظرتنا لتلك التخصصات الحرفية او المهنية ، قد ولدت عدم الجدية في مبادرات او ابداع الافراد فيها ، ومن ثم انتاجيتهم .

ثالثا : هل نسبة النجاح في الشهادة الثانوية بمقياس صحيح ومعتمد عليه لانتاجية الفرد الدراسية ، مع الاخذ في الاعتبار نظام المناهج واسلوب الدراسة وطريقة الامتحانات ، بما يحتم على الشخص حفظ وصم وتجميع المعلومات دون التوقف لمحاسبة ومراجعة ما تعلمه ؟

لا شك ان كثيرا منا ممن مارس تلك الحالات ، ومن قابل الآخرين بقصد تقييمهم ، سواء الثانويين أم الجامعيين المحليين ، قد لمس المقصود . وهذه ظاهرة لا مجال لمناقشة مسبباتها ومؤثراتها هنا .

واخيرا ... اليس من الضروري ان نتريث قليلا ، خاصة ان قانون الوظائف الجديد قد قارب على مرحلة الصدور ، وخاصة ان وزارة التربية عاكفة على تجاربها لتطوير المناهج وطرق التعليم واساليب الامتحانات .. السنا بحاجة للتريث في وقفه لمحاولة تقييم الامور والاسراع في تقويمها ، مع الاحتفاظ في نفس الوقت باعطاء كل ذي حق حقه لنستطيع بذلك تحقيق الالتزامات الواجبة علينا ، وتوفير متطلبات تنمية هذا البلد . وفي نفس الوقت كذلك ، ينبغي الا نصدر نظما ما لم تكن قائمة على مفاهيم مدروسة وموزونة ، اذ ان تاثيراتها تنعكس علينا.

والا فكيف تتحدث شفاهنا ، وتكتب اقلامنا عن كل ما يدور حول تنمية مجتمعنا التنمية العلمية التكنولوجية ، وما زالت عقولنا قاصرة عن استيعاب بعض المفاهيم الاساسية ، التي تتضمن نظرة عميقة الى ابعد من ذلك بكثير .

دروب الحياة ليس عليها حارس

بقلم: الدكتور ابراهيم مكي

● جامعة الكويت قررت رفع الحد الادنى لمعدل الدرجات كشروط لقبول اوراق الطالب المتقدم للالتحاق باحدى كلياتها الى ٦٠٪ .

ودون مقدمات ولا تمهيد أقول انه قرار حكيم وصائب وموفق .. وكان ينبغي صدوره منذ زمن .

غير ان البعض من الكتاب تعرضوا لهذا القرار بالنقد باعتبار انه يحرم الكثيرين ممن اكملوا الثانوية العامة من دخول الجامعة . وتساءل هؤلاء بما معناه : اين يذهب اذن من لم يحصل على معدل ٦٠٪ من الدرجات ؟!

● والسؤال الذي طرحه بعض الزملاء ينطلق من قاعدة خاطئة مؤداها ان سبيل المستقبل هو الشهادة الجامعية ووسيلة كسب الرزق الوحيدة هي ان « تجار » من احدى كليات الجامعة ، وبغير الاجازة الجامعية لا حياة ولا مستقبل ولا رزق ! ومفهوم كهذا بالغ الخطورة ليس على التنمية الوطنية فحسب ، وانما على مستقبل شباب الكويت كذلك .

فاما على صعيد التنمية الوطنية فاننا بحاجة الى تخصصات على مختلف المستويات وفي مختلف الحقول. والشهادات الجامعية ، سواء منها ما هو قائم في جامعة الكويت حاليا او ما يتوقع قيامه منها ، لا تفي بحاجة التنمية ابدا . ولا اتصور كيف يقوم مجتمع انساني متكامل وجيل كامل من ابنائه يحملون الاجازات الجامعية ويربطون حياتهم بكرسي الوظيفة الحكومية التي تضمن الرزق للخريج ولو من غير مردود انتاجي للوطن والشعب .

واما على صعيد مستقبل الشباب فمن يدعي ان دروب الحياة لا تسلك الا اذا ابرز السالك عند بوابة اي منها اجازة جامعية ؟

لقد شهد التاريخ نوابغ في السياسة والادب لم يكونوا جامعيين .. وهناك تجار يكسبون الخير ويساهمون في تنمية الوطن وليسوا جامعيين .. وهناك جامعي لا يدركه الاسبوع الثالث من الشهر الا وقد اصبح جيبه افرغ من فؤاد ام موسى ، يقابله « مصلح تلفزيونات » ، بالكاد يعرف « فك الخط » يكسب المئات من الدنانير .. ولا نقول اكثر !

وفي احصائية اطلعت عليها اخيرا ان من بين كل الف تلميذ اميركي لا يتم الدراسة الثانوية منهم الا خمسمائة، ولا يتم الدراسة الجامعية اكثر من مائة طالب !

● الاجازة الجامعية ليست الوسيلة الوحيدة للعلم والثقافة وانما بابهما مفتوح لمن اراد منهما المزيد .. وفي رأي المتواضع ان « الوظيفة الحكومية » ، وهي جائزة المجتمع على حصول المواطن على الاجازة الجامعية ، انما هي مدخل للتحجيم في التطلعات والطموحات وفي الرزق كذلك .. الا ان يشاء الله !

وللصحة.. سلامة أيضاً

بقلم : حمد محمد المرعي

تطرقت في مقالات سابقة الى ظاهرة نسميها « السلامة الصحية » ، وهي تحتاج الى التركيز بايجاز على بعض الحالات المهمة .

●● ليكن معلوما ان الاطعمة والمشروبات المعلبة لها اشتراطات معينة منها ان بعض انواعها يجب ان لا تستعمل بعد تاريخ معين ، كما انه يجب حفظها تحت حالات خاصة . لكن كم منا من يعرف هذا ، وكم من الجهات المسؤولة من يحرص عليه ، حين تكون تلك الاطعمة معروضة عرضا عاما للجمهور ، الذي ينبغي أن نفترض عدم وعيه الكامل بهذه الامور ؟!

واننى لانوه بالمواطن واشدد عليه بالتاكد من تواريخ انتهاء صلاحية الاطعمة واشتراطات حفظها ؛ خاصة اطعمة الاطفال ، حيث انهم معرضون لمخاطر كبيرة اثر تناولهم لها .

كما انني اطالب الجهات المعنية بضرورة مراقبة المخالفات ، او التشدد بوضع تواريخ الانتهاء واشتراطات الحفظ باللغة العربية وبشكل واضح ، او على الاقل التعميم على الجمعيات والاسواق المركزية بتخصيص مكان خاص لهذا النوع من الاطعمة ، وان توضع الدلالات الخاصة بذلك .

●● وليكن معلوما ان بعض انواع العلب المصنوعة من المواد التي نسميها بلاستيكية (البوليمريه) المحفوظة بها بعض الاطعمة والمشروبات لها مخاطرها الجسيمة على الصحة ، مما اوجد بعض النظم بمنع استخدامها في بعض الاقطار المتقدمة (والصانعة لها) . **فهل للجهات المعنية عندنا بدراسة هذا الامر ، ومنع الانواع التي يؤثر استخدامها على الصحة ، خاصة ما يؤدي منها لحالات سرطانية ؟**

●● **على المواطنين ايضا أن يدركوا أن من الاهمية ان يحرصوا على عوامل السلامة والامان في كل ما يختارون من لعب وملابس لاطفالهم . فالكثير من الانواع الموجودة في الاسواق قد تعرض الطفل لمخاطر كثيرة ، مثل التسمم او التجريح ، أو ما ينتج عن عمليات المص والبلع من انسداد أو اختناق ، أو ما هو سريع في مسك اللهب أو الاشتعال تحت تاثير الحرارة ، وان لا يشتروا الا ما هو مبين عليه بوضوح انه قد « تعدى فحوص اشتراطات السلامة » ، من الجهات الدولية المختلفة ، والذي عادة ما يكون مكتوبا باللغة الانكليزية . كما ان عليهم اختيار منتجات المصانع المعروفة ، ذات السمعة الجيدة .**

●● ان بعض الفحوصات الطبية المستخدمة فيها الاشعاعات قد تكون امراض سرطانية على الانسان . ولذلك ينبغي على الجهات المعنية ان تلحق بالركب وتمنع او تحدد استخدام هذا النوع من الفحوصات . ومهمة المواطن ان يتأكد قبل أخذه لهذا النوع من الفحوصات من ان لا يكون لها تأثيرات جانبية اولا ، واذا ما كانت ضرورية ثانيا ، خاصة عندما يطلب هذا النوع من الفحوص اطباء لا يجارون المعلومات الجديدة في مهنتهم .

من زرع برسيما ما أطعم إلا غنما !

بقلم : حمد محمد المرعي

بدأ شهر يونيو ، وبدأ معه التخطيط للهروب من صيف الكويت !! بعد ان انتهى الموسم الحافل بالمؤتمرات والندوات والاحتفالات والاجتماعات والمهرجانات بمختلف انواعها . بعضها ارتاحت له النفس ، وبعضها طربت له الروح ، والبعض الثالث اثار الضيق والانتقاد .

هناك اسبوع للنظافة ، واسبوع للبيئة ، واسبوع للمرور ، واسبوع للصحة ، واسبوع للعلم ، واسبوع للجهل !! واسبوع للحوادث ، واسبوع للمرض واسبوع واسبوع ... الى اخره !!

وبالكاد يمكننا القول بأن كل « اسابيعنا » والتزاماتنا قد انتهت والحمد لله لولا مضايقة موسم او « اسبوع الحرائق » ، الذي أطل من الابواب ، ولولا ما يخبئه القدر لنا من اسابيع مياه او اسابيع كهرباء .

ويتنبأ البعض بأن تكون جميع ايامنا ، وساعاتنا ، اسابيع عمل وانجاز ، والا يخصص اسبوع واحد من مجموع ٥٢ اسبوعا (١٣ ٪ من السنة) للتركيز على اداء واجباتنا والتزاماتنا .

وبودي ان اكون من المؤيدين لهذه التنبؤات ، لولا تحققي من انني لم اصل الى هذا المستوى من التفاؤل .

فجوهر الموضوع قد لا يكمن في مشكلة معينة ، وتختلف الاراء والنظريات من حولها . لكن الشيء المتفق عليه هو ان الاسبوع (وهو دلالة رمزية) يعني وقفة تأمل خلال السنة (وهي فترة زمنية نسبية) ، للتحقق من انجازاتنا واين يكمن التقصير ، وما هي الاخطاء ان وجدت ، والتي لا بد من وجودها والا لما احتجنا الى اسبوع لمناقشتها .

ان « فكرة الاسبوع » تعني وقفة تقييم ومحاسبة .

فهل لنا ان نتفاءل ، ونكون على موعد مع موسم الاسابيع في السنة المقبلة ، لنرى بالحدث والحديث هل اعطينا لمعنى الاسبوع حقه . وهل حققت اسابيع العام الحالي مزيدا من الانجازات ، ام ان الامر ظل كما هو لان الاسابيع تحولت الى مجرد احتفالات مظهرية شكلية .

ولست بحاجة الى ان اذكركم بالاسبوع الحالي للامتحانات ، وما يتضمنه من محاسبة دقيقة ، هي ايضا جديرة بالتقييم .

وبصفة عامة .. فان « من زرع برسيما ، ما اطعم الا غنما » .

رئيس قسم البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء يتحدث عن أهمية السلامة في تطبيق العلم والتكنولوجيا

اوضح السيد حمد محمد المرعي رئيس قسم البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء ضرورة القيام بتدريب الافراد المختصين وتوعية المواطنين بما يوفر الاسلوب السليم في العمل والاستخدام واقترح تطبيق نظام الاحصاء الكمي المكاني والتصنيفي لحالات الحوادث او الاصابات وذلك للتشخيص الفوري لتلك الحالات والتعرف على مسبباتها بغرض الوقاية او الحماية او التطوير .

وقال السيد المرعي في بداية كلامه عن اهمية السلامة في مجالات تطبيق العلم والتكنولوجيا في التنمية ، انه مع ظهور الثورة الصناعية قبل ثلاثة قرون مضت وما تلاها من شبه ثورات عملية وتكنولوجية ، ابتدأت المجتمعات في وقتها تعاني من المؤثرات الصحية والامراض واصابات الحوادث المفجعة التي صاحبت ظهور الصناعات . وفي مطلع القرن العشرين ، وباسباب ما فرض عليه من ضحايا بشرية وخسارة اقتصادية واتلاف للبيئة واضافة الى بدء الشعور بالمسؤولية الانسانية ، بدأ يولي قصوى اهتمامه للسلامة الصناعية وللسلامة العامة ككل ، مما تجتم عليه ظهور برامج التوعية بالمخاطر بانواعها ، ووضع وسائل الحماية المتعددة . وصدور الانظمة واللوائح وتطبيق التشريعات . حتى اصبحت سلامة الفرد وبيئته في يومنا هذا هي حق له كما هي مسؤولية عليه وقد تأتى هذا لكونية الفرد الحديثة التي تحتم اعتباره كفرد عامل بقدر ما هو فرد مستهلك . ومع ان المنشآت الصناعية والوسائل التكنولوجية الحاضرة قد تضمنت الجهد الكبير لتأكيد الامن والسلامة فيها ، الا ان تلك الجهود التي وضعت في الهندسة التطبيقية في التصميم والصناعة ، في المعدات والاجهزة والادوات الصناعية والمعيشية ، لم تجنبنا الكثير من الحوادث ، واذا ما استقصينا الاسباب نجد ان الطفرة العلمية التكنولوجية الحديثة وعدم مصاحبتها باعتبار جاد للعنصر البشري كعامل رئيسي مطبق وتطبق عليه التكنولوجيا ، هي من الاسباب المهامة . واذا ما استقصينا مرة اخرى ، ولكن بعمق ، لوجدنا انه لم تكن هناك عملية دمج بين الانسان والالة — اداة التكنولوجيا — ولكن بدلا منها عملية خلط — او بالاحرى لم يكن هناك تجانس بين العنصرين ولكن هناك تركيب مهدد بالانكسار مسببا لحوادث — حالما يظهر عامل او طرف ثالث لربما قد كان مجهولا ، او لم يؤخذ بالاعتبار من قبل من ادخل التكنولوجيا او من استخدمها ... وليست السلامة ، بمفهومها الحقيقي من المواضيع التي يمكن من تفصيلها او تجزئتها الى حالات اساسية او فرعية . بل هي موضوع عام وشامل لعوامل قد تختلف في التشعب ولكنها تتماثل في الجوهر . ومدعيات السلامة ترجع اولا وقبل كل شيء الى الحرص الفردي والوعي العام ، بقدر ما هي تعتمد على عوامل الحفاظ والنظم الداخلة على الصناعة او الالة ، تصميمها واغراضها .

ضحايا الاحداث

واضاف يقول ليس هناك من مبالغة اذا قلنا انه في كل وقت يقع حادث ما في مكان ما من عالمنا هذا ويذهب ضحيته الكثير من الارواح والممتلكات والثروات البيئية وغيرها. فمن حوادث السيارات ووسائل النقل وحوادث الورش والمصانع وحوادث في المستشفيات وحتى في المدارس والمنازل — الى حوادث اخرى بيئية وصحية وغذائية وما هذا الا ناتج عن ثلاث ظواهر ادخلت للعالم وهي :

١ — السرعة .
٢ — الانتاج الكمي
٣ — المبالغة في تيسير الراحة والرفاهية في المعيشة .

اضافة الى عامل رابع رئيسي قد لا نكون خاطئين اذا ما سميناه بالعامل المجهول بقدر ما نكون غير خاطئين ايضا اذا ما سميناه بالعامل العام . وهو المحرك لتلك الظواهر سواء الاجهزة الذاتية او الطاقة بانواعها او ما يدخل في عملياتها من مواد وغيرها او اسلوب استخدامها او العلاقات البشرية نفسها . وذلك اضافة الى الحقيقة الواضحة انه كلما تطورت التكنولوجيا ازدادت الصناعات ضخامة والتجهيزات تعقيدا ، مما يجعلها اخطر واخطر يوما بعد يوم، مما يزيد في تنوع تاثيرها وجسامته وحجمه .

احصاء الاحداث

واذا ما استعرضنا بعض الاحصائيات لوجدنا الحوادث والاصابات في بعض البلدان الطلائعية في التكنولوجيا على هذا المنوال :

تقع في الولايات المتحدة ، سنويا ، ما يزيد على ١٢،٠٠٠ حالة وفاة باسباب الاصابات وما يزيد على ١٠٠،٠٠٠ باسباب الامراض المهنية . وفي بريطانيا تقع خسائر سنوية تزيد على ٢٤٠ مليون جنيه باسباب الحرائق ، وتزيد على ١،٠٠٠،٠٠٠ ملايين جنيه باسباب الحوادث عامة .

ومع الصعوبة المتواجدة في عمل احصائيات حتى ولو تقريبية ، فانه تقع في العالم اكثر من ٢٥ مليون اصابة معلومة — سنويا . وحيث ان السنة تحتوي على ٣٢ مليون ثانية فانه يتضح ان هناك اصابة في فترة اقل من الثانية باستمرار .

السلامة والتكنولوجية

ولذلك فان السلامة في العصر التكنولوجي تصبح ذات اهمية كبيرة ، وخاصة ان البيئة التكنولوجية تجمع الكثير من المسببات الالية والاجواء البيئية وتزاحم العناصر البشرية ، مما يعرض الفرد او المنشآت باستمرار لمخاطر الاصابات والمخاطر الصحية وغيرها .

زد على ذلك ان السلامة مرتبطة بالتنمية من حيث :

١ — ترابط العناصر البشرية ببعضها وبالتنمية .
٢ — ترابط الوسائل التكنولوجية ببعضها وبالتنمية .

ترابط عوامل التنمية ببعضها من جهة ، وبالعناصر البشرية والوسائل التكنولوجية من جهة اخرى والتكنولوجية الحديثة تعتبر عنصرا اساسيا لا مرد منه في تقدم المجتمعات وتطورها . اء في الاقتصاد او الطب او الصحة او استغلال الموارد او البحث العلمي وغيره .

وهذا محتم ولا مفر هناك لاي مجتمع يرغب ان يدخل العالم المتقدم الحديث من ان يستخدم التكنولوجيا الصناعية وغيرها في التنمية بانواعها . ولكن يجب اننا لا نغفل عن ابعاد التكنولوجيا السلبية بما توفره من عناصر وظروف خطرة على البشرية ومقوماتها . فوسائل المواصلات والنقل ، وتنوع الطاقة من نووية وكهربائية وغيرها ، وتطوير في الوسائل والتجهيزات الصناعية والمعيشية ووسائل تنمية الموارد ، ما هي الا بعض النتائج الحسنة التطور التكنولوجي الذي نعيشه . ولكننا نرى ان هناك ، وبكل وضوح ، زيادة في الاصابات البشرية ، وفي المؤثر المهنية على الصحة ، بالاضافة الى حوادث الحرائق والاصطدامات وتلوث الجو والتربة والبحر ومخاطر الصناعة ... الخ .

رئيس قسم البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء :

٨ آلاف يوم عطلة عام ٧٣ انخفضت الى ٢,٥٠٠ يوم عام ٧٧

التخزين في منطقة الشعيبة الصناعية خاطئ ويؤدي الى الحرائق

عقد السيد حمد مرعي رئيس قسم البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والماء .. مؤتمرا صحفيا صباح امس تحدث خلاله عن مشروعات قسمه في حقل منع الحوادث والتخفيف منها ..

وقال : لقد قاربت دورتنا السنوية الخامسة على الانتهاء حيث التحق بها ١٥٠ متدربا ، اعطيت لهم خلال عشرة ايام هي مدة الدورة معلومات عن طريقة تعاملهم مع محيط العمل ومع الناس .. لان طبيعة اعمال الوزارة فنية بحتة .. وهي تعتبر اكبر جهاز صناعي في الكويت وذلك لاهمية ما تقدمه وحيويته بالنسبة للمواطنين ، مما يضطرنا الى تدعيم جهاز السلامة ليكون قادرا على العمل كرسم سياسة التخطيط والتطوير لحركة الجهاز الفني ، وتخطيط البرامج لها وتنفيذها لان السلامة غير العمل وهي عملية مستمرة تعطي كل شيء من تخطيط وتدريب وتطوير على مستويات عدة ومراحل متتالية .

واضاف : ثمة في العالم مدارس لا حصر لها للسلامة . لكننا في الكويت ناخذ بمدرسة الحماية قبل وقوع الحادث .. ومتى وقع الحادث انتهى عملنا .. وفي بلاد اخرى يهتمون بجلب معدات واجهزة انقاذ وتكديسها الى ان يحين موعد استعمالها .. وقد لا تستعمل البتة ، بينما نركز نحن على عامل منع الحادث .. ويتم ذلك بالاصرار على النظم واللوائح والترشيد .. وقد اصدرنا لوائح للمقاولين العاملين في البلاد .

وقال : عقدنا عدة ندوات للسلامة في المنازل وسلامة المنشآت الصناعية .. وندوة عن الحريق ، ولدى القسم اكثر من اربعين متدربا في الخارج ، وقد نجحنا في تدريب ١٢٠٠ شخصا من فنيي الوزارة .. وبعد خمس سنوات على استحداث القسم حققنا تقدما ملموسا .

وردا على سؤال حول عضوية القسم الدولية وما اذا كان القسم يستفيد من هذه العضوية اجاب السيد مرعي :

— قسمنا عضو في مجلس السلامة البريطاني ، والجمعية الملكية البريطانية لمنع الحوادث ، ومجلس السلامة الوطني الاميركي . اما مدى استفادتنا من هذه العضوية فيتجلى في تبادل المعلومات حول ما يستجد من امور في مجال السلامة ..

واضاف : حصيلة حملتنا الترشيدية ان صار المواطنون اكثر وعيا بالسلامة .. ففي عام ٧٢ مثلا كان هناك ٨ الاف يوم عطلة بسبب الحوادث .. في عام ٧٧ انخفض العدد الى ٢,٥٠٠ يوم . وهذا كله في منشآت الوزارة فحسب .

وقال : نحن في القسم افضل من الدول الاجنبية . فمحطة كهرباء واحدة ننشأ في اميركا يموت فيها خمسة اشخاص بينما بنينا العديد من المحطات هنا ولم يمت احد . وفي اميركا حدث في عام ٧٦ « ١٢,٠٠٠ » حادثة وفاة في العمل واصيب ١٠٠,٠٠٠ شخص بامراض مهنية ، بينما خسرت بريطانيا ٢٤,٠٠٠ مليون جنيه في عام ٧٦ بسبب الحرائق و ١٠ ملايين في اصابات العمل .

واضاف السيد مرعي : ابلور الان فكرة سأطرحها وهي انشاء مجلس سلامة في الكويت يأخذ على عاتقه مهمة الترشيد والتوعية . واقتراح التشريعات واعدادها وتطوير الكفاءات وتركيز الجهود .

وعن الوقاية من الحرائق قال : يجب الا يكون التخزين مكثفا في المخازن ، وفي وزارة الكهرباء نعمد الى التخزين المنتشر ولدي اقتراح لمنطقة الشعيبة الصناعية بوجوب عدم التخزين في المنشآت لانه متى اجتمعت الطاقة والشرارة والمادة حدث الحريق .

واختتم رئيس قسم البيئة والسلامة مؤتمره الصحفي بالقول : الكويت بلد مستورد ويعتمد على صناعة الاخرين بحيث اصبحت سوقا تجارية للصناعات الاجنبية . ولكن من يضمن الا تكون هذه البضائع مضرة بالمستهلك .. ؟ ففي الخارج اذا حصل حادث لاحد المواطنين نتيجة استخدام سلعة من السلع ، فانه يرفع قضية على الشركة المنتجة لكن عندنا يحصل العكس نستعمل السلع المصدرة الينا دون النظر في نتائجها . ويوم غد الاثنين سيلقي رئيس مجلس السلامة البريطاني جيمس تاي ندوة بعنوان « المسؤوليات الفنية والاجرائية لسلامة الاجهزة الكهربائية » وذلك في مسرح غرفة تجارة وصناعة الكويت .

التوسع العمودي .. تطرب له اذان من لا يعرف عواقبه !

التوسع العمودي ، او الابنية العالية بقصد استغلال اصغر رقعة من الارض لاكبر مجموعة من الافراد لمعايشتهم السكنية ، هو اصطلاح بعكس التوسع الافقي .. الذي يعني استغلال اكبر مساحة ارض لأقل عدد من الافراد .

ان العمل بهذه الخطة التي تعتبر اسكانية في اصلها وحديثة في عهدها ، اخذ ينتشر بين البلاد ، ومع ان لها مزاياها من توفير للارض وتقريب للوصول الى مجالات الحياة الاخرى .. الا ان لها عواقب اجتماعية ونفسية وخيمة . فنجد المخطط الاسكاني .. وهو جالس وراء مكتب ذو مساحة كبيرة .. يكرر الاصطلاح وكأنه قد توصل الى حل لغز الكون .

ولكن ـ اليكم هذه الاعتبارات .. التي دائما ما يخفي اذنيه وعينيه عنهما .

● التوسع العمودي يعني تكديس البشر في معلبات سكنية لا تصلح مساكن للنمل .

● هذه المساكن تخلق ظاهرة اللا حركة بين الناس ، والاكتئاب النفسي المتأصل والمزمن لدى الاطفال .

● كما انها تخلق الانقطاع في الاتصال البشري بين المتقاربين من الناس والتي بدورها تأتي بأمراض الوحدة ومضاعفاتها النفسية الكثيرة .

● عدم الاستقرار الدائم لدى الافراد من ناحية السلامة او الامن ـ او المخاطر العارضة او المتعددة .

● انها تأتي بكل ما هناك من عناصر خالقة للتوتر النفسي والاجتماعي ومن ثم اعراض العصبية وغيرها .

● الارتفاع له اكبر المخاطر من ناحية العصبية لدى الافراد .

● استخدام المصاعد هو من اكره ما يضطر الانسان عمله بأستمرار ، وعلى الرغم منه .

انه لا يخفينا ان حالات الانتحار والاجرام والمشاغبات والامراض النفسية والاجتماعية وغيرها لما كانت الا نتيجة لهذا التكديس البشري في ارض الله الشاسعة . هل من يتقصى عن الحقائق .

حمد محمد المرعي

الالتزامات والحقوق... وكرة المسؤولية في ملعب الحياة!

بقلم : احمد محمد المرسي

ونحن على ابواب قرن جديد ، هناك ظاهرة تبلور تواجدها في قرننا الحاضر قد اغفلها الجميع من قبل ، ويجب ان انكر بها . انها تتعلق بالمسؤولية ، بين التزامات وواجبات الفرد من جهة ، وحقوقه من جهة اخرى ، في مجتمعه ، في اي بلد كان . فهذه المسؤولية قد عجنت ودورت وكورت واخذ يتقاذفها الاطراف فيما بينهم . ففي بعض البلاد رميت كرة المسؤولية بين كل من دافع الضرائب من جهة ومن يديرها للمصالح من جهة اخرى .. وفي بلاد اخرى ترامت الاحزاب ، وما هناك من مؤيدين ومعارضين لايدولوجية واخرى ، فيما بينهم كرة المسؤولية . اما في الكويت ، فكرة المسؤولية في ملعب الحياة قد حولت الى « رمية زاوية » ، تتقاذفها اربع جهات هي : مؤسسات الخدمات العامة ، والمقاول الذي يؤتيه الحظ بتنفيذ الخدمات ، والمواطن البريء او غيره ، ومقدار فهمنا او عدمه لعامل الحضارة . وليس هذا فقط ، بل زود ملعب الحياة بمدرب هو توفر الاموال وبحكم هو تواجد الرغبات .

وسأوفر للقاريء مشقة استخلاص معنى هذه الرموز واستخدم ظاهرة واحدة على سبيل « المثال وليس الحصر » ، فقبل شهور فاجأتنا الاخبار وخزانات بيوتنا بوقوع ازمة مياه في البلد .. فشمرنا عن سواعدنا وتسارعنا للاتيان بما هو متوفر من اسلحة « تناكريه » من حلبات معارك محطات الميـاه . وتسابقنا في ابداء مهارات السننا ، بما توفر هناك من مجال للتسامر بالحديث ، في الدواوين وفي العمل ولربما في المواصلات العامة . واخذ كلامنا يميل للمبالغة احيانا والامتعاض احيانا ثانية والتحفظ احيانا اخرى . معتمدا ذلك على منطقة السكن او توزع الفرق بين مهاجم ومدافع . وتسابقت سيقان المصالح لأخذ نصيبها من فرص السلب والنهب ، مما حدا البعض بأن يعلق ويقول « لماذا لا تدعم المياه وتوزع على الجمعيات شأنها في ذلك شأن العيش البشاور » . وسارعت الصحف في تبويب وعرض سبقها الصحفي والتفاخر بنقش المعلومات وابداء المصادر .

وقد كانت بلبلة لطيفة ، لو لم تكن تتعلق بمورد هام في البلد واهم عنصر في الحياة ويسأل سائل : « اين يكمن المشكل » ؟ فالجهات المسؤولة تصر على انه هناك كفاية في المياه المنتجة . وقـد يكون هذا صحيحا . ويصر المواطن على ان خزان بيته خال من المياه . وقد يكون هذا ايضا صحيحا . اذا ، يستمر السؤال ، اين تذهب المياه ؟ هل يخبأ في الجيب ؟ والجواب هو بالطبع : كلا ! فانه من المحتمل ان يخبأ اي شيء اخر في الجيب ـ ولكن ليست المياه .. وفي الحقيقة القليل جدا من الافراد ابدى اكتراثا لمعرفة الجواب الصحيح او المسببات الجوهرية . ولذلك فأني سأحاول بايجاز استعـراض بعض العناصر الاساسية لهذا النوع من المشكل . والذي اود ان انكر بانني استخدمه على سبيل « المثال وليس الحصر » .

اولا : حيث ان مورد المياه هو مورد هام حيوي ، وحيث ان الكويت محدودة في انتاجها ، وستظل هكذا ، مهما كانت امكانياتها ، الا انه ليس هناك بتوازن ما بين الصرف والعرض . ولا يمكن تحقيق توازن الا اذا تواجد عامل المحافظة والاستغلال السليم ـ بما في ذلك من تطبيق نظم واجراءات معينة .

ثانيا : وعليه ، فان الموضوع يتطلب مبادرة بوضع سياسة هادفة محددة وتوفير الادارة الحكيمة الدقيقة للاولويات والتوزيع السليـم وطـرق الاستغـلال ونظمه ، ولا زلنا نقتصر الى طريقة التدبير السليم في الكويت مع الشوط الذي قطعناه ، وبفخر ، في توفير ما وصلنا اليه من انتاج للمياه .

ثالثا : وعلى هذا ينعكس اثر سوء الاستغلال لمورد المياه (والذي يجب ان نعترف بأنه محدود في بيئتنا هذه وسيبقى محدودا شئنا ام ابينا) . وعلى هذا ايضا تنعكس اسباب الازمات الوقتية او الدائمة التي نعانيها ـ مهما ابدينا من رغبات كأفراد ومهما كانت هناك من تفاؤل لدى الجهات المسؤولـة . ولنفترض انه اذا ما اتفقنا ، ويجب ان نتفق حيث ان الارقام تحتم بذلك ، بأن الانتاج يغطي احتياجات الاستهلاك اذا ما حسب كمعادلة حسابية مجردة . واذا ما اتفقنا كذلك على ان الفرد الذي يدفع تكاليف استهلاكه ، الا ما شاء الله في حالات استثنائية او لدى افراد استثنائيين ، لا يمكنه تبذير امواله ـ وهذا اتفاق يجب ان نتقبله جميعا حيث انه افتراض طبيعي . اذا في هذه الحالة فانه يجب ان نلتفت الى من يستغل المياه بدون ان يدفع فلسا واحدا من جيبه او يتحمل مسؤولية اي تخريب قد يحدثه . ولا نحتاج لمنظار مكبر للتحقق من هذا حيث انها عالية البناء وشاسعة الفناء ويؤمها الكثيرون . انها الوزارات والمدارس والدوائر الحكومية والمساجـد واعمـال الزراعة والسفارات ومحطات غسيل السيـارات (حيث اذا كان الماء حلوا فانه يباع بأسعار فاحشة مع ان قيمة شرائها مثلها مثل من يدفع لماء يسد به رمقه) والصناعات بأنواعها ، ومن يسكن بدون اجر من مدرسين مدارس ومدرسين جامعة وموظفي السفارات والشركات والحكومة ـ وغيرهم الكثير . والارقام في هذا اليوم تدل على ان الاستهلاك اليومي للجهات المنكورة اعلاه قد يزيد في اوقات عن ثلث مجموع انتاج المياه ـ بقي ان نعرف ان الغالبية من مؤمي هذه الاماكن يعتبر وجودهم عابرا ـ اي استغلال « درجة ثانية » . لا شك ان هناك اهدار كبير ذا خطورة جسيمة على المجتمع واستقراره ـ اهدار بدون اي مبرر ـ اللهم الا عدم الاكتراث للفرد في التزاماته ، وسوء ادارة في عدم تواجد المسؤولية في مراقبة والمحافظة على وصيانة المرافق والمؤسسات ووضـع نظـم محـددة للاستغـلال واولوياته . ولا اريد الدخـول في تفاصيـل هذا الموضوع حيث تطرقت له اكثر من مرة في الكلام عن سلامة المرافق واسلوب الحفاظ وغيره .

واخيرا : هل من حق الفرد الذي يتعشى في مطعم ان يطلب عشاء في بيته ـ وهل من حق الذي يهدر الموارد في المؤسسات العامة ان يتوقع عدم تأثير هذا على توفر الموارد لاهله وبيته .

واخيرا ايضا ، اليس من المؤسف انه لا لدينا حتى الان رقم يمثل استهلاك الفرد وما تعكسه طبيعة البلد وتقاليد المجتمع ـ بل دائما نستورد ارقاما لهذا الغرض . كيف يمكن للمواطن من ان يعرف انه مقتصد او مسرف للمياه اذا لم يعرف ما هي حدوده .

ونستطيع ان نستخدم هذه الظاهرة في اعتبار اي من مجـالات الخدمـات والموارد والمواد الاستهلاكية واعتبارات « اخرى » كثيرة .

التخزين في الكويت وليس التصنيع يعتبر العامل الاستراتيجي

بقلم :
حمد محمد المرعي

تحرص البلاد الزراعية وتلك الصناعية ايضا على حماية استمرارية الانتاج وذلك حفاظا على استقرار حياة مجتمعاتها وامن بلادها .
وتجدنا هنا لا نتحسب لاوقات الضرورة – ولا حتى للطريقة او الخطة التي يجب ان نتحسب بها لاوقات الضرورة – بما في ذلك من عوامل طارئة يتحكم بها الوقت وسهولة الحركة وغيرها . مع اننا بلد ، لاسباب واعتبارات كثيرة – يعتبر مستهلكا بصورة كبيرة .
فنحن مجتمع مستهلك ، واكثر ما نستهلكه مستورد خارجا (حتى الذي لا يمكن ان نستغني عنه اولا وهو الماء والغذاء والدواء) . ومع هذا فانه لا توجد هناك الخطة التخزينية السليمة التي تبعث على الاطمئنان او اسلوب التخزين الذي يوفر سهولة التزود .
ماذا يحدث لو ان حالة ما باسباب طارئة واجهتنا ، سواء باسباب سياسية او حربية او تخريبية ، او لاعتبارات تجارية ، وما الذي تمكننا طاقاتنا به سواء من مصادر قوة او تأثير او صداقة او تحسب – من ايجاد ملتزماتنا الضرورية لـ :
١ – توفير اساسيات معيشتنا .
٢ – توفير قطع غيار او بدائل لصناعات موارد الثروة لدينا .
٣ – توفير صناعات وسيطة للحصول على احتياجاتنا المبدئية .
ولقد ذكرت في مناسبات سابقة عن وسائل الحفاظ والسلامة وطرق التخزين ولهذا فاركز هنا على استراتيجية الحفاظ بما فيه دعم للامن والاستقرار الاجتماعي .
١ – حصر الموارد الضرورية وتهيئة منشآت التخزين لها حسب خطة مرسومة – بما في ذلك اعتبار جدول للطوارئ .
٢ – اتباع طريقة التخزين المنتشر – حسب مواقع الاحتياج – متخذا في الاعتبار سهولة النقل والحركة وعدم خلق الاختناقات المرورية او انقطاع الوصول .
٣ – الابتعاد عن طريقة التكديس او وضع « كل البيض في سلة واحدة » .
٤ – الوضع في الحسبان – دائما – لخطط مدروسة بديلة .
لقد سمعنا الكثير عن الانجازات الجاري التدريب والتخطيط لها بما يتعلق والعهدة والمحاسبة والاجراءات الادارية الاخرى ... ولكن الا يجب ان نهتم باستراتيجية التخزين عموما .

مسؤولية حماية المستهلك من عيوب المواد الاستهلاكية

حمد محمد المرعي

عزيزي التاجر .... والمستهلك :

يتشعب الحديث فيما يخص الحدود الدنيا من متطلبات الجودة والأمان التي يجب توافرها في ما تتاجر به او تستهلكه . ولقد جال بخاطرك مما لا شك فيه ان هناك بعض المنتوجات ـ لأسباب عيوب في الصناعة او التصميم ـ تعرض حياتك للخطر . وهناك احتمال كبير بان هذه المنتوجات قد مرت على الفاحصين ، بسلام ، نظرا لاعتبارات السرعة والكمية .

وأتذكر حادثة حصلت لي في امريكا في ابريل ١٩٦٥ مع اطار سيارتي فقدانفجر الاطار عندما كنت في طريقي من ولاية الى اخرى واستغربت للسهولة الكبيرة التي استبدلت بها محطة خدمة السيارات الاطار التالف باطار جديد ولم تكلفني غير اجور العمل . ولم اكن اعرف في حينه انها مسؤولية الشركة المصنعة ان تعوضني عن ذلك الاطار الذي لم يتلف بسبب الاستخدام ، هذا جزء من القضية . ولكن كان يحق لي ان اطالب بتعويضات مادية ومعنوية نظرا لما قد تتعرض له حياتي بأسباب تلف الاطار الغير متوقع والذي قد يكون محتملا انه بأسباب استهتار الشركة بأرواح وأموال الناس .

ولا يخفى ان هناك اكثر من مليون امريكي (على سبيل المثال) يطالبون بتعويضات مختلفة ومتنوعة بأسباب عيوب تتواجد في ما يشترونه من معدات وتجهيزات ، ولا شك اننا سمعنا عن القضايا التي ترفع على مصانع الطائرات والسيارات ووسائل وتجهيزات غذائية ومستحضرات طبية .

وقبل سنوات ابتدأ الزحف الى البلاد الاوروبية . ومن هذه ما سببته حبوب الاخصاب « الثالودامايد » وطائرات الـ CD/10 ، وسيارات البنتو واطارات الفايرستون ومعلبات غذائية متعددة .

فما هو موقفك عندما ترى جهاز تجفيف الشعر وهو يحترق بأيدي زوجتك مسببا بذلك الاصابات الكبيرة ، او جهاز التليفزيون وهو ينفجر في وجه فلذات كبدك من اطفال ، او عندما ينفجر سخان المياه في حمامك ، او ينفجر اطار سيارتك وأنت على الطريق مع عائلتك وأهلك .

والكويت مثلها مثل اي من البلدان النامية تعتمد على المصنوعات الاجنبية بشكل كبير وتصرف المبالغ الطائلة من الدخل الوطني والفردي عليها . بل اكثر من هذا ، ان جزء كبيرا من المجتمع اصبح ما هو الا اما مزودا او مستهلكا .

ولهذا تولدت مسؤولية جديدة ما يشبه التضامن نبعت من اصول ادبية وشرعتها اجراءات قانونية . بحيث اصبح هناك ليس حرصا فقط بل اصرارا من الافراد سيان كان مزودا او مستهلكا ، وليس على جودة ما يجلبونه او يستخدمونه فقط ، بل اصرار على ضمان سلامتهم التي قد تصيبها عيوب في التصميم او الصناعة . بما معناه ان هناك مسؤولية على الصانع والبائع تجاه سلامة الفرد المستهلك تحددها اجراءات ضمانية والتزامات قانونية يجب ان لا نستهين بها .

الشريعة كونية

.. ووضعنا مقاييس لأحكامها

هو مساس بها

انه ليستطيع المرء ان يملأ صفحات مجلدات من حقائق وظواهر ونتائج ، لما نحن فيه من دوامة الارتجالية والعشوائية ، في بعض ما نبني عليه من اسس لتفكيرنا وتطبيقاتنا . وقد نجد المبررات احيانا والاعذار احيانا اخرى . وقد نجد ما يجيزها وعلى انها مشروعة ، ما دام يتواجد هنالك التعويض النفسي والمعنوي والمادي لها ، وما دام باستطاعتنا الرجوع او المراجعة او التعديل او التصحيح ، او وقفها او تغييرها ، وان لم تكن تمس بالشرائع السماوية .

ولكن هل نجد ما يبرر او يشرع المساس بالفرد في اخص خصوصياته ومعنوياته ، خصوصيات اخصها الله على خلقه ولا حق لاحد على اخر المساس بها — وخاصة انه ليس هناك ما يعوضها او يعيدها الى حالتها الاصلية او يعدلها بعد الحدث .

القصاص بالجلد والرجم وقطع اليد هي من احكام الشريعة الاسلامية — وليست الشريعة الاسلامية . ويجب ان لا نخلط بالعقلانية والراي ونصدق القول بان ورقة وثمرة وغصن وجذع يكونوا شجرة — لان مجموع الاجزاء لا يساوي ، اصلا او شكلا ، الكل . فالشريعة جوهر وشكل ، وفصل احدهما عن الاخر هو مساس بها .

اولا :

الشريعة هي مضمون واطار ومغزى . فهي المساواة المطلقة بين الافراد ، والعدالة الاجتماعية والمادية والسياسية التي توفر الامن والطمانينة والاستقرار ، وهي الاحترام الجذري للحقوق والالتزام الجدي بالواجبات ، وهي امرت بالاحسان والمساعدة كما امرت باستخدام حدود التفهم المعقول ، للظروف والاحوال . وكما انها المسيرة للولاية والحكم فهي ، ليست الموجهة فقط ، ولكن الراسمة ايضا لطرق تكوينه . ومع انها بنيت على اساس التوحيد ، لكنها اوصت كذلك باحترام المعتقدة . هذا وقد جعلت من النزاهة الاساس المطلق في التعامل بانواعه . هذه بعض المقومات .

ثانيا :

انه وقد اختلفت نظم الحياة ومجالاتها ، باسباب التقارب البشري والفكري والطبيعي ، والنابع عن استخدام العقل الذي امر الله به ، مما غير في اساليب الفهم والتعامل والربط لحقائق الحياة ، ومن ثم اجراء التعرف والتصرف . والذي نتج عنها تكريس الاهتمام المعاصر بالمعالجة الجذرية للحالات والظواهر وبطرق انسانية — ومنها استخدام الدليل واستنباط الحكم واستصدار العقوبة . ولذا فانه :

١ — اذا كان ماضيا قد جرى تطبيق احكام الجلد وقطع اليد والرجم ، مع اخرى غيرها ، فلان النظام الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والتركيب القانوني في ذلك الوقت ، والخلفيات السابقة له ، اضافة الى عدم توفر طرق المعالجة المعاصرة ، مثل السجون والمصحات والعلاج المدروس للحالات وطرق التحريم والمنع المختلفة قد ، اذا لم تكن اوجبت ، اجازت هذا .

٢ — وهل لنا نحن البشر ، ولا يمكن ان نكون اكثر من هذا ، ان نسبب حالات ، لها آثارها السيئة الكبيرة ، اذا ما قورنت بمزاياها المقصودة ، حالات لا يمكن الرجوع عنها . واجراءات بعد الحدث تتطلب الكثير من العقل والجهد والمادة لمعالجة نتائجها . هذا اذا ما اخذ بالاعتبار بان هناك بدائل اخرى صحيحة وعملية — وليست مناقصة للشريعة . فالشريعة توخت الهدف فوليس الطريقة .

٣ — وما هي النتائج بخلق طبقة من المشوهين ، معنويا وجسديا ونفسيا ، والله لم يامر بالتشويه والا لخلق عباده كذلك ، اولا يعتبر هذا ، في ابسط التفكير ، وصم المستحقين بصفة تبرر لهم كل طريق في اعادة اعمالهم التي عوقبوا من اجلها لانهم لم يعطون بديلا لذلك من جهة . ومن جهة اخرى لانهم خاسرون اولا واخيرا .

٤ — وهل لدينا الاستعداد بدفع تكلفة الاصلاح ورعاية المعالين من اهل واطفال ومراقبة ان ما عمل بهم لن يؤثر على تكوينهم او كونهم بواطنين صالحين . ودون التعرض لخصوصياتهم الظاهرة والباطنة .

٥ — ونحن بحاجة الى المواطنة الصالحة والعاملة ، هل لنا ان نسبب الاضرار بها ، وقد يكون اضرارا ابديا وهناك الطرق البديلة التي لها نفس الفعالية المقصودة ولكن تحفظ العناصر — بل وتحسن في اصلاحها .

٦ — ونحن بحالة جهاد وحرب مستمرة مع تيارات وعناصر دولية وغيرها ، هل لنا ايضا بخلق ذوي العاهات ، ونخلق لانفسنا جهة جهاد اخرى — هي المحافظة على عناصر شعوبنا وتركيز امكاناتنا وطاقاتنا ان لا بد من جهادهم وحربهم .

ثالثا :

— وما هي حدود الاحكام المشارعين في تطبيقها ، والتي بدورها تبرز ما هي تعاريفنا المنطقية والعملية للمخالفات . فمثلا هل سرقة رغيف الخبز مثل شرقة الدينار وهل هي مثل سرقة المليون دينار . وهل الشخص الضعيف عندما يسرق بصورة سافجة مثل القوي الذي يسرق ويسلب الملايين ولكن بصورة لربما تعجز ادارة الشريعة وادلتها عن تصيده . اوليس من يسبب الحوادث في الطرق العامة او يسيء في تخطيط مشروع يسارق لغيره كذلك . وهل نستطيع ان نفرق بين ما هو عام وما هو خاص .

واخيرا ، اوليس بتولي المناصب من غير المستحقين لها ، او تحقيق الارباح الغير مشروعة « بنظام الشريعة » يسارقين للغير . وهل هناك بقطع يد واحدة او قطع يدين او جزء منهما ، معتمدا على قوة الفعل ودرجته .

— وما هو الزنا ؟ هل هو جماع الرجل والمراة برضائهما وبصورة محفوظة . او هو لما يستخدم من ايحاء ، في الصورة وعلى الشاشة الصغيرة والكبيرة

واضافة الى ذلك فانه بعد ان اتضح ما هناك من سوء استغلال تجاري للقسائم التي وزعت على المواطنين والتي تتبع اصلا لادارة املاك الدولة فقد تدخلت الجهات المعنية واصدرت قراراً يطلب ممن لم يقوموا باستغلال قسائمهم ان يقوموا ببنائها واستخدامها باسرع وقت ممكن مما زاد الامر سوءاً على سوء بما يتعلق والوضع الذي نعالجه الان .

مقارنة

ثم تحدث السيد مرعي عن النظام السليم الذي يجب اتباعه في منطقة الشويخ الصناعية فقال : ان النظام الحديث للاعمال الصناعية وتطوير الخدمات ومتطلبات الادارة الصناعية المعاصرة تستلزم ان ينظر لهذه المنطقة بعين الاعتبار من عدة زوايا مختلفة اهمها :

اغراض المنطقة : اهمية المنطقة الاستراتيجية من الناحية الجغرافية ومن الناحية ، الحيوية ثم تأتي نضبة النواحي الامنية والبيئية وغيرها .

من الممكن المقارنة مع منطقة الشعبية الصناعية التي كانت قد خصصت لاغراض الصناعات المتوسطة والثقيلة ، حيث نجد هناك مجموعة من المؤسسات الصناعية المتشابهة في تخصصاتها ، والمتقاربة في نوع الاعمال والنظام الاداري والفني السليم واستقلالية المنطقة وخدماتها الكاملة .

علماً بانه نتج عن الانشاءات في تلك المنطقة الغاء قرية الشعيبة المجاورة لها .

اما في منطقة الشويخ الصناعية والتي اختلط فيها الحابل بالنابل والمؤثرات والمخاطر الناتجة عن ذلك ، فهل يمكن الغاء جميع المناطق السكنية المحيطة بها او المنشآت الحيوية التي توجد فيها او التي تقع على اطرافها ، علماً بان نصف قطر هذه المنطقة لا يتعدى عشرة كيلومترات .

المخاطر المتوقعة

وعن المخاطر المتوقعة قال رئيس جهاز البيئة والسلامة ان المخاطر المتوقعة في منطقة الشويخ الصناعية تنحصر ضمن اطارين رئيسين هما :

اولا : وجود بعض المناطق السكنية والمحيطة بها ، دون وجود المسافة المناسبة بينهما .

ثانياً : ازدحام العمالة بانواعها ومستوياتها المختلفة .

اما المخاطر بشكل عام فانها تتمثل باربعة انواع :

اولا : مخاطر الحريق :

وهذه المخاطر متوقعة دائماً وباستمرار حتى في النظم المثالية في المناطق الصناعية ، فما رأيك بمنطقة تكاد تخلو منها المراقبة اللازمة ، وهناك تهرب واضح بصورة او بأخرى من الضوابط القانونية والتنظيمية من قبل اصحاب المنشآت الصناعية الموجودة فيها ، وعناصر الحريق متوفرة بدرجة كبيرة وجميع الادلة تشير الى ذلك !؟ .

ثانياً : الحريق ليس على درجة زائدة من الخطر اذا تمكنت الاجهزة المكلفة بمكافحته من السيطرة على انتشاره . لان الخطورة الحقيقية تتمثل في الدخان والغازات السامة والابخرة الناتجة عن الحريق والتي اذا اخذنا بعين الاعتبار انواع المواد التي تحويها المنطقة والمصانع والمخازن ، قد تغطي الكويت وضواحيها بطبقة غيوم خطرة قد لا ينجو من تأثيرها الضار على الصحة احد من الناس ، علماً بان صغر رقعة الكويت من جهة اولى وتوسط المنطقة داخل البلد من جهة ثانية ، واحتواءها على طرق وشوارع للمرور والعبور لها اهميتها في ربط الجزء الشمالي الغربي من الكويت باجزاء البلد الاخرى مثل الطريق الدائري الرابع ، الطريق الدائري الثالث ، الطريق الدائري الثاني « طريق الجهراء » ثم شارع جمال عبد الناصر ، ، ومن جهة اخيرة استحالة نجاح اعمال ترحيل الاهالي من موقع الخطر وحتى ان امكن هذا فالى اين سيجري ترحيلهم :

ثالثاً : النواحي الامنية الناتجة عن هذا الوضع ، وهي احتواء هذه المنطقة على منشآت وخدمات هامة ، واحتواؤها ايضاً على تجمعات بشرية متنوعة الجنسيات ومختلفة المستويات والتي يكون من الصعوبة اجراء مراقبة فعالة وسليمة عليها وتجدر الاشارة الى ان هذه المنطقة تتحول بقدرة قادر بعد مغيب الشمس الى منطقة سكنية مزدحمة وبصورة مخالفة للقانون ومخيفة ، وهنا لا يمكن استبعاد قيام اعمال غير مشروعة في خفايا المنطقة في الظلام ، خاصة وان الحراسة

مسؤوليتنا الاولى في هذا العام هي منع حوادث الأطفال

لا يعتبر هذا العام عاما للطفل ما لم تأخذ الهيئة اجازة !

الحفاظ على الطفل يجب ان يكون المبدأ الأساسي لعام الطفل

بقلم :
حمد محمد المرعي

الطفل :

لولا كونه العنصر الاساسي والرئيسي في بنية المجتمع ، ولولا مكانته الخاصة باعتباره مخلوقا مكفولا وليس بكافل ، ومسؤولا عنه وليس مسؤولا ، ولولا الحنان الذي يحاول الجميع ان يغدقه عليه ، ولولا ما هناك في عالمنا هذا من تقصير بحق الطفل : سواء بايلامه او تجويعه او تعريته ، او عدم توفير التربية الصالحة والتعليم المحسن له والاخذ بيده الى ان يشب لولا كل هذا ، لما كان كل هذا الاهتمام به على مر العصور والقرون والاجيال لنجد اخيرا ان الاسرة الدولية جمعاء خصصت عاما كاملا لهذا الطفل .

وتكثر المواضيع والافكار والخيالات ، بما تبادرت من الاذهان او طرحته الالسن او كتبته الاقلام ، او رسمته الصور ، الان ، وحيث توفرت سنة كاملة للطفل ، نحاول كعادتنا ان نجد طريقنا للبستهدي من اين نبدأ او ما هو الذي يجب عمله لطفلنا العزيز ، هل هو بتكوين اللجان او اسباغ الجوائز ، او توزيع الحلوى او اقامة اسوا انواع اماكن اللهو او .. او .. او هل بزيادة العيدية هذه السنة . ولعلي لا اكون مغالطا بان ما ذكر ، او ما سمعته لحد الان ، لا اعتبره نظرة متعمقة لما هدف له في هذا العام .

ولهذا فاني ساحاول استعراض الاولويات الهامة والتي تعتبر جذرية لمشكل الطفل — مستندا في ذلك على امرين او قوامين هامين ، اتوخى ان لا تكون منسية لدى اذهان الغير :

اولا :

مع ان عام الطفل هو عام عالمي الا انه يجب عدم الخلط والمغالطة بان تكون الاهداف او المقاصد عامة لجميع البلاد والمجتمعات ، حيث ان ما ينوي او يقصد بتحقيقه ، تحكمه ظروف وضروريات واعتبارات قد لا تكون عامة وانما تميزه انفرادية كل مجتمع عن غيره .

ثانيا :

انه يجب ان لا نفهم ، باي حال من الاحوال ، ان عام الطفل يعني به الطفل بقدر ما يعنى به نحن المربين . اي بعبارة اخرى ليس ما سيحصل عليه الطفل ، بل ما سنوفره نحن له . اذ ان الامر ليس مجرد بطاقة معايدة نرسل بالبريد .

وعلى هذا ، فانه يجب استبيان المشكل المؤثر على الطفل ، بصورة مباشرة او غير مباشرة في وقتنا هذا في مجتمعنا هذا ، ومن ثم تحديد مسؤوليتنا تجاهه . وبعد هذا ياتي دورنا في ان نحاول تحقيق ما نحن بصدده او ما نتوخى ان نكون بصدده — والتي يجب ان تكون في اولوياتها الرئيسية ما ياتي :

اولا :

ان هناك اكثر من دليل ، اذا لم يكن يؤكد ، فانه يؤشر الى تواجد امر له اكبر الخطورة في جميع الاديان والدنيويات — الا وهو حوادث الاطفال فالاطفال وخاصة دون التاسعة من العمر ليسوا مسؤولين عن تصرفاتهم بشكل او بآخر — وحتى اننا نجد انه في حالة ارتكابهم سلوكا سيئا بشان غيرهم ، فان المساءلة القانونية وغيرها توجه ان هم راعون لهؤلاء الاطفال . واننا لنجد ان نسبة وفيات الاطفال الناتجة عن الحوادث ، بمختلف مسبباتها ، وسواء في المنزل او الشارع ، قد تجاوزت ثلث مجموع الوفيات عامة ، للاعمار بين ١ — ٩ سنوات من العمر . ويجب ان ننتبه الى ان هذه نسبة كبيرة وخطيرة جدا ويجب الاهتمام بها عاجلا وليس اجلا . والمسبب لهذه الحوادث ليس الاهمال — فالاهمال قد يكون عذرا واهنا لهذا النوع من الامور وانما في الحقيقة هو عدم توفير الحماية الملائمة والتي في ابسط صورها تتمثل في المراقبة والمرشيد المستمر للاطفال (حيث انهم لا يميزون الخطا من الصواب او الخطر من الامان) من قبل القائمين على رعايتهم .

والسؤال هو :

هل هناك من يتقصى عن هذا ويحدد بالقرار الرادع ان الطفل في « ذمتنا » وليس مسؤولا ، سواء كان هو المتسبب او غيره ، عن اي حادث يقع له وسيان كان الناتج . بما معناه ان اهل الطفل الام والاب مسؤولان عنه تجاه اجراءات يجب ان لا ترحمهما (حتى واو اتخذ في الاعتبار ان مصابهما اليم) . واطرح هنا نوع التحقيق الذي يجب ان يجري في كل حالة يتعرض لها الطفل لاصابته :

١ — هل كان للطفل اهل ؟

٢ — هل اي منهم كان موجودا في موقع الحادث وقت الحادث ؟

٣ — اذا لم يكن اي من اهل الطفل موجودا وقت الحادث ، فمن كان موجودا ؟

ومن هذه التساؤلات فانه يجب توخي القدر الكبير لايضاح مدى البعد الروحي او الجغرافي بين الطفل واهله . وعلى هذا يدان من اساء مسؤولية المراقبة الاهل ، المتسبب او الدولة . بشرط ان لا يدخل الطفل كطرف في التحقيق وتوضع الروادع والعقوبات الخاصة بهذا الشان .

ثانيا :

ولا يقل في الخطورة اسلوب العنف والترهيب الذي يستخدم في معاملة الطفل — فالطفل مخلوق اليف وضعيف ويجب الا نضعه بموقف رعب او نخضعه لاسلوب عنف ، في اي حال من الاحوال وخاصة من قبل الناس الذين يعتبرهم قلاع حمايته : الام والاب ، وليتصور احد منا فقط انه واقف يرتعد امام مخلوق مخوف له ، وليس هناك من احد لحمايته . ولا اتكلم هنا عن الرحمة بل انه من الواجب ان لا يعرض الطفل للفزع والرهبة . فالرفق بالمعاملة في شتى انواعها ضرورية ، وغير هذا في معاملة الطفل الا تعذيبا . والتعذيب لا يجوز .

ثالثا :

واخيرا وليس باخير ، ان يعتبر عام الطفل هذا كنقطة بداية وكمنطلق للحد مما يتبع في بعض الحالات ، لعلاج الطفل عن طريق ما يسمى خطا «بالطب العربي» ، الكي والمستحضرات المغير المامونة واساليب غير معقولة اخرى وغيرها . انها عدا القليل والمعقول منها لا تتعدى عن تجارب تجري قد يكون لها اسوا المضار — سواء من ناحية النتيجة او الاسلوب . ولهذا فانه يجب ان تكون هناك محاسبة قاسية (ويوجد الكثير من الاجراءات السهلة التي يمكن اتباعها وتنفيذها) لاهل الطفل او من اعطى الموافقة او من قام بالعمل العلاجي . وانه ليجب اعطاء كبير الاهمية لهذا الامر — وخاصة لاعتبارات القسوة او عدم امان النتيجة التي يشملها . وليس لنا ان نرضى لاطفالنا بان يعرضوا لهذه الاساليب — وهم الابرياء بكل ما يحدث لهم .

هذه اعتبارات يجب ان تعطى جليل الاهمية من قبل من يبادر بالاهتمام بالطفل — سيان كان نوعه او منصبه او مهمته واذ فلا يجب ان يعتبر انه من المؤلم ان نصل الى درجة تخصيص عام للطفل — حيث ان كل الاعوام يجب ان تخصص للاطفال — ليس الاعوام بل الايام . وان نركز في هذا العام (عام الطفل ١٩٧٩م) ، لمحاسبة انفسنا عما نحن مقصرون فيه . ونضع في اولويات تنمية انساننا ومجتمعنا الخطوط التقويمية لذلك .

وان نستخدم هذا العام ، ليس للابتداء ، بل للتمديد والاستمرار حرصا على طفلنا العزيز ، متمثلين بذلك بالمبدأ الازلي القائل : « انت المسئول عن كل مصاب لطفلك » .

وتجدر الملاحظة بان وفيات الاطفال المنشورة في الصحف اليومية قد بلغت حالتين في ظرف اسبوع واحد ، وهو اول اسبوع من « عام الطفل » . بما معناه انه يحتمل ان تبلغ وفيات الاطفال (١٠٤) حالات خلال هذا العام . فمن يتقصى ؟

سواء ، من ايجاء له فعالية وخطورة اكثر من الصور الاباحية المعروفة . ولنا أن نتحقق من ذلك بمشاهدة البرامج والصحف والمسلسلات — وهناك الكثير منها لمعرفة انه لا يمكن للشريعة بان تحكم برجم « الزاني او الزانية » ، واخلاء ذ بيمن هيا الحالة الذهنية لحصول ذلك او ربى الغير من الصغار والشباب عن طريق التدريس المرئي التاثيري هذا .

واخيرا ، هل استعراضات الموضة « بانواعها » ، او حماما ت السباحة المكشوفة ، بما فيها من بيكيني وغيرها ، وهي مكشوفة للعامة من الناس ، تقاس بنفس ما نقاس به مظاهر التحفظ في احوال اخرى ، بشان التشجيع على الزنا .

— وايهما اقسى بتاثيره — شارب الخمر ولكن بدون مضار لغيره او من يتسبب في احداث الضرر للاخرين من جهة ، او بترويج الخمور « المنوعة » ، وبيعها بارباح خيالية ، ومردود ذلك على الضعفاء في المجتمع — حيث الاقوياء لهم طرقهم الخاصة او عندهم المادة والحماية الكافية لهذا — من جهة اخرى . او هل هم الايادي التي تحمي هؤلاء المروجين وتسحبهم مثل الشعرة من العجينة بعيدا عن طائلة القانون . وماذا كذلك بشان سفارات الكويت في الخارج ان لم نقل سفارات دول العالم في الكويت . وماذا عن من يحضر الى الكويت مخمورا ، ولكنه كان قد توقف عن تعاطي الخمر عندما وصل الى اجواء البلد . وماذا بشان المخدرات والعقاقير المتنوعة ، والتي لم تتعرض لها الشريعة .

وهل هناك عدد محدد من الجلدات محسوبة لكل حالة على حدة ، او ان الكل سواء — ناهيك عن درجات الضرر الناتجة وتاثيراته .

واخيرا — اليس في ذلك تشجيع على الابتعاد عن الدين ، حيث الجلد للمسلم فقط . وكيف سنحدد من هو المسلم ومن هو غير المسلم .

— اوليس الميسر له خطورة تتعدى خطورة السرقة والزنى والسكر .

● وهل اخذنا في وقفة لتحليل اوضاعنا واهدافنا ، لخصوصيات ما نريد تحقيقه وعمومياته ، والمعالجة المدروسة ، بما هو للصالح العام .

● وهل يجوز لنا ان نقتل اسرى الحرب « قصاصا » حيث هدفهم هو القتل مع التعمد وسبق الاصرار .

● وهل نحن حررنا المسجد الحرام في بيت المقدس عن طريق الجهاد الحق والذي هو احد مقومات الشريعة .

● واخيرا ، هل نستطيع ان نعيش في عزلة ونحن لا نتجاوز حتى ٢٪ من العالم سكانا واقل من ذلك بكثير رقعة وامكانيات ؟ وما هو المدى القريب والبعيد لارتباطاتنا واتفاقاتنا التي تجعلنا اخوة للبشرية في هذا العالم وجزء من الاسرة الدولية .

رابعا :

وليكن القصاص كما ورد في احكام الشريعة ، هو رادع للحد من الاعمال المنافية في المجتمع ، ونحن نرحب بكل ما هو رادع ، واننا باشمئزاز لما توصلت اليه الحضارة الغربية من جرائم واغتصاب ولا اخلاقيات ، ونرجو « ونتبنى اية طريقة كانت » ان نجد ان لم نبعد هذا عن مجتمعنا ، فهل عندنا الحكمة والنزاهة والقدرة التنفيذية — لتجنب الخطا والتعميم الكامل والنقصي الدقيق ؟

كان في عصر الخلفاء الراشدين للمواطن الحق في القاء القبض على المجرم وعنده سلطة مثل رجل الامن في ذلك ، وكان القاضي في وقتها لا يتطلب منه الا النزاهة المطلقة والقوة الكاملة والوعي المناسب .

ولكن ، ولنكن واقعيين ، هل يصح ان نفترض توفر هذا لدينا الان — مع معرفتنا العميقة بالموجود حاضرا ، سواء في السلطة الامنية او القضائية ، باسباب نقص في العدد والكفاءة ، التي تنعكس حاليا على مجالات اخرى في الحياة . وخاصة في امور بالغة الخطورة مثل قطع اليد .

● اليست الواسطة والملاعب والجشع التجاري بسرقة واغتصاب كذلك وتعدي على الغير وحقوقهم .

● اوليس الاخلال بالعمل ، او بالنظافة ، او بالصحة او بتلويث الارض او بالتعريض للخطر ، بالتعدي على حقوق الغير ، وهذه سرقة واغتصاب .

● وهل لنا ان نرى ما حققناه من مراس وتطبيق لانظمة موجودة ونحاسب انفسنا على ما وصلنا اليه وما هي قدرتنا واين يكمن التقصير .

● واخيرا هل لنا ان نحدد شكليات الامر « باظهار الجوهر العا مله » لا اكثر ولا اقل .

●● واخيرا :

هناك بعض البلاد التي طبقت نوعا من هذه الاحكام فهل يحق لنا الاطلاع والاستفادة عما حققه الغير في هذا المضمار . وماذا يحدث لمواطني تلك البلاد عندما يكونون خارج بلادهم ، وماذا يحدث منهم . هذه معلومات يجب الاطلاع عليها والتحقق من نتائجها .

لنطبق احكام الشريعة الاسلامية ، بشرط ان تكون ، حسب عقيدتنا ، شريعة كونية اولا . وثانيا ، والاهم من هذا ، ان نركز جهودنا ومفاهيمنا للتهيئة النفسية والاجتماعية . ومتى نجحنا في ان يسير العامة على الطريق بخط مستقيم ، ومتى تحقق لنا انه ليس هناك من يملأ حمام سباحة في وقت يكون الغير فيه محتاجين للمياه . ومتى استطعنا تطبيق احكام من اين لك هذا عندها يحق لنا بالاخذ بالشريعة متكاملة ، لا كوحدات مجزاة . ولكن يجب بان لا نرضى بان يكون مصيرنا مثل دول بني امية وبني العباس . فالوقت تغير ، ونحن في موقف جدي يحتمه علينا حبنا البقاء وهو امر مشروع .

● حمد محمد المرعي

المسؤولية الصحيحة

(الكويت تحت التجربة)

بقلم : حمد محمد المرعي

مما لا شك فيه ان الصحافة هي الجهة التي تملك القوة والوسيلة لبحث امور الوطن والبحث التحليلي العلمي والعملي — والتوجيه لاولي الامر بما يلزم ، مستندة في ذلك على عوامل التقصي والتقييم الحقيقي ، ومبتعدة بذلك عن « اللوم » واللوم فقط ، او الحط من هذا النظام او هذا الشخص باساليب وطرق مختلفة ، او القاء الانتقادات هنا وهناك بدون توخي المسؤولية الجوهرية الحقيقية التي يتطلع اليها المواطن العادي والجهات المسؤولة بكافة انواعها وتخصصاتها .

وقد سنحت لي الفرصة .. بان اقرا وانمعن بما جاءتنا به الجرائد المحلية ، بعد حادثة انقطاع التيار الكهربي في اليومين الثاني والثالث (حيث كان الجميع في اليوم الاول محذرين بهذا الحدث) . وقد ثبت لي مما رأيته من عناوين عريضة ومقالات ومناقشات وتطلعات — ما جعلني اتساءل : « هل نحن اليوم احسن مما كنا عليه بالامس » ..؟

وكنت اتوقع ان اقرا مواضيع على مستوى المسؤولية بهذا الشان .. لماذا ننسى المهم وننغمس في ترهات لا تفيد ولا تجدي ، ونحن نود بنفس الوقت أن نكون على مستوى المسؤولية . ولهذا فاني أود ان اطرح ثلاثة أمور هنا ، يجب أن تؤخذ بالصراحة الواضحة وبعين الاهتمام ومن واجب المصلحة العامة :

● خير ان شاء الله — انقطعت الكهرباء ، ما هي الغرابة هنا ؟ ان الشخص العاقل — يجب أن لا يستبعد ان الالة (وخاصة انه حتى الان لم تخلق الالة المثالية) قد تتوقف لسبب او لمئات الاسباب . والا تكون العبرة بالحدث — بل بالتصرف بعد الحدث وبمعالجته والاستفادة القصوى منه للمستقبل ، على مختلف المستويات .

● ثانيا : وعليه : لماذا نتجنب اعتبار هذه التجربة الرئيسية بانها مفيدة في كل مقوماتها ، او ليست التجارب هي الطريق الامثل لبلوغ الهدف .. فبعض البلاد تجري تجارب رئيسية من هذا النوع ، — وبصور مبالغة — وذلك لاختبار مقومات التاهب للطوارىء (بحالاتها المختلفة) . لماذا لا نحمد الله انه حدث هذا عفويا وبدون سابق انذار حتى يتسنى لنا معرفة التقصير الموجود لدى الجهات المختلفة . ونقيم على اساسها واقعنا وذلك في سبيل تقويمه ... لماذا نتكلم عن خطط امنية ودفاع مدني واساليب تحكم واغاثة ، وارتقاء بمستوى حالات التاهب وطرق التصرف ، تجاه هذه الحالات ، ونتناسى هذا من حال الواقع وعن تجربة عملية بهذا الشان . وانه ان لم يحدث عفويا فانه لا بد من احداثه عن طريق التعمد .. حتى نكون على يقين من مدى كفاءة وقدرة التصرف والحركة لدينا .

● ثالثا : انه لا يتكر ما بذله بعض العاملين من عمل على مدار الساعة ، مستغلين بايديهم وعقولهم ، وسط احوال جوية سيئة، وفي مناطق خطرة تاركين من أجل هذا زوجاتهم واولادهم في ظلام حالك وذلك فقط لاعادة النور الينا .. ان واجب المسؤولية يحتم علينا ، ان نتكلم عنهم وان نكافئهم ليس فقط بالشكر الرمزي وكلمات التقدير، بل بالمكافاة المعنوية والمادية الكريمة ، وذلك قبل ان نتكلم عن اولئك المقصرين . لان العبرة ليست بالحدث بل بالتصرف بعد الحدث .

ثلاثة آراء حول

حديث الديمقراطيّة المفتوح

أثار « حديث الديمقراطية المفتوح » الذي طرحته « القبس » في الاسبوع الماضي اهتماما واسعا لدى أوساط المثقفين والمعنيين بالأمر ، وقد نشرنا بعض الاراء حول هذا الموضوع . . ثم وصلتنا اراء اخرى كثيرة في حينه ، ونختار منها الان ثلاثة اراء حول مفهوم الديمقراطية ، والاسلوب الذي يعتقد أصحاب هذه الاراء انه يناسب الكويت وظروفها . وبما أن الدولة تواصل الان عملية المشاورات حول تشكيل لجنة تنقيح الدستور ، والتصورات المبدئية للصيغة الديمقراطية الجديدة ، فقد رأينا الاكتفاء بنشر الاراء التي عرضت في الاسبوع الماضي على صفحات « القبس » ، في انتظار ما قد تسفر عنه المشاورات المكثفة التي يجريها سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مع رجالات البلاد .

وهنا ثلاثة اراء حول نفس الموضوع للاستاذ ابراهيم الشطي ، والدكتورة بدرية العوضي ، والسيد حمد محمد المرعي . نختتم بها حديث الديمقراطية المفتوح ، صحفيا ، الى أن تتبلور المشاورات التي يجريها المسؤولون حاليا ، وتتوصل الدولة الى القرار المناسب .

التثقيف والترشيد من ضروريات الديمقراطية الصحيحة

بقلم : حمد محمد المرعي

لعل من أهم الامور التي يجب مراعاتها عندما نتحدث عن الحياة السياسية ان هناك عنصرا مهما يجب الاهتمام به : وهو انه لا يمكن استيعابها والاستفادة القصوى من مزاياها وتجنب أية اخطاء قد تحدث في اجراءات التسنين او التقييم أو التطبيق ما لم يكن هناك الترشيد والتثقيف والتوعية المناسبة . شأنها في هذا شأن ما يدور في الحياة الاجتماعية أو الدينية أو مقومات المواطنة الصالحة والحفاظ عليها .

وهذا يوجب أن يكون هناك التداول الحر وأن تكون المناقشة المفتوحة الهادفة وأن تكون الاسباب والخطوط العريضة بائنة . وهذا يتطلب أن يكون هناك البناء الاجتماعي والتعليمي ، والمتخذ في الاعتبار مسبقا ، والمستمر في مواكبته لتطور الحياة — مما يؤدي الى الارتقاء السليم بهذا الشأن .

ولعلني لا أجد من هذا شيئا أو أية دلائل على أن هذا له أهمية — بدءا في مدارس التربية والعلم أو الثقافة وقنوات الاعلام المتنوعة أو غيرها .

ولهذا فانه من الضروري أن تكون هناك مادة اجبارية في المدارس ، وخاصة في المرحلة الثانوية ، تهيىء المواطن ، وقبل أن يصبح عضوا عاملا في مجتمعه ، أن يتعرف على محيطه السياسي وجذوره وأغراضه وأبعاده ونواحيه المتعددة ، حتى يتمكن من مزاولة التزاماته في الحياة العملية من وعي صحيح لحقوقه وتفهم حقيقي لالتزاماته وعدم الخلط بينهما . بالاضافة الى اي برامج تثقيفية اخرى .

فالقليل جدا ، ليس ممن ينهي المرحلة الثانوية بل ممن ينهي المرحلة الجامعية ، من يعرف ما هي السلطة التنفيذية وما هي السلطة التشريعية وما هي السلطة القضائية وما هي الحكومة وما هو الدستور وما هي المجالس ، والشكل التركيبي والوظيفي ، ونطاق اعمال كل منهما ، وعلاقتهما ببعض وارتباطهما بكل اشكال حياة المواطن وتطلعاته .

وان لم يعالج هذا ، فانه لن يكون هناك مجال لتجنب اي تخبط أو اساءة فهم ومن ثم استغلال في بنائنا للمواطنة الصالحة . وهذا بالطبع تقصير في تفهمنا للديمقراطية الصحيحة واهدافها .

هل سنترك اللعبة تكتمل؟

بقلم : حمد محمد المرعي

وقعت معاهدة الاستسلام بين مصر واسرائيل تحت المظلة الاميركية، واتفق مجتمعو مؤتمر بغداد على صيغة قرارات اعدت للتنفيذ. وفي هذه الاثناء ، تحركت التغطيات الإعلامية والاعلانية والدعائية — كل مد فيها رجله على قدر لحافه . وجارست كل من اسرائيل واميركا عملياتها في الردهات وخلف الكواليس أحيانا ، وعلى الملأ احيانا اخرى ، لابراز التفسيرات لما يعنى بالحقوق والامتيازات — ولا اقول الالتزامات — وكثرت اللاءات ، بل واعطيت الصفة الشرعية لما صاحبها من اجادة في التوقيت والتلحين والاداء من جهة ، ومن حسن اختيار الظروف وتهيئة المستمع من جهة اخرى .

وفي النهاية ، وحتى قبلها ، ومع حذرنا في الا نستعجل الامور ، وضحت معالم وابعاد العملية ، واصبح لا يختلف اثنان على المصالح التي حققتها اسرائيل ، وهي الماكرة ذات الدهاء والحيلة ، من سبغ حسن النية في السلام ، وهي العصبة القائمة على الغدر والجور ، لعالم مهزوز . وتلك التي حققتها اميركا بعد فشلها المتكرر في السياسة العالمية ، باكتساب الشرعية — من بين سطور المعاهدة — في التواجد في ارض وبحر وسماء المنطقة العربية ، والحرية في التدخل والتغلغل ، حسب الظروف ، وفرض مصالحها ومطامعها وبصورة كثيرة ومختلفة . وما ثبت بان القيادة المصرية اما ان تكون مريضة او مغشوشة او مشتراه ، من خلال احداث ما قبل التوقيع وما صاحبه وما بعده .

وكثر القيل والقال ، بما يمكننا اقراره وما يمكننا تنفيذه ، وكاننا اعضاء جدد في نادي امتنا هذه ، وما يتطلبه مصيرها وتطلعاتها ، عدا ما لها من التزامات وواجبات تاريخية وحضارية وانسانية .

لقد وقع اتفاق بيع المعاهدة (٢٤ دولارا لكل راس اسرائيلي مقابل ٣ دولارات لكل راس عربي طرف في المعاهدة) ، وبوشر بوضع مقررات بغداد موضع التنفيذ ، فانه يجب وللاهمية التنويه بالاتي :

— انه ليس هناك من شك في ان هذه المعاهدة خلقت ظروفا وانعكاسات في اطار السياسة العالمية باشكالها المختلفة ، واتت بابعاد جديدة تدور حول محاور متنوعة وترتكز على مصالح متعددة .

وبالتركيز فان هناك بعدا متناهيا في الاهمية وهو المكاسب التي ستحققها اسرائيل من هذه المعاهدة (الشرعية ؟) وصداها في السياسة العالمية . انه لا يخفى ان لاسرائيل مقاصد ومآرب ، خلقت كل الظروف لتحقيقها اولا ، ومن ثم خططت للاتيان باهدافها ثانيا . واخيرا فرضت الشروط ضمنيا ، ووضعت الالوان والزخرفة الضرورية لتعكس تلك المعاهدة للعالم بانها معاهدة انسانية محقة ومخلصة في بنودها ومضمونها . وانه يجب ان لا يغيب عنا ، ان التفكير الاسرائيلي — الاميركي ليس هينا بدرجة ان يتورط في معاهدة مع فرد او نظام قد يكون زائلا ، عاجلا وليس آجلا ، وسط كل المعارضات المتواجدة .

وعليه فانه يجب ان نكون عالمين بان العرب في الخمس الى العشر سنوات الاخيرة ، فقد حققوا مكاسب اعلامية كبيرة وتفهما لقضيتهم من قبل دول كثيرة ، وخاصة بعد ان ضربوا تلك الدول في مصالحها (في الاقتصاد والنفط وغيره) ، واصبحت معه الصهيونية في حالة مهزوزة كادت تؤدي الى شل حركتها . كما انه يجب ان لا يغيب عنا بان اسرائيل ومن ثم اميركا ، ولا اضم معهما مصر ، سوف تحققان ما هو اكثر من السلام (الكاذب) ، من بينها التعاطف الماكر واكتساب الراي العام في السياسة الدولية . ومن منا لا يعرف ان كثيرا من الدول ما زالت ، اما محرجة او مهزوزة من ناحية قضيتنا في الاونة الاخيرة ، حيث انه يتوفر لدينا الوقت الكافي ، بحكم تاخرنا الوقتي في اتباع طريقة فن مزج المصالح والسياسة والدعاية ، واستخدامه كاسلوب وسلاح في التعامل مع الغير . ودول اخرى كثيرة، وبالرغم من كل المؤثرات على قياداتها ، رضت بالانصياع للقضية العربية ، نتيجة الجهود الاخيرة التي قمنا بها .

وعليه فان العمل الان هو اكثر من غيره في ما مضى وذلك لابطال سلاح الصهيونية الجديد . وهذا يتطلب العمل الفعلي المكثف وليس عزل مصر العربية وشعبها ، ولكن عزل تلك الدول (والمنظمات والهيئات .. الخ) والراي العام العالمي الذي عملنا الكثير لاجتذابه الى جهتنا ، عن اصداء تلك المعاهدة الكاذبة ، وضمان ان لا يفلت او يضيع مرة اخرى الى المعسكر الصهيوني الاميركي . وبالتحديد فانه يجب ان تكون اولى وجهاتنا هي دول السوق الاوروبية المشتركة ومنظمة بلدان افريقيا ومنظمة اقطار اميركا (حيث تتمثل معظمها من اميركا اللاتينية) وهيئات ومنظمات كثيرة اخرى ، وبالاخص قاعات واروقة الامم المتحدة .

واخيرا وليس بآخر ، تلك الدول التي تربطنا بها مصالح تاريخية واقتصادية . وبغير هذا فاننا لن نستطيع اغلاق باب وهمي فتحته الصهيونية العالمية ، وكانت تريد منه تضييع قضيتنا اربما الى ابد الابدين ، الا بممارسة العمل المتقن واستخدام المؤثرات بشتى انواعها وعدم التردد في اتخاذ الاجراءات ضد البلاد الاخرى — حتى لا تذهب هي ضحية للفرضية الصهيونية العالمية ، ونبقى نحن نتحسر على خسارتنا .

هل للخطأ من إصلاح؟

بقلم : حمد محمد المرعي

بينت سابقا ما للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، التي حبك خيوطها الاحتيال الاسرائيلي ـ الاميركي ، من أبعاد خطيرة لما تمكنه لاسرائيل من استخدامها كجسر للعبور منه لاضفاء صفة الشرعية لاطماعها وتطلعاتها الزائفة ، بين دول ومنظمات قد تكون بحكم ظروفها وموقعها من الاعراب السياسي ، وهيمنة القوى الخارجية على مصالحها ومقوماتها ، مهزوزة او ضعيفة بما يتعلق ومساندتها الحقة لقضيتنا (وخاصة بعد الجهود والمكاسب الاخيرة في محاولتنا لدحر اسرائيل في سوق الدعاية السياسية العالمية) .

وقد توصلنا عندئذ الى أن المطلوب ، اليوم أكثر من الامس ، هو العمل لسد طريق اسرائيل فيما تصبو اليه .

وتبعا لذلك يتوجب ايضا تبيان ما يتعلق بامرنا مع مصر . فعزل مصر ، ولو لم يكن مقصودا بحرف الكلمة ، كان القرار الاول والاخير من ضمن قرارات اخرى اتخذت في مؤتمر بغداد . وعليه فانه لا بد أن نتحقق من المنطق والمنطلق السياسي الذي قد يخذلنا نظرا لتواجد تضارب مهم بين عنصرين رئيسيين .

فمن جهة اولى ، ان عزل مصر يؤدي الى دفعها او على الاقل التخلي عنها في مصيبتها هذه بما ليس من صالح شعب مصر ، ومن ثم الشعب العربي . ويجب هنا التفرقة بين شعب مصر ونظامه الحاكم .

ومن جهة اخرى ، فان ترك النظام المصري يعبث بمصير شعبه وأمته ، بدون اتخاذ قرار لعزله ، ولا اقول ضده ، فيه تأكيد لعنصر الفائدة في المعادلة الاميركية ـ الصهيونية المبتغاه من المعاهدة.
وبالطبع لكل من هذا وذاك سلبيات وايجابيات واحكام وطرق ومنافذ.
وعليه فان الامر يتطلب التعمق والميزان الدقيق ـ معالجين الاحداث بجذريتها ، ومتوخين منع العواقب قبل تأصلها . والا فما سنتركه اليوم يصبح وصمة تحملها اجيالنا المقبلة ، وتقرا حقائقها عليهم في التاريخ المستقبلي .

وهذا يقودنا الى أن حتمية بقائنا تتطلب الاجتهاد بكل الطرق والوسائل (وبكل ما أوتينا به من قوة ؟) لاصلاح الخطا الحاصل.
وقد يقول قائل بان هذا يعني اقتلاع مصدر هذا الخطأ من جذوره وذلك قبل أن يؤثر هذا الخطأ على جذور شعب اصيل برىء من كل ما اقتيد اليه . وخاصة بعد ما تبينت الحقائق ووضحت الامور .

ولا شك أن هذا قد لا يكون بالامر السهل علينا ، لان مسبب الخطأ لا يقف وحده ، بل من ورائه وحوله قوى لها وزنها ونفوذها وأسلوبها ودهاؤها المروع .. كما أن المطلوب منا هو اسلوب جديد ليس مما تعودنا عليه . ولكن لا بد من البدء من أن نتعلم ما يفرضه حال واقع عالمنا الحاضر هذا . وأن لا نحاول معالجة الامر وكأنه شكل عادي روتيني ، تاركين للآخرين فرصة التخطيط وفرض الحالات لان هذا امر غير طبيعي لهذا النوع من المشكل . ويجب أن نجد حلا لايقاف اسطوانة تاريخنا للعقود الثلاثة الماضية من استمرارها في الدوران بنفس النغم . ان هذا هو الوقت وخاصة بعد كل لاءات بيغن التي أثارها على الملأ أجمع في حين كنا له منصتين !

وأخيرا ، ألم نتفرج على الخطبة ، وألم نتابع فرح التعارف عن قرب وليس عن كثب (اذ كنا من المحتويين بحال ذات المواقع) ، وألم نحضر العرس البيغيني ـ السادات والطلاق المصري ـ العربي ؟ ليس هناك من دليل يقول بان هذا حدث بغير ذات ارادتنا . ولكن .. انها لمصيبة بعد هذا أن نترك الامر لما سوف يأتون به من انجاب !

رئيس جهاز البيئة والسلامة بالكهرباء :

اعتباران أساسيان قبل تحديد البنية الإدارية والهيكلية للوزارة

قال رئيس جهاز البيئة والسلامة حمد محمد المرعي بان اكثر وضع ملائم لخدمات الماء والكهرباء سواء من ناحية الصفة او التركيب الهيكلي للجهاز الاداري والوظيفي المناط به القيام بهذه الخدمات هو الوضع الناتج من القناعة بأن خدمات الماء والكهرباء هي من الخدمات الحيوية والاساسية في حياة المجتمع ، فانه،وللاسباب هذه بالذات، ينبغي عند التصدي لموضوع اختيار الشكل والمضمون المناسب لشكل مرفقي الكهرباء والماء ان نأخذ اعتبارين اساسيين هما :

ـ الاطار الاقتصادي لهذه الخدمات، وما يدخل فيه من اهميات للموارد والثروات ، وما يشتمل عليه من عناصر سياسات متخصصة وعامة .

ـ البنية الوظيفية والاسلوب لاستخدام هذا الاقتصاد ، وعلاقاته بقطاعات التنمية في المجتمع ، بالنظم والتنظيم الهادف والميسر للاتيان باقصى المردود .

ومن الطبيعي ان يكون الرابط القوي لهذين الاعتبارين هو ما لهما ، منفردين او مجتمعين ، من تاثير ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة ، على انتعاش مجالات الحياة في جميع قطاعاتها . سواء على المدى الحاضر او القريب او المستقبلي .

واضاف السيد المرعي: لو استخدمنا النظرة المقارنة لمؤسسات ومرافق الدولة الاخرى ، لوجدنا ان خدمات الماء والكهرباء محددة في وزارة الكهرباء والماء . ولوجدنا ايضا ، اذا ما نظرنا بتعمق اكثر للمعادلات الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية ، وما هنا من ثوابت وما هناك من متغيرات وعوامل مؤثرة ، ركاكة وعدم استقرار ، او على الاقل عدم استمرارية لما يوجد من استقرار مؤقت او لحظي . وقد يكون هذا ناتجا عن النظرة والاعتبار المعطى لشكل النظام الحالي ، او قد يكون ناتجا عن عدم تفهم قاصر للعوامل المتشعبة وابعاد هذا المرفق المهم . وسيان الامر ، فلا شك ان هذا كان نتيجة تطلعات مجتهدة .

الجوهر قبل كل شيء

وقال ان الامر ليس مجرد تكوين وزارات ، او تأسيس مؤسسات او مقاولة شركات او استحداث اي اشكال اخرى . بل انه يتركز كعامل اول ، على اعتبار الجوهر والشكل لنوعية الخدمات المطلوبة والنوع المرجو من هذه الخدمات ، والطريقة او الاسلوب الذي من الممكن استخدامه وتطبيقه عمليا وفعالا في الانتفاع من هذه الخدمات .

فان وزارة الكهرباء والماء، وهي ليست وليدة اليوم ، توجز اعمالها بثلاثة اشكال : « صناعة » او انتاج الماء والكهرباء ، وتهيئة ذلك الانتاج بشكل مناسب للانتفاع ، واجراءات وطريقة ومواصفات الاستفادة من ذلك الانتاج ».

تدقيق نظر

ومن يدقق النظر في هذه الاشكال من الخدمات او « الاعمال » ، يتبين انها تنقسم الى قسمين من الممكن اعتبارهما مستقلين عن بعضهما .

● اولا : توفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب ، عن طريق العمليات الصناعية ، وما لها من مكملات وملحقات وما يتضمن هذا من تخطيط وخطط وانشاءات ورصيد ضخم . وتوفير المتطلبات المحركة لهذه الصناعة من وقود وطاقات بشرية ومعدات ومواد خام وغيرها .

● ثانيا : تبني الوسيلة للاستفادة من ذلك المتوفر من الكهرباء والمياه ، عن طريق الشبكات والمحطات والتوصيل للمستهلك ، وما يتحكم بهذا من عوامل ومتطلبات واشتراطات ، وما يحتم هذا من انماط في التوزيع ولوائح التحكم في الاحمال بما يتعلق والقوى الكهربائية وكميات بما يتعلق ومياه الشرب . بالاضافة الى ما هناك من ضوابط فنية واجراءات تحكم امور الاستفادة وطرق الاستغلال ، بما في ذلك الرسوم والكلف والضمانات وعناصر التقنين وغيره . مع الاخذ بالاعتبار ، وهذا على درجة كبيرة من الاهمية ، لطبيعة هذه الخدمات الخاصة ، وعلاوة على مواصفات الجودة والمحافظة على السلامة والنظافة والترشيد ، استحالة تخزين هذه الخدمات ، سواء الكهرباء او الماء ، لامور فنية معروفة .

هيئة مستقلة للماء والكهرباء

اما بالنسبة لتوفير الطاقة الكهربائية ومياه الشرب فقد قال السيد المرعي انه ينبغي ان يتقلد هذه المهام هيئة مستقلة في لوائحها وانظمتها ومواردها المالية ، على ان تكون تابعة للحكومة، وهذا يبرره ان هذا المطلب يتعلق بموارد مهمة من جهة وثروات من جهة اخرى، هي بالاصل ملك للدولة اولا . ومنفعتها عامة ومسؤولياتها كبيرة ثانيا .بالاضافة الى ان الدولة هي المهيمنة في هذه الحقبة من الزمن على مرافقها وقطاعاتها العامة . ومسؤولياتها كبيرة في الدعم والتقنين ووضع الضوابط بما يتعلق بالموارد البيئية والمتطلبات المالية وغيرها .

كما ان هذه الخدمات (او الموارد او الثروات) ترتبط بشكل رئيسي ومتبادل مع الخطة العامة للتنمية في البلد وما تحدده سياسته العليا بشان تطوير قطاعاته وما الى ذلك من توفير المتطلبات والمواد الاولية والطاقات وغيرها . وما يدعو هذا الى اتخاذ استراتيجية ثابتة او متغيرة .

الصالح العام في الخدمات

وقال ان استغلال ما يتوفر من الماء والكهرباء للصالح العام ، استنادا لما هناك من تجارب مشابهة ، ان لم تكن مماثلة ، فانه لا شك ان افضل شكل يمكن ان يحققه هذا ، هو عن طريق شركة من شركات القطاع الخاص . وقد يكون هذا عن طريق شركة أم مساهمة تتفرع منها اربع شركات اخوات شبه مستقلة ، توزع مناطق الكويت بينها وتقوم بنقل الخدمات من مناطق الانتاج الى مواقع الاستهلاك ، ضمن ضوابط واشتراطات ولوائح تعتمدها او تقرها الدولة ، وتخضع للمراقبة والمراجعة الجوهرية والصورية . ولا شك ان في هذا سهولة المراقبة والمحاسبة ، وتوفير جو المنافسة الفعالة ، مما يبين ضمنيا مواقع التقصير ان كانت حاصلة ، والاعتبار للتوظيف الفني والابعاد والحركات الاقتصادية ، ضمن اطار العرض والطلب .

رد على جاسم اسماعيل حول الغلاء :

المادة السادسة ضرورية ولابد منها

● حمد محمد المرعي

اتهام السيد جاسم اسماعيل، امين سر جمعية الشامية ، للمادة السادسة من مرسوم تنظيم بيع المواد الغذائية وتخزينها والمحلات الخاصة بها ، بانها سببت ارتفاعا في الاسعار تراوح بين ٤ و ٤٠ بالمائة ، نظرا لانها ساهمت في حصر مستوردات المعلبات بالوكلاء ، لم يمر بدون رد .

السيد حمد محمد المرعي رئيس قسم السلامة والصيانة بوزارة الكهرباء والماء رد على ما قاله السيد جاسم اسماعيل ، وواضح من الرد انه يخلو من التركيز على ما قاله السيد اسماعيل من ان المادة حصرت بالوكيل فقط استيراد المعلبات والمنتجات الغذائية، فيما كان الوكيل وتجار اخرون يستوردون السلعة الواحدة من عدة مصادر اخرى ، على اي حال ننشر الرد لاحتوائه على راي قيم دفع المسؤولين الى اصدار المرسوم :

● صدر من احد المسؤولين في احدى الجمعيات التعاونية ، على صفحة حماية المستهلك « بالقبس » ما يوحي باتهام لاحدى مواد المرسوم الخاص بتنظيم بيع الاغذية ... ، على انها سببت ارتفاع اسعار المعلبات الغذائية ، والاشارة الى ان تلك المادة « لا قيمة لها للمستهلك » . وحيث ان تلك الاقوال قد لا تعدو كونها وجهة نظر . الا انه من الضروري التوضيح هنا وذلك لما لهذا الموضوع من اهمية:

● اعتبار المادة السادسة (من قانون المرسوم بتنظيم بيع الاغذية وتخزينها. لسنة ١٩٧٧) سببا في ارتفاع اسعار بعض السلع هو لا شك قول يخلو من الحقيقة . فالغاية المقصودة من المادة المذكورة ، وكما هي مفسرة نفسها بنفسها ، هو وضع ضوابط تضمن اعتبار الحقيقة والجودة والضمان والامان لمواصفات السلع الغذائية المباعة . مما يعتبر واجبا وضروريا في هذه المرحلة من التطور والوعي ، وتزايد انواع ونوعيات ومصادر السلع والاساليب المستخدمة لتبيانها وترويجها. وفي هذا لا شك حفظ حقوق المستهلك وحمايتها .

● اما ان تستخدم تلك الضوابط المنصوص عليها في المادة المذكورة « كتبرير » او « كوسيلة » لرفع الاسعار ، فهذا موضوع يختلف كل الاختلاف عن حقيقة موضوع المادة السادسة . ومما لا يختلف فيه ان ارتفاع الاسعار قد يكون لسببين عامين رئيسيين :

— زيادة سعر التكلفة في انتاج وترويج السلع . وهذا ينعكس بدوره على جيب المستهلك ويدخل هنا تحت تصنيف البضاعة واتاحة الاختيار وغيره .

— الجشع التجاري او المبالغة في الربح او المضاربة ، او حتى ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة وغيرها . وبالطبع يمكن الحد من هذا بمعالجة الاسباب الجذرية من دعم وتوعية . او بوضع الضوابط والمراقبة الملائمة .

ولا يجيز المجال هنا بالدخول في تفاصيل عمليات التسويق والمنافسة ورواج السلع وما يعكسه هذا على الاسعار . ولكنه لا يحق ، باي صورة من الصور ، ضبط شيء على حساب شيء اخر لا يقل في الاهمية . وخاصة بدون استكمال الايضاحات والتوضيحات المهمة بهذا الصدد .

● وانه ليجدر القول هنا ان ما طلب من بيانات على السلع لم يقصد به « الاضافة » . بل ان تكون البيانات بلغة مفهومة للسوق المروجة به تلك السلع او المجتمع المستهلك لها (او اللغة العربية عندنا) . سواء كان ذلك عن طريق استبدال لغة البيانات الاصلية او الاضافة عليها بترجمة لها باللغة العربية .

● اما عن القول باهمية البيانات المطلوبة ، فانا شخصيا لا اختار السلعة — وخاصة الغذائية قبل التحري عن صلاحيتها عن طريق البيانات المكتوبة عليها . (والطريف انه قد حدث مرارا وتكرارا انني وجدت سلعا تباع مخالفة بذلك ، على سبيل المثال ، تاريخ صلاحية السلعة ، في عدة اسواق مركزية . مما حداني الى جذب انتباه المسؤولين في تلك الاسواق والا وقعوا تحت طائلة القانون : وقد كانت ردود الفعل مشجعة جدا) . وانه لمن الاهمية ان يحذو كل مستهلك هذا المنوال حيث انه العين المراقبة الفعالة في تطبيق القانون اولا . وانه هو المنتفع ثانيا .

صغار الملاك في معادلة الايجارات

بقلم : حمد محمد المرعي

خلفيات

— ورد ان هناك أزمة سكن (١٩٧٣) .

— وردت ظاهرة مضاعفة ارتفاع الايجارات (١٩٧٤) .

— ورد تشجيع للبناء والسماح ببناء المعلقات (١٩٧٥) .

— ورد قانون يتضمن في نصوصه تحديد الايجارات (١٩٧٨) .

حاضرا

— زيادة مطردة في البناء — وبالاخص المجمعات .

— قارب استكمال بناء أكثر من ٤ مناطق سكنية ، مستحدثة .

— اتجاه الحكومة الى انشاء مبانيها ومكاتبها .

— تدن (الى درجة ما) في الايجارات مما يفيد بالاستقرار الذي يتلو الزوبعة .

واخيرا

— ورد عن السيد/وكيل وزارة التخطيط الاخ فؤاد ملا حسين انه توجد الان مئات الشقق السكنية الخالية بما يفيد انه توجد الان ازمة « لا ازمة سكن » .

هذه حقائق أبرزها مجردة عن محيطها وتأثيرها ومؤثراتها أو انعكاسها على قطاع العمران ومجال الاقتصاد في البلد . ولا شك ان هناك الكثير من العوامل التي يجب اعتبارها هنا ولكن هذا ليس مجال موضوعي هنا . وانما لابين فقط أنه سوف تتواجد هناك حالة ستؤدي ، وقريبا ، الى نوع من التخلخل والارتباك في أمور الايجار والاستئجار — وبالضبط التأثير على الدخل الفردي أو الاسري أو (في النهاية) القومي . وما سيؤدي هذا بدوره الى كساد عقارات الكثير من الناس . وهؤلاء الناس — أو من سأسميهم بصغار الملاك والمحتاجين — هو بالضبط ما يعنيني هنا .

اولا :

فبتطور العمران ، وبتواجد السيولة النقدية والتسهيلات المصرفية لدى كبار الملاك ، وكثرة الشركات العقارية والعمرانية والاستثمارية ، أصبحنا نرى وفرة كبيرة في البنايات والمجمعات ، منها قيد المشاريع ومنها قيد التنفيذ ومنها الجاهز للاستغلال .

وهذا أمر حسن ، حيث انه سيتيح مجال الاختيار للمستأجرين من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد شكلي في الايجارات بما يخضع للعرض والطلب . واذا ما أخذ مجردا من اية عوامل وتأثيرات أخرى . ولكن لا شك ان هناك تأثيرات وانعكاسات يتأثر منها بشدة — وبشكل خاص — صغار الملاك والمحتاجين .

فهؤلاء غالبا ما يكونون محدودي مصادر الدخل ، وغالبا ما تكون التكاليف الانشائية لبناياتهم أعلى من قرنائهم كبار الملاك . حيث ان الاخرين يعرفون طريقهم جيدا في أساليب البناء وطرق التوفير والاقتصاد ، بما فيها توخي المواصفات المعقولة وليس المبالغ فيها . بالاضافة الى طريقة حصولهم على المواد الانشائية والاولية — عن طريق التعامل بكميات أو بالاستيراد — بأسعار أرخص ، وخاصة اذا ما أعتبرت ضخامة المشروع أو تعدد المشاريع المتعامل بها . واخيرا سهولة تحركهم في الروتين وحصولهم على امتيازات وعلاقات وما الى ذلك مما يوفر في وقت البناء وفي الاجراءات المتعلقة بذلك . أما صغار الملاك فيتحملون تكاليف كبيرة وكثيرة (الحرص الشخصي لان تكون بنايته تتحمل حتى الزلزال) ، وخضوعهم لأساليب المقاولين وذبذبات السوق ، اضافة الى بطئهم في التحرك في الاجراءات الروتينية وفترة البناء وما شابهها . واخيرا صعوبة ، ان لم تكن استحالة ، حصولهم على كثير من الخدمات الجانبية وعدم تواجد الكثير من الميزات لديهم .

ثانيا :

وعندما تفتح البنايات (أو الشقق) ابوابها للايجار ، فانه من المحتم أن تكون المنافسة قوية ومؤلمة . حيث ان من الطبيعي أن يكون كبار الملاك والمستثمرين لهم نفس أطول وطاقة صبر أكبر . كما انه تتوفر لديهم طرق الحصول على المستأجرين بوفرة ، بما في ذلك ما يتواجد لديهم من علاقات أو بتوفير بعض الاغراءات وغيرها . اضافة ، وهذا على درجة من الاهمية ، انه بمقدورهم وضع أسعار منافسة — وذلك لانهم يتمشون حسب خطة اقتصاد وأرباح مدروسة .

أما صغار الملاك والمحتاجين فمن الطبيعي انه قد يغلبون على أمرهم في المعمعة ، وسيجدون انفسهم بلا مستأجرين ، مما يضطرهم للرضا بما هو دون القليل وذلك على حساب تغطية الاستثمار او على حساب دخلهم أو حتى على حساب صلاحية املاكهم حيث لن يجدوا ما يخصصونه لمتطلبات الصيانة والمحافظة والتجديد .

ولا شك ان ما ذكر أعلاه سيكون له تأثير على قطاع اقتصادي مهم — ان لم يكن نتيجته الارتباك — فكساد في سوق العقارات . وهذا الى جانب ما هناك من تأثير واضرار كبير على دخل قطاع كبير من الناس . وان البوادر والمؤشرات بدات تظهر أو تلمح في الظهور .

ولهذا فان المسألة تتطلب اعادة نظر ووضع بعض الحلول الجدية . وذلك ان لم يكن بحكم النظرة الانسانية ، فمن اجل تحقيق عدالة التوزيع للثروات والاقتصاد القومي والاستقرار الاجتماعي . ومن يرى الامور في يومنا هذا فانه يجد ان هناك ثلاث طبقات مقسمة من حيث الدخل الى : الطبقة الاولى والسامية في غناها ، والطبقة الثانية تحت المتوسط في دخلها ، والطبقة الثالثة المحدودة الدخل جدا .

وكحل موقت اذا ما نظر اليه بجدية هو ، والحكومة الان متجهة في وضع خطة لاسكان موظفيها ، أن تعطى الاولوية للاستئجار من صغار الملاك هؤلاء . والا فانه من الضروري أن يقوم صغار الملاك والمحتاجين بتكوين اتحاد لهم ... وذلك لبلورة وجهات نظرهم وصياغة تظلماتهم وترشيدهم الى حماية دخلهم والمحافظة على بقائهم وحراسة حقوقهم .

وكلاء الوزارات وظاهرة اللجان

بقلم : حمد محمد المرعي

لا بد لمن يتابع صناعة القرارات عندنا أن يصطدم بالطريقة المتبعة في هذا — وهي ظاهرة تكوين اللجان — وخاصة من وكلاء الوزارات أو كبار المسؤولين . لقد أصبحت هذه اللجان مستمرة ، وأنيط بها أنواع كثيرة من الاعمال ، وأخذت تتعامل بكل المستويات في القرارات . ودائما ما تكون بدون جهاز متابعة أو سكرتارية ، وبدون لوائح عمل منتظمة ، وبدون مهام محددة . مما أدى بدوره الى تكوين لجان فرعية وفنية ... الخ .

وأصبح من المتعارف عليه انه اذا لم ترد لعمل انجازا ... فالطريق الرسمي لهذا هو تكوين لجنة . ولو كانت هناك معلومات نقيس بها عدد اللجان المنبثقة ، والممثلين من الاعضاء ، وقورنت بعدد الاجتماعات والمدة التي قضتها كل لجنة والانجازات التي تمت والقرارات الرئيسية والتوصيات التي تم التوصل اليها ، لوضح ما هناك من طرق اوفر وأقصر وأكثر فعالية وقرارات ذات مستوى أحسن .

والعلة ليست في اللجان . ولكن في كثرتها ونوعها ، وعوامل الاختصاص والكفاءة المطلوبة للتوصل الى قرارات . هذا من جهة . ومن جهة ثانية في أعضائها ومدى اهتمامهم وتفرغهم ... الخ . فاذا كانت اللجان لامور استثنائية أو طارئة (وقد يكون هذا أقرب الى التعريف الصحيح) فان الملاحظ ان معظم الاعمال عندنا استثنائية أو طارئة . وهذا غير معقول .

ولكن الاهم من هذا ، حيث انه ليس هناك من اعتراض على تكوين اللجان ، لاعمال محدودة ، هو أن لا يكون أعضاؤها فقط من الوزراء أو الوكلاء أو القياديين في وزارات الدولة . حيث ان هذا يعني :

١ — اما أن يكون هؤلاء الاشخاص — بتاع كله — متعمقين في كل الامور .

٢ — انه ليس لديهم امور ومشاغل اخرى وانهم متوفرون ومتفرغون .

٣ — أن الغرض الاساسي لتكوين « لجنة » هو لمجرد الاشهار وليس انجاز القرارات بالطريقة السليمة .

وليس هناك من ضير في أن يراس اللجان شخص مسؤول من المذكورين وذلك لغرض الصفة الفخرية والتشريفية ولكن أن يعطوا ازدواجيات مضاعفة في الاعمال والتخصصات ، فهذا يعني عدم رغبتهم ... أو عدم الجدية للاهداف المنشودة .

وليس هناك من شك انه في كثير من الاحوال نجد ان المفوضين وليس الاعضاء الاصليون ، هم الذين يقع عليهم أكبر العبء . وذلك بحكم ضرورة استقاء المعلومات وتنسيقها وما الى ذلك من اعمال . ونجد ان هذا كثيرا ما يؤدي الى فترات عمل مطولة تحتمها طبيعة التآلف مع الموضوع وتوفير الخلفيات الملائمة وما يترتب على هذا من التوصل الى قرارات ركيكة في بعض الاحيان أو غير جذرية في احيان أخرى .

ولا يحل هذا الاشكال الا بالاتجاه كلما أمكن في الاعتماد على التخصص واعتبار خط العمل والتفرغ لهذه اللجان . اضافة الى تحديد الاعمال والمهام ووضع فترة محددة أو جدول زمني وتوفير صندوق مالي للمصروفات والمكافآت وجهاز لاعمال السكرتارية والمتابعة والتنسيق .

الا اذا كان المذكورون ما عندهم اي شغل آخر .

وحيث أنهم بشر مثلنا ، فمن اذن يختلف معنا في أن الله سبحانه « لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه » .

... إنهم يشحون علينا بالحدائق

بقلم : حمد محمد المرعي

قال لي أحدهم « انهم يشحون علينا حتى ببعض الشجيرات ».
وكان يقصد ما نسميه بالحدائق في الكويت . وفكرت بكلامه واجريت بعض المعاينات . وتاكد لي أن ما قاله هو الحقيقة بعينها وعلمها . فالحدائق ، او ما نسميه بالحدائق عندنا ، لها اغراض واهداف كثيرة — عدا الزينة او التجميل او التخضير . ومن أهم هذه الاغراض ما يؤدي خدمة اجتماعية جليلة .

ولو راجعنا ما قاله صاحبنا الذي اسميه « باحدهم » بالتحليل ، محاولين القراءة بين السطور ، لتبين ما لديه من مغزى كبير ومهم . فانه لا يغيب عن احد ما يلاحظ من اهتمام « بالحدائق » في بعض « المناطق المختارة » . كما انه لا يغيب عن أحد أن من انشئت لهم هذه الحدائق ، وعادة ما تكون لاغراض ترفيه الاطفال ، هم من القوم الذين لا يعوزهم شيء ، وذلك لانه من الواضح أن الحدائق تاتي لهؤلاء القوم اذا هم لم يذهبوا اليها ! وهذا يتاتى من أن المسافات تقتصر بالنسبة لهم فيما يتعلق وامور تنزهاتهم وترفيهم . فهم من الذين نادرا ما يكونون في الكويت في عطلاتهم ، بالاضافة الى ان لديهم بدائل كثيرة اخرى من الوسائل والاماكن حتى لو — لا قدر الله — قضوا عطلاتهم في بلدهم . ولكن عند التحدث عن المناطق الاخرى. غير المختارة : (على سبيل المثال وليس الحصر ، الصباحية ، خيطان الرقة ، الصليبخات) ، فان الحدائق او زراعة بعض الشجيرات تنعدم فيها . وعندما نبحث عن الاسباب ، فاننا بالتاكيد سوف نجد أن التربة لا علاقة لها بذلك بل انها قد تكون اكثر خصوبة من المناطق الاخرى . اضافة الى ان هذه المناطق منظمة وتوجد فيها الساحات المخصصة لهذه الاغراض . والتي نجدها خاوية عدا بعض ما يوجد فيها من شغب ومطاردة ومناظر غير حميدة .

وعليه لا يخفى عن الناظرين مرآى الاطفال والاولاد « هايتين » او « متسكعين » في الطرقات والشوارع والساحات في تلك المناطق « غير المختارة » ، اما لاعبين في الاوساخ والتراب او متعدين على الغير او حاملين « نباطهم » او « بنادقهم » ، مؤذين بهذا ، وببراءة انفسهم وغيرهم ، وضارين ضمنيا اهلهم ومجتمعهم بتصرفاتهم هذه — وذلك في الاوقات التي يجب ، وهذا من مسؤولينا مجتمعين ، ان نجد لهم أماكن نافعة لقضاء وقت فراغهم او ترفيههم او .. او ..الخ. او بما يؤتي الحماية لهم ولغيرهم ولانتاجية اهلهم .

ولست هنا اناقش المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، والتي يجب ان لا تكون خافية علينا . فانه ليس مجالها هنا . ولكن حيث ان الساحات ليست موجودة فقط ، بل ومخصصة ، وحيث ان الشتلات متوفرة وبكثرة ، فما هو المانع من اقامة بعض الشجيرات في هذه المناطق . وما الذي يمنع أن تكون لهذه المناطق الاولوية لهذا النوع من الاعمال الا اذا كانت هناك مقاييس أخرى .

واذا كانت ادارة الزراعة الجليلة الخدمات غير قادرة على هذا ، فلماذا لا يتجه بعض اصحاب الخير الى تعمير هذه الحدائق ، الى جانب تعميرهم للمساجد — والتي تقوم بها الجهات المعنية احسن قيام . او ان يوكل بهذه الاعمال الى بعض الشركات المختصة بهذه الامور . او لماذا لا تقوم المناطق الميسر لها ، بنفسها او من خلال مجالسها التربوية او جمعياتها ، باقامة مثل هذه الحدائق . او هل سننتظر قيام الجهات المعنية في التجارة بانشاء شركة مساهمة لهذا الامر مثلا ؟ ان الامر لا يمكن أن يكون مسالة تكاليف — حيث ان زراعة ساحة مساحتها ٢٠٠ر٠٠٠ متر مربع قد لا تتعدى ١٥٠ر٠٠٠ د.ك . ولا يمكن ان تكون مسالة اولويات — حيث اننا في السنة الدولية للطفل — والطفل في جليب الشيوخ مثله مثل الطفل في الشويخ . ولا يمكن ايضا أن يكون الامر متعلقا بحسن تخطيط او صفاء نية ، حيث انه لا يمكن تجاهل الفوائد الاجتماعية والتربوية للحدائق ، العائدة للمجتمع ومن ثم الاستقرار الطبيعي لفئاته .

اننى لاتوخى خيرا من أن تعطي اللجنة العليا للسنة الدولية للطفل جليل انتباهها لهذا الامر . والا فلا لوم للاطفال او الاحداث ان لم نسارع الى اعطائهم بعض ما هم احق به .

رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء

بعد التطور الصناعي في البلاد عوامل السلامة تكاد تكون معدومة بالمصانع

تحدث رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والماء السيد حمد المرعي عن الخطة التي يسير عليها الجهاز وتطور العمل داخله فقال :

العملية في الاساس هي وضع اشتراطات العمل بعد دراسة طبيعة العمل ، وتعتبر هذه الدراسة من متطلبات العمل ، وخاصة الاعمال ذات الطبيعة الخطرة . ونحن نقدم الاستشارات والخبرات اللازمة للشركات ، ونعمل دراسات عن اساليب الامان في العمل وننتجها ونطبعها ونوزعها على المواطنين ، كما نعد دراسات عن طبيعة الاعمال ومخاطرها مثل الاعمال الكهربائية والمواد الكيميائية .

واضاف : ولا شك ان عوامل السلامة في الوقت الحاضر في الكويت بشكل عام تكاد تكون معدومة ، وهذا ناتج عن عدم الوعي بالمخاطر الناتجة عن الاجهزة الحديثة والمعدات التي استوردت في الوقت الحالي . وينتج ذلك عن عدم وجود عامل الالزام من قبل السلطات العامة للجهات التي تقوم باستعمال هذه الاجهزة .

وقال : والحل في رايي تكوين جهاز على مستوى الدولة واعطائه مهمة المراقبة والمحاسبة في طريقة استعمال الاجهزة الحديثة من قبل المؤسسات الخاصة والعامة .

وقال السيد المرعي : وبالرغم من وجود اجهزة عديدة للسلامة في عدد من المؤسسات مثل الشعبية وشركات النفط ووزارة الاشغال . وكنا قد اقترحنا على جهاز السلامة في منطقة الشعبية لتكوين جهاز مشترك عام يشرف على المناطق الصناعية الاخرى مثل منطقة الشويخ الصناعية ومنطقة صبحان الصناعية ، بالاضافة الى اقتراحنا عليها الاشراف على عمليات التخزين بصورة سليمة ، لان الكويت من البلاد المستوردة كثيرا والتجار يحتاجون الى وجود مخازن جيدة وصحية وخاصة في ما يتعلق بتخزين المواد الغذائية بطريقة سليمة.

وعن الصحافة والحوادث قال :

اما بالنسبة للحوادث فانا اتساءل لماذا لا تنشر الصحافة تفاصيل الحوادث التي تطرأ في مختلف المجالات مثل الحرائق ، وذلك لكي يطلع الناس على اسباب الحوادث لكي يمكن تجنبها ، وذلك انطلاقا من فكرة ان الاطلاع على هذه الحوادث يعتبر من باب التحذير وليس من باب التشهير .

ثم تحدث جهاز البيئة والسلامة عن مجلس السلامة الوطني فقال :

اما في ما يتعلق بفكرة مجلس السلامة الوطني فانها قد درست بعناية منذ عام ١٩٧٤ ، ونظرا للتصور الصناعي والتجاري اصبح كبيرا وما زالت عمليات السلامة ضئيلة وجدت أن من الافضل الخروج بمثل هذه الفكرة ، ولذلك فقد قدمت تقريرا في العام الماضي ، ونشرت عنه بعض المعلومات خلال شهر نوفمبر الفائت ، وقد تبنى وزير الصحة الدكتور عبد الرحمن العوضي مشكورا هذا الموضوع ، واحال مجلس الوزراء دراسة الموضوع الى لجنة تحضيرية تابعة للامانة العامة ، يجري بعدها رفع تقرير الى المجلس . وقد بينت الدراسة التي قمت بها استفحال الحوادث سواء من ناحية العمل او المرور او الحريق او المنازل ، وبصورة اجمالية الحوادث المتسببة عن التطور المعيشي والمهني في البلاد .

وعن الانجازات التي حققها الجهاز قال السيد حمد المرعي :

والان ، وبعد خمس سنوات من تاسيس وانشاء جهاز البيئة والسلامة ثم استكمال هذا الجهاز من جميع النواحي تقريبا وقام بانجازات،وتجرى الان دراسة الاسس التي ستقوم عليها الخطة الخمسية الثانية . ومن اهمها وضع مشروع لعمل ميزانية خاصة لجهاز السلامة.

ثم تحدث السيد المرعي عن اهم اسباب وقوع الحوادث فقال : في واقع الامر ان الاسباب الرئيسية للحوادث والماسي التي نراها دائما تتجمع في منبع واحد هو الاهمال ، وكمثال على ذلك نذكر انه في الفترة الواقعة بين ٤ يناير و ٢٦ ابريل عام ١٩٧٩ توفي ٣٩ طفلا بسبب بعض الحوادث التي تدل على اهمال اولياء الامور بالدرجة الاولى : وفي ما يلي قائمة بهذه الحوادث :

٢٨ طفلا تتراوح اعمارهم بين ١٤ شهرا و ١٤ سنة قتلوا في حوادث سيارات مختلفة .

٥ اطفال غرقوا اما في البحر او في مياه البالوعة ، طفل واحد عمره ٣ سنوات قتل بسبب وقوع جسم ثقيل عليه .

طفل عمره سنتان سقط في وعاء ماء مغلي ، طفلة عمرها ٣ سنوات انسكبت المياه الحارة عليها ، وهناك بعض الحوادث الغريبة الاخرى .

سقوط الأبنية وأطباء المعالجة

بقلم : حمد محمد المرعي

ان بناء الرعيل الاول ما زال بعضه باقيا ، بعد عشرات السنين الطوال ، وبالرغم من كل عوامل الاجواء والتعرية . وقد كان من طين وقش ورماد . ولكنه كان بناء بضمير واخلاص واجتهاد .

ومع التطور في انظمة البناء ومواده وطرق الانشاء ، والتقدم الكبير في طرق الاستغلال والجشع ، المزاوج لحضارة ايامنا هذه ، فانه ليس بأمر غريب أن تقع حوائط هنا ، وتنزل سقوف هناك ، وتعوج قوائم هنا ، وتنهار بناية هناك . وما يرويه البعض عن البيوت الحكومية المستحدثة ،وما هناك من تصدع وضعف شائع في وسائل الانشاء وخدمات البناء . وعن بعض التجاوزات الاخرى التي ما زالت الجهات المختصة ، وكأنها خاضعة لروتينات وشكليات وسطحيات الموضوع ، تحقق فيها . فانه كالعادة ينتهي الموضوع بعد الحدث وبعد التحقيق ، الى اصدار حكم قد يكون ضعيفا في قوامه (لان مواد الاحكام ضعيفة) ، لا ينتفع منه كرادع ولا ينتفع منه كعقاب . أو الى تنفيذ ضئيل للحكم نتيجة تواجد الضامن والمتضامن والمشترك في الخطأ والخ ... بالاضافة الى ما هناك من «« تكتيكات »» في القانون تؤدي الى تبخر الاخطاء في ظلال تشعب مسؤوليات الاشخاص ووظائفهم وموظفيهم ... والى نهاية المسلسل . وليس هذا ببيت القصيد . وانما حيث اننا في مرحلة تطور وتنمية تكاد تكون شاملة ، وحيث اننا اردنا هذا ام ابينا ،واقعون تحت رحمة انفسنا وانفس غيرنا ، في خضم السرعة هذه والجشع ومتطلبات التطور نفسه ، والتي ينتج عنها ان لم يكن كثيرا ، بعض النتائج السلبية . والتي قد تؤدي في النهاية الى صفو حياتنا . فهل نحن مستعدون لهذا ؟

واذا كنا مستعدين ، فما هي احتياطاتنا لمسائل الغبن والاستهزاء . واذا لم نكن مستعدين ، فما هي الوسائل التي يجب أن نشترطها لكي تؤخذ في عين الاعتبار لمن يقتلون الناس تحت سقوف يبنونها .

ونحن نرى انه يجب عدم الخلط بين المراقبة والمحاسبة . وحيث انه يتوجب تطوير اعمال المراقبة بالشكل الملائم ، فان هذا لا يكفي ... ما لم يصاحبه تطوير في احكام المحاسبة . والامر يتعدى أن يكون غشا او اهمالا . واننا نأمل أن تذهب ، والى غير رجعة ، مثل الاحكام التي تنص على : ويعاقب بما لا يقل عن ٣٠ دينارا ولا يزيد عن ٢٢٥ دينارا او السجن لمدة (قد لا تزيد عن ؟) ٣ أشهر (مع وقف التنفيذ !!) .

ولهذا فانني اسائل نفسي كما اسائل غيري ، أو من يهمه الامر ، الا يجب أن يعتبر كل من بنى بناء وسقط هذا البناء ، قاتلا مع سبق الاصرار والتعمد . ويجازى على هذا المنوال مثله مثل من يبيع طعاما ساما ؟

العام الدولي للطفل:

وفاة ٣٩ طفلا وطفلة بحوادث خلال ٤ أشهر

بسبب اهمال الاباء والامهات رعاية اولادهم

● اعد السيد حمد المرعي رئيس جهاز البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء بيانا بحوادث وفيات الاطفال في الكويت منذ مطلع شهر يناير الماضي وحتى ٢٦ ابريل الماضي حسب وقوع الحادث وعمر الطفل أو الطفلة ونوع الحادث .

وتبين من البيان ان ٣٩ طفلا وطفلة توفوا بحوادث خلال هذه الفترة ٢٩ منهم بحوادث سيارات والباقي بحوادث غرق أو ماء حار .. وفي ما يلي مضمون هذا البيان الاحصائي :

٤ — ١ — ٧٩ طفل غير معروف غرقا في مياه البحر .

٤ — ١ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٩ — ١ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

١٤ — ١ — ٧٩ طفلة ٨ سنوات حادث سيارة .

١٥ — ١ — ٧٩ طفل ٦ سنوات سقط في بالوعة .

٢١ — ١ — ٧٩ طفل ٦ سنوات حادث سيارة .

٢١—١—٧٩ طفلة ٣ سنوات اختناق

٢١ — ١ — ٧٩ طفلة ٣ سنوات اسكاب ماء حار .

٢٤ — ١ — ٧٩ طفل ٣ سنوات حادث سيارة .

٢٩—١—٧٩ طفل سنتان سقوط في وعاء ماء مغلي .

١٣ — ٢ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

١٣ — ٢ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

١٤ — ٢ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٥—٢—٧٩ ، ٣ أطفال ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٧ — ٢ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

١٧ — ٢ — ٧٩ طفل ٣ سنوات محترق داخل سيارة والده .

٤ — ٣ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

٤ — ٣ — ٧٩ طفل ١٠ سنوات حادث سيارة .

٤ — ٢ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

١٣ — ٣ — ٧٩ طفلة لقيطة ٥ ايام وجدت ملقاة على الارض .

١٦ — ٣ — ٧٩ طفل ٤ سنوات غرقا

١٦ — ٣ — ٧٩ طفلة ٥ سنوات غرقا

٢٢ — ٢ — ٧٩ طفل ٣ سنوات وقوع جسم ثقيل عليه .

٢٦ — ٣ — طفلة ١٤ شهرا حادث سيارة .

٢٦ — ٢ — ٧٩ طفلة ١٤ سنة حادث سيارة .

١ — ٤ — ٧٩ طفل ١٣ سنة حادث سيارة .

١ — ٤ — ٧٩ طفلة ١٣ سنة حادث سيارة .

١ — ٤ — ٧٩ طفل ٥ سنوات حادث سيارة .

٣—٤—٧٩ طفل ٧ سنوات حادث سيارة .

٣ — ٤ — ٧٩ طفلة ٤ سنوات حادث سيارة .

٦ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات انقلاب سيارة

٩ — ٤ — ٧٩ طفلة ٨ سنوات حادث سيارة .

١٠ — ٤ — ٧٩ طفل ٧ سنوات غرقا في بركة ماء .

١٦ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٠ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٦ — ٤ — ٧٩ طفل ٤ سنوات حادث سيارة .

٢٦ — ٤ — ٧٩ طفلة ٤ سنوات حادث سيارة .

ويتوضح من هذا البيان الاحصائي أن هؤلاء الاطفال الـ ٣٩ كانوا ضحايا اهمال أولياء أمورهم الذين يسمحون لاطفالهم وهم في معظمهم لم يتجاوزوا العاشرة باللعب خارج البيت أو الانطلاق في الشوارع والطرقات .

ترى متى يصحوا الاباء والامهات من غفوتهم ويتصرفوا في مناطق المسؤولية ويهتموا باطفالهم ؟

ان أرواح هؤلاء أمانة في أعناق الاهل ولا حافظوا عليها ؟

فهل يتوجب على المسؤولين ان يشرعوا قانونا يعاقب بموجبه الاباء والامهات الذين يهملون أطفالهم ؟

٣٩ طفلا ماتوا بالكويت خلال ٤ شهور فقط !

قال حمد محمد المرعي بان ٣٩ طفلا قد لقوا مصرعهم منذ بداية عام الطفولة الدولي في اول يناير الماضي وحتى ٢٦ من ابريل الماضي فقط .

واضاف : ان هذا الرقم بكل بساطة ماخوذ من الصحف المحلية نتيجة رصد الحوادث التي تنشرها . اي انه قد يكون هناك عدد مماثل لم تنشره الصحف من الاصابات .

وقال : ان الوفيات ناجمة عن حوادث سببها اهمال الاطفال في « عامهم الدولي » كالغرق في البحر أو حوادث السيارات ، أو السقوط في البالوعات أو الاختناق ، أو انسكاب الماء الحار ، أو الاحتراق أو لقطاء ، أو سقوط أجسام ثقيلة فوقهم .

"أطفالنا فلذات أكبادنا"

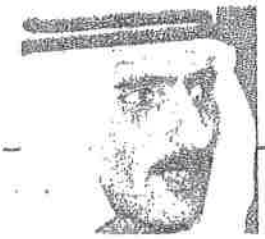

بقلم : حمد محمد المرعى

انه لمن محاسن الصدف ، ان تكن هذه صدفة ، ان يتجمع اسبوع المرور واسبوع الصحة وعيد الام في فترات متقاربة في عامنا هذا : « العام الدولي للطفل » .

وهنا أود أن استرعي الملاحظة الى أن المرء ما زال غير محتاج الى مكبر لكي يرى ما نتجاهله او نحاول تجاهله من قتل الاطفال الابرياء او الحاق الضرر بهم . وخاصة ما يتعرض له الاطفال من امراض وحوادث مثل شلل الاطفال وحوادث الشوارع والمنازل . وقد تطرقت في اكثر من مناسبة لهذا الموضوع ، ولذا فانه يتوجب التركيز على هذين الموضوعين المهمين ، حيث أن المؤشرات تبين ان الامر أصبح في شبه حالة استفحال .

اولا : اذا كانت حالات شلل الاطفال (وما شابهها من حالات) قد برزت بشكل اصبحت تعلق عليه الجهات الصحية في البلد أهمية كبيرة ، فما هو الذي يمنع من أن لا تكون الوقاية من هذه الحالات ، سواء عن طريق الكشف والمعاينة المبكرة أو التحصين او غيره ، اجبارية ؟ قد يقول قائل بانه ليس لدى الجهات المعنية أي حق قانوني في هذا . واقول هنا ان هذا القول خاطىء من اساسه . وقد يشكك قائل اخر في نجاح مثل هذا الامر عن طريق استخدام الضوابط والمقاضاة وغيرها . واقول هنا ايضا ان معالجة مثل هذا الامر بهذه الطريقة ان تكون باقل من النجاح الذي تجتنيه الجهات التعليمية (والمطبقة لهذا الاجراء) — بل بالعكس ، فانه ومقارنة باهمية هذا الامر وبنوعية الافراد المعنيين ممن يستفحل فيهم هذا الضرر ، والاخذ بعين الاعتبار بمسؤولياتنا الدينية والدنيوية تجاه الطفل ، كل هذا يضمن ، في المعادلة الحسابية ، الكثير من النتائج الايجابية الحسنة . ولا يتحقق هذا الا باخضاع أولياء الامور لمسؤولياتهم نحو الابرياء من الاطفال والذين يجب أنلا تترك حياتهم وصحتهم معرضة للخطر نتيجة الاهواء والامزجة .

ثانيا : وهذا في مضمونه مقارب لما ذكر أولا . فعندما نجد أن سلامة الاطفال معرضة للخطر — مما تؤيده الارقام ونتائج حوادث الشوارع وحوادث المنازل (واين يمكن ان يكون الطفل عدا هذين المكانين) ، ونسال — وبخط كبير — لماذا ، وبعلامة استفهام كبيرة ؟ ، نجد ، انه مع الاخذ بالمبدأ القائل : باننا كلنا في محيطنا سواسية (يقصد به اننا كلنا واعون للمخاطر الناتجة عن حوادث المرور او الاساليب والوسائل المستخدمة في المنازل) ، فانه يصبح ولا بد ، واخذا بكل شريعة قانونية ، أن نطبق مبدأ الحساب القائل « لماذا يحدث هذا ؟ ».

المطلوب أن يكون هناك حساب لاولي الامر والمعنيين والمشرفين على تربية الاطفال . وان لا تطالهم اية رحمة بسبب ما هم فيه من اهمال . اذ ان الحوادث تقع وبكل تأكيد نتيجة عدم المراقبة . وهذا أقل ما يمكن العمل به بعد الحدث الذي يجب أن يكونوا مسؤولين عنه ، وبكل ما آتاهم به الله من عيون وبصيرة .

وقد يتطرق الى مسامعنا ما يقوله بعض القوم ان ما ذكرته في « أولا » هو من اختصاص العلي القدير . وأقول لهؤلاء انهم بذلك يتنكرون حتى لمبادىء دينهم — وايا كان دينهم . ولقد يتطرق الى مسامعنا ايضا ما يقوله بعض القوم ان ما ذكرته في « ثانيا » هو من أحكام القضاء والقدر . ولا شك ان أصحاب هذا القول لا يعرفون ما نلفظه أفواههم . ولذا فانهم يجب أن يخضعوا لحساب عسير . ولهذا فانه من الواضح ان ما يعوزنا هو القرار الحازم والابتعاد عن التخبط الذي هو وليد المغالطات في الرأي وتحمل المسؤولية والشكوك بين الناس أهل الدراية والناس الذين يجب ، بحكمنا وبحكمهم ، ترشيدهم الى النور لنخرجهم مما هم فيه من ظلام .

نحو ديمقراطية منتجة

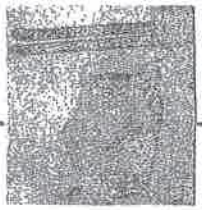

بقلم : حمد محمد المرعي

« الديمقراطية » بتعريف الكلمة تعني « المشاركة في الرأي » ، وهذا ما يعطي أهمية « لرأي الجماعة » . وهو تصور يدخل في مدارس الفلسفة والسياسة والاجتماع وغيرها . ومضمون تقديري نسبي ، يختلف من وقت لاخر نسبة الى اختلاف المتطلبات ، ومن دين ومذهب واختلاف العقائد والتطلعات . ومن تطبيق الى اخر نسبة الى اختلاف الطرق والايديولوجيات . فالصين تتمثل في الديمقراطية مثلها مثل الولايات المتحدة ، وكذلك المانيا الشرقية وانكلترا .. الى اخر المطاف — مع كل التباين الواضح بينهما . ومع هذا فالديمقراطية ليست بعلاقات عامة بقدر ما هي تطبيقات وانعكاسات لمستوى الحرية الواعية في ممارسة تحقيق الاهداف تطلعا وتخطيطا وتنفيذا . وحيث ان الديمقراطية ليست وليدة اليوم ، بل طبقت وعمل بها ، باشكال ودرجات وطرق مختلفة ، منذ فجر تاريخ الانسان ، الا انها لم تحقق الى الان الحياة المثلى للمجتمعات . بل انها قد خلقت الكثير من الامراض والعاهات المتنوعة في بعض البلاد الديمقراطية . واستغلت في التطبيق كطريق للسيطرة والنفوذ والسرقة والاغتصاب ... والامثلة كثيرة على هذا . ومع هذا ، فانه يجب ان نعترف بانها في مفهومها العام ، هي اتجاه صحيح في حياتنا هذه . ويجب ان نعترف ايضا بان العيب ليس فيها وانما فينا نحن البشر . وذلك لانها تصور خاضع لترجمتنا وتفسيرنا وتاويلنا وممارستنا — ولربما لهذا السبب ان افلاطون لم يتعرض لها في مدينته الفاضلة .

ولناخذ العبرة . فبريطانيا قادت الديمقراطية عندما كانت اوروبا في عصورها المظلمة — ولكن ها هي تختنق بازماتها السياسية والاقتصادية . وفي امريكا يباع الكرسي لاعلى المساومين — وها هي في خضم زوابع الفوضى والانحلال والخروج على القانون من اعلى كرسي الى اصغر مواطن ، وحمايتها للدول الظالمة والخارجة على القانون والعرف البشري . وتصارعت باسم الديمقراطية الطبقات الكثيرة ، ولا ننسى مذابح الفرنسيين والبولشفيين وجماعات البروليتاريا . وليس لنا الا ان نتطلع جنبنا الى ايران ولبنان . وما زالت الديمقراطية في كثير من المجتمعات شعارا شكليا زائفا .

والحياة البرلمانية او النيابية ، والتي اصبحت شبه حديث الساعة عندنا ، ما هي الا جزء من الديمقراطية .

ولهذا فانه يجب ، عندما نتكلم عن هذا الجزء عندنا ، ان لا نهمل الضوابط والاشتراطات في النائب والناخب . وان يكون هناك توفير لجو وروح الديمقراطية في تاسيسها (او اعادة تاسيسها) ، وذلك بتجسيم التطلعات واضفاء روح الصراحة او النقد وطرق المحاورة المطلوبة ووعيها . وليس في هذا مساس بالديمقراطية .

ولكن حذار من ان يترك الحبل على الغارب . فقد مررنا بتجربة يجب ان نستفيد منها لاقصى الحدود . فليس عندنا الوقت للمزيد من التجارب . وامتحانات الصح والخطا ... ولا المسالة تستاهل هذا . انما الامر يكمن في اختيار الاولويات الصحيحة ، وتوخي النمو الطبيعي وليس الطفرات . وليكن هدفنا الاساسي ليس الشكل بل الجوهر الموصل الى المضمون الصحيح في النهاية . وليكن الامر شورى بيننا ولكن بشرط : لنجنب الجاهلين والمتطفلين و « المتمصلحين » . لان في غير هذا لعبا بمصير مهم يجب ان لا يفرط به . كما انه يجب ان لا نتجاهل ان حرية الراي قد تكون سكة مغلقة — اذا لم يكن هناك المستمع المتفهم والعقل المطبق والنية السليمة . ولهذا فان الديمقراطية روح وعقيدة قبل ان تكون نظاما محددا . وهي خاضعة للمحاسبة والتطوير والمرونة والتحسين المطلوب . وبمعناها الصحيح الوقوف امام التحديات في سبيل تنمية وتطوير البشرية ، مما يحفظ استقرار ورفاهية وامن المجتمع وحرية عقائده — بنظام وبدون فوضى ، وبوعي للحقوق والالتزامات .

الإدارة في الكويت مالها وما عليها

بقلم : حمد محمد المرعي

من يقف وقفة قصيرة تحليلية لما كنا عليه وما وصلنا اليه في الادارة الكويتية ، لاستغرب لاول وهلة ، مع طول الفترة وضيق مجال التطبيق ، ركاكة المقومات والتخلخل في الاجراءات المتبعة او عدم تواجد الاسس المترابطة في الاسلوب — الذي ادى بدوره الى انعدام قيام ادارية كويتية ، بما يتناسب مع هذا البلد وطبيعته .

فتجدنا نتكلم عن المركزية واللامركزية ، وكأن هناك تفاضلا بينهما . ناسين ان لكل مزاياه . ونتطرق احيانا الى التطوير الاداري والتدريب ، بادئين بالمدراء (او العضد) ومن ثم صغار الموظفين (الاصابع) ... ومهملين لطبقة الدرجات الوسطى (او الذراع) ... وليس العضد او الاصابع من اهمية من دون الذراع . وتساورنا الشكوك في خبراتنا ، ونستورد الاجنبي منها ، ويتجلى لنا اخيرا ان المشكل هو في اسلوب الادارة وليس في عدم قدرتنا على ما تعقد من تقنيات . ونتجه الى اكتشاف او اختراع وتدوير اسطوانة الاستبدال للقوانين والتشريعات،لنجد في النهاية ان الامر البارز هو في ادارة تلك القوانين والتشريعات وليس العيب فيها نفسها .

ونحن الان في مطلع الثمانينات،ومع تعاملنا في الاقتصاد والصناعة والخدمات والاجتماع والتعليم والاعلام وغيرها ، فاننا ما زلنا نعدم او لا نفرق بين الادارة الاقتصادية والادارة الصناعية . واين ينعكس هذا ؟ انه ينعكس في ادارتنا لمنازلنا وطرقاتنا ومرافق خدماتنا ومؤسساتنا العامة والخاصة وفي بيوت التربية والتعليم والثقافة والطب والقانون ... والمجال متسع للكثير من هذا .

اما الخلل فانه يكمن في سعة آفاقنا مع ضيق مداركنا لمختلف الابعاد . وفي التضخيم والمبالغة والتعقيد وتجنبنا للبساطة والمنطق المعقول في الاجراءات . وفي تقييد الطموحات وتهبيط الهمم مع الترهب لكل ما هو جديد ، واخيرا عدم مقدرتنا على التوصل للنتيجة بأقصر الطرق وأصبح عندما يفشل عندنا مشروع ما نقول انه بسبب المراقبة او المحاسبة . وعندما نخسر في استثمار نقول انه بأسباب الحظ او الزمن . وصار عندنا تسميات مثل « المعلم » و « المدرس » ، وعندنا اشكال يتعلق بالوعي والحضارة الى آخر الروتين . وليس هناك من داع للتمثيل او التجسيم ، فما من واحد منا سلم من معاملة لديه مع الادارة ومواجهة اشكالاتها . وما كثرة التواقيع والمراجع والمراجعات وازدواج الصلاحيات وابهام المسؤوليات الا جزء يسير مما نتكلم عنه من أمور .

ولذا فانه من الاهمية وبعد هذه العقود الثلاثة ، ان نجتهد في ايجاد مقومات « الادارة » المناسبة لهذا البلد والملائمة لظروف التغير والتطور فيه .

الواسطة "مرض لم نكتشف علاجه !

بقلم : حمد محمد المرعي

الان ، وبعض طلابنا في سنتهم الاخيرة في كليات الجامعة على عتبة الدخول الى معركة الحياة العملية ، بعد استعداد طويل للمشاركة في بناء وتسيير حركة نمو هذا البلد العزيز ،يا ترى ما نوع الجسر الذي سيضطرون لعبوره ؟

هل سيخذل البعض منهم ، عندما يتأبطون شهاداتهم ، على أبواب لقاءاتهم بعد المراجعة المتكررة ، مع الجهات المعنية او المسؤولين عن التوظيف ، في الوزارات والمؤسسات والشركات ، بما هناك من عراقيل وكأنها مخلوقة لصد الابواب ولكن بطريقة دبلوماسية .

وربما لا أكون مغالطا ، فان اللقاء بين الموظف (بكسر الظاء) والموظف ، بالطبع مع استكانات الشاي والقهوة ، والكثير من النصائح والتوجيهات والقليل من المجاوبة والاستجابة الصريحة وبعض الفطرسة والتهقهة المتعود عليهما ، سيدور تحت مظلة المتطلبات التالية :

● ما اذا كانت شهادة طالب الوظيفة مستوردة او محلية وبالطبع « شغل بره » يلقى أكثر استجابة . مع ان المعاملة يجب ان تكون سيان.

● ما اذا كانت لدى طالب الوظيفة « اللغة » (في الكويت نتكلم العربية) و « اللغة » يجب ان تفهم بانها الانكليزية . مع ان « اللغة » قد لا تكون من متطلبات الدراسة. واذا كانت من متطلبات الوظيفة ، فاننا ننسى ان على الموظف (بكسر الظاء) تهيئة هذه الناحية عن طريق التدريب .

● واذا ما كان طالب الوظيفة متسلحا بسلاح « اللغة » ، فان المطلب الذاتي الاخر هو : الوظائف متوفرة ، ولكنها ليست طبق التخصص بالضبط (لربما قيد شعرة !!) وكان الوظيفة يجب ان تحاك وتفصل على الدراسة .

● ولا ينتهي الامر عند هذا الحد . بل قد يوجه (على هيئة اقتراح) لطالب الوظيفة بان هناك جهات اخرى قد يكون حظه فيها أوفر . وهناك كذلك ديوان الموظفين وديوان الخ ... ومع انه من المؤسف اننا نلاحق طالبي الوظيفة وطلبتنا في الخارج لتحسس اجتهاداتهم واختيار الملائم منهم ، الا انه لا يوجد اي اجراء من هذا القبيل من قبل المؤسسات والوزارات لطلبة جامعتنا هنا .

ويضطر صاحبنا طالب الوظيفة الى طريق (نبذل جهدا كبيرا لاغلاقه) وهو طريق « الواسطة » ولا لوم عليه ، لان بعض زملائه احتلوا المناصب والمكاتب والامر والنهي، وهو ما زال يتعثر من عتبة باب الى اخر . ولا أعتقد انه ، ومع تشكيل مجلس الخدمة المدنية الجديد ، وتطلعاتنا الحديثة « المتطورة » لبناء المجتمع ، سوف ننجح كليا في ردع هذه الظاهرة . « فالواسطة » مرض لم نكتشف ، حتى الان ذلك المصل للتحصين ضده . وقد نتساهل في « الواسطة » في امور اخرى مثل تقديم المواعيد الطبية او انجاز بعض المعاملات او تغيير الاولويات في الاهتمام او غيره — لان هذه مجرد اجراءات . ولكن الواسطة في التوظيف تعني اصدار حكم له تأثير كبير على بناء مقومات التطور ، وعلى سبيل رزق بعض الافراد ، وقتل تطلعاتهم واجتهاداتهم من ناحية ،ومن ناحية أخرى جرهم الى طريق نحن بأنفسنا نعترف بأننا لا نرضاه .

تضارب المنافع بين الوظيفة والتجارة

بقلم : محمد محمد الرمحي

قالوا ان القانون شر لا بد منه والمهم هو الطريقة المتبعة للتهرب من حباله . وقالوا كذلك حيث ان القانون هو من وضع البشر فانه بمقدورهم ايجاد الطريقة القانونية للاتيان بما حرمه .

وهكذا اختلف الشعراء بالتغني بليلى والغزل واحد .

وقانون الوظائف العامة ، نهى وما زال ، عن الجمع بين الوظيفة العامة ومزاولة التجارة . ومع هذا ، فان الكل يعرف ان هذا الاجراء ، ليس حبرا على ورق فقط ، بل انه من الصعب الالتزام به : وكل ما يتطلبه الامر هو اختيار الطريقة الدبلوماسية والنظرية .. واستخدام قانون البقاء ، وهذا يحز حتى الجهر احيانا .

وحيث انه ليس هناك التزام جماعي بهذا النظام القانوني ، وحيث أنه من الاستحالة مراقبة الجميع ، فانه يتبين ان هناك خطأ مؤكدا ، لا بد من دراسته ومعالجته .

وعند تحليلنا للعوامل المتداخلة في هذا الامر ، وتقييمنا للعناصر الاجرائية لاجزائه والقانونية لحيثياته والاجتماعية لتطبيقاته والاقتصادية لاغراضه ، فاننا بلا شك سوف نجد الآتي :

● ان الخطأ يكمن في عدم تحديد ما المقصود « بمزاولة التجارة » و « التجارة » .

— وهل تستوي البقالة عندما تكون بابا مساعدا لطلب الرزق ومنفعتها للجميع ، مع من يشتري ويبيع قليل الاسهم ، وهل يستوي هذا بمن يتعامل بجملتها ، بل ويمارس التأسيس والمشاركة ، وهل هذا مثله مثل من يزاول الدلالة ؟

— وما الفرق بين هذا ومن يتاجر بالعقارات ويؤجر البنايات ، وهل يتساوى هذا مع الشريك في الشركات (على هيئة شريك مؤسس ، شريك بتوصية بسيطة ، شريك محدود أو شريك متضامن !) .

— وماذا عن الذي يعتبر نفسه حرا من الوظيفة ومزاولا للتجارة ، ولكن له امتيازات على شكل ابناء او اقارب او مخلصين في الوظائف المتنوعة .

— وماذا عن التشابه كذلك بين ما ذكر وبين من يستغل عطلاته بصيد السمك كهواية وبيعه كوسيلة للرزق او نفع عام ، او من يعمل بعد الدوام الرسمي ، او من يمتلك سيارة أجرة (والذي يكون محسوبا على قطاع سيارات الاجرة والذي حدد أعدادها قانون آخر) . وما هو القول على من يؤجر أو يبيع رخص مزاولة أعمال التجارة ، أو من يبيع جنسياته للغير ، أو من يبيع كتاباته للصحف .

● وباطار المغطيات المذكورة أعلاه ، فاننا نجد انعدام التحديد بين ما هو « النفع » ، وما هو عامل « تأثير الوقت والجهد » عندما يشغل في مجال آخر مزاوجا بالوظيفة العامة ، وما هو عنصر « المصلحة » او « المضاربة » على حساب الوظيفة . وانه بسبب الابعاد هذه ، يكون تحديد الانظمة الضابطة بما يمنع الاستغلال السيء ويحقق المنفعة العامة التي نتطلع اليها لمصلحة البلد في جميع قطاعاته .

● وعليه نستنتج ، ولو جزئيا ، أمور التعميم أو التطبيق :

— هل الوظيفة العامة محددة بالحكومة ؟

— والوظائف في المؤسسات والشركات التي تمتلكها الحكومة بكاملها أو تهيمن عليها ، وحيث الرواتب والاجور عالية مقارنة بالحكومة ، وحيث لا قانون « مزاولة التجارة » يحكمها ، واضافة الى توفر فرص التجارة (بحروف كبيرة) بها : ما هو موقعها من الاعراب ، وما هو المقياس المستخدم هنا ؟

— والموظف الحكومي ذو التخصص النادر ، أو ذلك الذي قد يفيد الكل ، او من لديه الاجتهاد او لا يحب الركون الى النوم او الدواوين ، ما هو وضعه .

● وكاستشهاد قد يكون مناسبا ، هناك دراسة منذ فترة في الولايات المتحدة الامريكية تهدف الى وضع قانون يحرم موظفي الحكومة ، قبل مرور سنتين من تركهم لها ، ال بالقطاع الخاص مع من لهم علاقة مقاولة مع الحكومه او تبني اي عمل هر يتعلق بصورة مباشرة مع أعمال الجهة التي سبق وان عمل بها . ومع كل هذه التحديدات ، فان هذا القانون يواجه صعوبة كبيرة في الاقرار . وذلك تخوفا من الهجرة المفاجئة لعدد كبير من موظفي الحكومة قبل اقرار هذا القانون وتطبيقه عليهم ، وبالطبع عندها سوف تشل أعمال الحكومة .

● ولذلك في رأينا انه آن الاوان لوزارة التجارة بأن تضع الاشتراطات والمقاييس المناسبة والضوابط الملائمة ، على ضوء ما ذكر هنا ، متخذة في الاعتبار ابعاد انماط كل من « الادارة الاجتماعية » و « الادارة الاقتصادية » و « الادارة الصناعية » ، وأن يكون هناك ولو القليل من الاجتهاد في اختيار ما يناسب هذا البلد (ومن ثم ما نتطلع له روحيا وعمليا) . وان نفرق ، ولو جزئيا ، عناصر « النفع » و « الاستغلال » و « التضارب » في اطار تلك الابعاد . وان يكون هذا من خلال الرؤية الوافية والتحليل المحايد ، وضمن النظام الفعلي ولكن المنصف ، مما يحفظ للقانون كرامته وللناس حدودهم .

● واخيرا ، أن يكون هناك خيط ، ولو رفيعا ، بين وزارة التجارة ومجلس الخدمة المدنية ، رابطا لهم فيما هم بصدده . وحيث ان الستينات تختلف عن السبعينات ، فمعاذ الله أن تكون الثمانينات اعادة لدوامة اللخبطة .

أقصر ١٠ خطوات لحماية المستهلك

بقلم : حمد محمد المرعي

ان جمعية حماية المستهلك ، مع تأخر انشائها الى حد ما ، لا شك سوف تكون لها مسؤوليات كبيرة وجسيمة . فهل يا ترى سيكون لها من النصيب ما كان لاخواتها الجمعيات الاخرى ؟ أم انها ستكون اهلا للمسؤولية التي ستضطلع بها ؟

هذا تساؤل لن يجيب عليه الزمن بقدر ما ستحققه الجمعية باتباعها لما يأتي مما سوف يحدد سلبياتها أو ايجابياتها .

١ ــ جرى العرف ان العيب ليس في جمعيات الحرفة او النفع العام بقدر ما هو في المواطن الذي يبخل في طلعته الناضرة ووقته الثمين وارتباطاته المعقدة بالاشتراك بالنشاطات التي تدل على المواطنة الصالحة . وحيث ان الجمعية (موضوعنا هذا) هي من المواطن وله ، فاننا نامل بعض التغيير نوعا ما لهذا العرف . وهذا يتطلب تجنب الاجتماعات المعروفة والاقتصار على العمل .

٢ ــ أن تركز « الجمعية » على اقصر الطرق وانجعها ، وتبتعد عن الروتين الذي يبعدها عن محيطها مثل « التوعية » ، « الترشيد » ، « التثقيف » ، والى اخر العموميات .

٣ ــ ان تكون قريبة من المستهلك ، ان لم تكن جسدا فروحا . وان يكون التوجيه احد خططها الاساسية (والتوجيه للحريص عليه فقط ، ويختلف في مدلوله عن التوعية والتثقيف والترشيد مما نهينا عنه) .

٤ ــ وان يكون الدعم والمساندة (على سبيل المثال : أن تكون الشرطي المراقب ، والحكم في المخالفات ، والمحامي في رفع الدعاوى) احد اتجاهاتها الرئيسية .

٥ ــ ان تقسم خطة عملها على مراحل . متوخية الدقة في اختيار الاولويات في مواجهتها ولا باس من اتباع الاتي : ــ

ا ــ وضع جدول عام بتسعيرة المواد الانشائية الاساسية واعمال المصنعية مع ذكر اسم وعنوان التاجر أو المقاول .

ب ــ وضع جدول عام عن تسعيرة المواد الغذائية الاساسية والتجهيزات المعيشية الضرورية من التي لا يستغني عنها اي فرد قصيرة يده في مجال المال .

ج ــ تكوين مكتب يقصده الافراد للاستشارة او لمحاربة حالات الجشع او الاتيان بالمساعدات القانونية والانفاذات القضائية .

٦ ــ أن تكون حجة المستهلك ضد الجشع والتاجر والغش والمقاول وما يماثل هذا .

٧ ــ أن تكون كذلك ضابط السلامة الاول ضد مخاطر ما يتهاوى من بنيان وما يتسمم من طعام وما يقتل من اجهزة وتجهيزات ومواد ومعدات القديم منها والجديد ، والحديث منها والغريب .

٨ ــ وأن تكون قدوة في محاربة الغلاء ، وأن يكون شعارها « التبذير عدو المستهلك والتوفير صديقه » . وأن تدرس القوم هذا .

٩ ــ وأن تكون معلم الجميع بأن الكل خاضع للحقوق والالتزامات . بما في ذلك مطابقة قوانين واشتراطات البلد ، ولكل من هو طرف : البائع والمشتري ، المالك والمقاول ، الحكومة والفرد .

١٠ ــ وأن تكون اهلا للمسؤولية وذات حقيقة وجود ملموسة عند المواجهة الصريحة للتجربة العينية .

التلفزيون بين فلسطين و"دالاس"

بقلم : حمد محمد المرعي

ان الذكريات مع التلفزيون تعود الى أيام اكتشافه عندنا ، عندما كان بلونين وقناة واحدة فقط . ايامها كان رقيقا ومسليا ، وكنا ننتظر باشتياق بدء برامجه ونتحسر عند انتهائها . يومها كان مختصرا وخاليا من تعقيدات الحياة والوجود والوجوه المعاصرة .

أما اليوم ، فقد اختلط الحابل بالنابل : ساعات طويلة ومجهودات كبيرة ، وميزانية موسعة ، وعقول (بصيرة !!) و... وحشا رهيبا في البيت وفي المجتمع : يفاجيء ويخاف منه الكثير ، ويفرح له ويشقى به الكثير .

لقد سميناه بـ جهاز اعلامي — وصدقنا هذه التسمية ، وحالفني الحظ لاسعد بمشاهدة تاريخنا العظيم وصولاتنا وجولاتنا في ميدان « الشعر الجاهلي » في ديوان « مجالس العرب » ، في اول امسية لاحدث دورة لهذا التلفزيون . وقد كان برنامجا جيدا لانه يعيدنا الى كل ما نتغنى به من شروق الشمس الى مغيبها — واحيانا الى ما بعد المغيب .

وعندها اخذت أقارن : كيف مع تواجد تلك العقول (البصيرة !!) في هذا الجهاز الاعلامي ، ان يحصل خطأ ليس فنيا ، ويعرض مسلسل « دالاس » — الشيق والمهم والمريح من عناء وشقاء اليوم ، في سهرة على برنامج . ويعرض على البرنامج الاخر ، وفي نفس الوقت ، أول وثيقة تاريخية لاسطوانة قضيتنا الوحيدة ، مصادفا ذلك ذكرى تشييع أول جنازة لقطعة من اراضينا في التاريخ الحديث . واكثر من ذلك ، ان يكون هناك أصرار عنيد بأن يتتابع هذا في ثلاثة اسابيع متتالية وبنفس المنوال .

وبالطبع ، فقد كان برنامج القناة الاخرى ناطقا باللغة الاجنبية ، وحيث ان عندنا الكثير (والمهمين نسبيا) من الناطقين بهذا اللسان ، والذين يجب ان نعطيهم بعض المجال في اعلامياتنا (الضرورة لا تجيز كل هذا المجهود للمحليين) ، فان كل واحد منهم حول لهذه القناة — لابس « الاكو والماكو » من مشاهدة ، ليس فقط ما تطرب له النفس من حلوات وجميلات « دالاس » ، بل والاخراج البديع والانتاج الرفيع والحبك المرضي . فضلا عن ذلك التعلم والتثقف والتآلف لما نحن بصدده من اعلام .

واذا ما كان قد سبقنا البعض بقولهم ان هناك الكثير من امتيازات المصالح في التلفزيون . فان هؤلاء قد كذبناهم . أما من قالوا ان التلفزيون بقناتيه يدار من قبل منصب سياسي ، فاننا سنحاول فهم مغزاهم . أما انه لا يفرق بين النور الاخضر والنور والاحمر ، فهذا لا شك حادث مروري مفزع في السياسة المحلية .

كلمة في دوام يوم الخميس

بقلم : حمد محمد المرعي

واقع الحياة عندنا ، يلح على الغاء دوام يوم الخميس .

وقد أثير هذا الامر على مستويات مختلفة وفي أوقات متكررة . ولاقى الامر القبول لدى البعض باعتبار ان دوام الاربع ساعات ليس هناك ما يبرره اضافة الى ضرورة تمديد العطلة الاسبوعية (حتى يسترد المجتهد والنشيط إنفاسه) . واعترض البعض الاخر على الامر واشار الى عنصر « الاستغلال » وان معظم الموظفين حاضرا يتغيبون يوم الخميس (لتطويل عطلتهم السفرية) والغاء دوامه يعطيهم المجال لضم يوم الاربعاء وهلم جرا .

واذا اعتبرنا ان المعاملات الشخصية ، في عصر التطور المحيط بنا ، من تصليح دراجة او بنشر الى شراء تلفزيون أو بناية ، تتطلب الاهتمام والمتابعة الشخصية والعقلية ، والاخذ والرد والمراجعة ، والانتظار مما تحتمه تطلعاتنا للانجاز . واذا ما اعتبرنا كذلك ان هناك الكثير من الموظفين ممن تتطلب وظائفهم المتابعة بعد الظهر ، من اجتماعات أو مناقشات أو تطلعات الى الخلوة للتركيز في العمل بعيدا عن التلفونات والمراجعين والزائرين والمتطفلين والمتوسطين وغيرهم . واذا ما اعتبرنا أيضا ان الكثير من هؤلاء لا يتوفر لديهم الخدم الشخصيون من سواقين ومراسلين ومخلصين وغيرهم ، فانه لا شك يستنتج ان الغاء دوام الخميس يؤدي الى :

مردود اقتصادي ، قد يحسب بالملايين ، نتيجة اهتمام الموظفين بأوقات وظيفتهم وتقليل انقطاعات العمل للاسباب الخاصة . كما يؤدي الى مردود وظيفي نتيجة استمرارية العمل في الوظائف المهمة ، ومما تتطلبه العودة المسائية . ناهيك عن المردود الاجتماعي والنفسي والترفيهي ، وبعض التوفير في المجهودات والطاقة والخدمات ، والتجمع العائلي يوم الجمعة ، والتي يجب أن تكون عطلة بمعنى الكلمة .

مشاهدون بمسرح لعبة البقاء

بقلم : حمد محمد المرعي

الغرب ، منطقه القوة ، وانسانيته المادة ، وعدالته اللؤم ، واسلوبه الشراسة . واسرائيل خلقها الغرب ، ونصرها العرب بطرق مختلفة . والعرب نسوا دينهم وتاريخهم وقوميتهم . واصبح اسلوبهم الاستعطاف والاسترحام . وخاصيتهم اذلال النفس باسم الانسانية . وتراهم في وضح النهار يحسبون العدو صديقا . بل اكثر من هذا أصبحوا مثل الذي يكذب على نفسه تكرارا حتى أخذ يصدق بما به يتفوه . والعرب ... لهم في الكلام باع وذراع . وعندهم الاستعداد المتواصل لتلقي اللدغ . ولديهم طول نفس في تقبل هزائم الروح والجسد .

ان ما يؤخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة . والعدالة تتطلب احيانا حد السيف للاتيان بها . هكذا امرت الشريعة ، ولهذا وضع القانون . والعدو لا يحارب (بالفتح) الا بسلاحه وبأسلوبه . وهذا هو المبدا الازلي وكذب من قال غير هذا .

لقد وقفنا معهم عام ١٩١٤ ، واصبحنا واذ بخنجرهم مغمدا في ظهرنا . ووقفنا معهم عام ١٩٣٩ واضحينا واذ بمشرطهم داخل احشائنا . وما زلنا نقف معهم ،وامسينا على ليل طويل تتخلله الضربات الواحدة تلو الاخرى . ولم ولن تكف اياديهم عن صفعنا ذات اليمين وذات الشمال . وحقا وحقيقة انهم انبتوا فينا مرضا يسمى « الانصياع » . ويصرون على ايهامنا ان فيه علاجنا . ولم ندر ان هذا المرض لا يشفى منه عليل : وخاصة اذا ما تأزم .

في عام ١٩٥٦ ، كدنا ان نخنق اعداءنا ، وحققنا بعض النصر (في معركة ؟) ولكن ليس بحد السيف . وكانت تلك احدى زلات القدر . وفي عام ١٩٦٧ ، ولولا يقظة مخلوقة عدونا ، ومسارعتها باحتلال اراضينا ، لوقف عدونا معنا حفاظا على مصالحه من الضياع ، وما رده الا اننا قد تخلينا لمخلوقته عن كل شيء ولم يخسر عدونا شيئا ، لان مخلوقته هي بالحق والصحيح سيدته .

وحدثت زلة اخرى عام ١٩٧٣ وخنقنا عدونا باستخدامنا جزءا ضئيلا من سلاحنا . ولكن لم نستطع تحقيق النصر النهائي . لاننا لم نستطع المثابرة . وحتى النصر اصبح طي النسيان لدينا . وما ذكرته ليس له الا دلالتان :

- ان الغرب لن يكون معنا ما دامت اسرائيل على الوجود . واسرائيل هي الكل بالكل . وعليه ان لا نخادع انفسنا بأن الامر هو مجرد اقناع بأن حقوقنا (مغتصبة ؟) ... ونتأمل بالانتظار مخرجا .

- ان الله لا يغير ما بنا ما لم نغير ما بأنفسنا . وانه لخطأ فادح ان نتعلم ونتثقف ونتدين ونتسمى بالكثير من الصفات ، ونتهاون في الاصرار الفعلي باثبات ما نتغنى به .

ويشهد الله اننا نعطيهم النفط ونشتري بمردود سلعهم ، مما يعني ربحا مزدوجا لهم وخسارة مزدوجة لنا . وليعلم الخلق ان صحفهم التي تكيل الاهانات والمغالطات يوما بعد يوم ، بكل شكل من الاشكال ، وبدون انقطاع ، يدعمها الكثير من اعلاناتنا المنشورة بها، انها حقا لمنتهى السخرية . ولنتذكر ان ما نمارسه من مقاطعة لمصر ، وما نضيعه من وقت حول ما اذا كنا نرضى او لا نرضى للاجانب باقامة سفاراتهم في القدس او تل ابيب ، ما هي الا شكليات وتسلية السن واقلام، وارضاء لانفسنا الضعيفة ، ولا ننس ان ما هو مطلوب منا عمله هو الذي لا نعمله

وها هو الغرب ، يكيل الاهانات والصفعات ، وينادي بشيء ويعمل شيئا آخر . ويطبق معنا اساليب لا يطبقها مع الغير ، حتى مع اعدائه ، ولا نلومه في هذا لاننا عرب . ولاننا عودناه بمزايا عروبتنا . وها هي اسرائيل تضرب الجميع بعرض الحائط . وتدوس على انوف الغرب والعرب سواء ، وما هذا الا لانها مطبقة للمبدا الازلي . وبه تعبث بنا فسادا بالاربع جهات .

وها نحن العرب ، نفرح انفسنا بقراراتنا واحتجاجاتنا . وتجدنا نصفق لفلانة الممثلة عندما تتفه قضيتنا ، وتنهار دموع الغبطة من اعيننا عندما يه « فلان » بحاتمنا ، ونهلل ونزغرد عندما تنقل وكالة انباء او تكتب صحيفة عنا (وعادة ما يكون هذا على هيئة جزء ضئيل معنا مقابل الكبير ضدنا) ونتجاهل ان الاصدقاء لا يشترون ، بل يكسبون بما نفرضه من شخصيتنا وكرامتنا ونتجاهل ايضا اننا هيأنا لاصدقائنا كل المبررات ليشمتوا بنا .

وتمر الايام تتلوها السنون واذا بحقوقنا (المغتصبة ؟) اخذت تتضاعف حجما ووزنا . وكأنها حساب وديعة لدى احد بيوت المال . واذا بنا نكهل اجيالنا ، الواحد بعد الاخر ، بما نخلفه من تركة وميراث . ونقول ونكرر ، اننا نعرف الطريقة والاسلوب المطلوب اتباعه . ولكن كذلك نعرف من نحن . مجرد مشاهدين في مسرح لعبة البقاء .

ضريبة النمو

بقلم: حمد محمد المرعي

آن لنا أن نسأل انفسنا بصراحة : هل نحن مكلفون بدفع ضريبة النمو بكل الطرق والاساليب ، ليس من عرق الجبين فقط ، بل من عرق النفس واحتراق الاعصاب وعلى حساب الكرامة الانسانية والعلاقات الاجتماعية .

لا اعني بضريبة النمو متاعب الحياة اليومية مع مشاكل السير ومخاطر المرور واوضاع الشوارع والطرق ، وانخفاض القروض وتضخم التسهيلات ، ومشاكل المستهلك وغلاء الاسعار .

كما انني لا اقصد بها انكماش الاخلاقيات في مواجهة الغزو المادي لكل قطاعات الحياة ، ولا انشغال الجميع بالركض وراء الاسهم والقسائم ، ولا حتى ظواهر الجشع والغش وموت بعض الضمائر وتغطرس موظفي الحكومة في معاملة المراجعين .

كل هذه المشاكل والمعاناة اليومية على ضخامتها ليست هي ما اعنيه بضريبة النمو ، ولا غيرها من المتاعب العصرية المتمثلة في انقلاب حياتنا راسا على عقب ومن فوق الى تحت ، من خلال حالة التخبط العامة التي تتخلل سلوكنا اليومي ، ومن خلال اختلاط الحقوق بالالتزامات ، وقلة الانتاج بالرغم من ضخامة الاعمال ، والتعرض المستمر للاهانات وتعكير المزاج بسبب ودون سبب ، بعد أن اصبحت البساطة « سطحية » ، وزاد عدد الابرياء من ضحايا حوادث غياب المسؤوليات والضمائر الحية .

كل هذه الظواهر على خطورتها وضرورة عدم التساهل بشانها ما هي الا نتائج لمسببات اخرى اساسية . فهي لم تحدث عفوا او بمحض الصدفة ، لكننا نحن الذين تسببنا في حدوثها بعد أن عجناها وخبزناها واعددنا طبختها بأنفسنا دون أن ندري الى اين تقودنا والى ماذا تجرنا .. الى الارتفاع ام الى الحضيض .. الى القمة ام الى السفح ..؟

لا أحد يدري .. فالكل يلهث ، والكل قلق ، والكل جائر ، والكل لا يكلف نفسه مشقة التفكير ، لان عدم التفكير افضل من وجوده واكثر راحة واسهل اسلوبا .

لم يعد لدينا وقت لانفسنا ، فكيف يكون عندنا وقت للاخرين . لم نعد نتذوق الحياة ونتمتع بها .. حتى القراءة اصبحت وبالا وعبئا على النفس ، بعد ان انغمسنا في تعاطي المهدئات والمسكنات : المال والمركز والجاه والثروة والركض وراء ماديات الحياة .

كلنا يكتفي بالتحسر على الايام الخوالي ، التي مرت وولت ولن تعود . ولكن الى متى سنظل نسدد ضريبة النمو هذه .. والى متى سنستمر في هذا الركض الاعمى على حساب كل ما هو صالح فينا ؟ سؤال لن يستطيع أن يجيب عليه سوانا ، مثلما كنا انفسنا السبب في حدوث كل الظروف التي ادت اليه وادت بنا الى ما نحن عليه .

الاقتصاد الكويتي للداخل أم للخارج؟

بقلم : حمد محمد المرعي

عملية التطور والتنمية لمشاريع التجارة والعمران والصناعة والخدمات في دوران مستمر . هذا الدوران قد يكون عاملا ايجابيا لولا السرعة المذهلة التي يتحرك بها ، والتي تأخذ بالانفاس بما لا يسمح في بعض الاحوال بالتقييم أو التقويم أو التراجع ، الامر الذي يؤدي الى نتائج ضارة بالتنمية غير المتوازنة ، التي اساسها ومنبعها الحقيقي هو النفط المتدفق أو ثروتنا الوطنية الوحيدة .

وليس هذا كل ما في الامر . لكننا تحولنا الى سوق يرتع فيها الاستهلاك المطرد والجشع البائن الى ابعد الدرجات ، حتى اصبحت تساورنا الشكوك .. الى اين سيقودنا كل ذلك ، والى أي حد سيستنزف ثروتنا الوطنية .

لا يختلف اثنان على ان دائرة المال اصبح عطاؤها للخارج اكثر من عطائها للداخل . وهذا ما يسمى بقوة الطرد المركزية للعجلة . واذا كنا قد تعودنا على أن نرتع تحت هذه المظلة حاضرا ، فمن الواجب أن نجتهد في تكوين سياج قوي القوائم يضمن استمرار بقائنا في المستقبل ، في خضم محيط هذا العالم الذي بدا يأكل بعضه البعض . كذلك علينا ان نضع نصب اعيننا الالتزام بأن ما نتصرف فيه باسراف وتبذير في وقتنا الحاضر هو احد الحقوق الاساسية لاجيالنا المقبلة . فالمال زائل ، والنفط ناضب ، والحياة تتغير ، ومكونات الاقتصاد تتغير ، وكل شيء له حدود .. رضينا أم ابينا .

لا أجد في الحاضر اية دلائل قوية تفيد بأن عندنا المدخرات أو المقومات الكافية التي تضمن مستقبلنا ، فضلا عن ان تجعلنا قوة في هذا العالم (بدون النفط) ، او تسمح لنا بدور متواضع في سياساته . وعلى ذلك فان من الاهمية بمكان أن نأخذ ذلك في الاعتبار في موازين حساباتنا واقتصادنا . كما ينبغي ان نهيىء بعض الوفرة ، باي شكل كانت ، لاجيالنا المقبلة وخاصة اننا تركنا الكثير من اعمال الاصلاح لتقع على اكتافهم .

كل ذلك يتطلب بشكل رئيسي ايجاد هامش متسع بين الموجودات والمصروفات من جهة ، مع العمل بنظام الضرائب على المصروفات غير الاساسية من ناحية اخرى ، واخيرا وضع ضرائب على الاموال الخارجة من البلد ، خاصة الى الدول الاجنبية ، والتي يكون مصدرها الشركات الموردة للاعمال والمواد وغيرها .

وعندما ندقق النظر ، ونظرا لاننا بلد مستورد فاننا نجد ان راس المال والفائدة يذهبان لتقوية اقتصاديات دول اخرى . ولا يتبقى عندنا الا البناء او المواد الآيلة للتلف او الاستهلاك الحتمي حاضرا او مستقبلا .

ان ما يتراءى لنا اليوم ليس الا حركات تنمية ، وتحرك اموال ، لكنه ليس اقتصادا بمعناه المتخصص والمتكامل .

تشغيل الأحداث في غياب الرحمة

بقلم : حمد محمد المرعي

منذ قيام الثورة الصناعية قبل ثلاثة قرون ، والنداءات الانسانية قائمة لمنع استخدام الاحداث دون الرابعة عشرة من العمر كأدوات لاشباع الجشع الصناعي التجاري .

ونتيجة لذلك ظهرت التشريعات والقوانين واللوائح الرادعة والمعاقبة لاصحاب العمل اذا هم خالفوا هذه القاعدة الانسانية . واصبح العرف الدولي يعتبر استخدام الاحداث في العمل بالصناعات والورش واعمال البناء والانشاء وغيرها من الاعمال الخطرة والقاسية جريمة جنائية واجتماعية وانسانية .

اما في الكويت ، وبرغم ان قليلين منا هم الذين يذهبون بانفسهم الى الورش العديدة لاصلاح سياراتهم او انجاز اية اعمال او انشاءات ، بسبب اعتمادنا على السائقين والمراسلين ، الا ان الملاحظ هو شيوع ظاهرة عمل الاحداث في تلك الاعمال والورش .

وقد يقول قائل ان هؤلاء الاحداث ليسوا كويتيين فما شأننا بهم . لكن الذي يقول هذا القول ليس بانسان اولا . ثم انه ثانيا وككويتي ينبغي الا يقبل استغلال ظروف بعض الكادحين استغلالا دنيئا على حساب انسانيتهم ولحساب مصلحته الشخصية .

هناك قانون كويتي وعالمي يمنع هذا الاستغلال اللا انساني . لكن المهم هو التطبيق . واذا ما كانت هناك صعوبة في المراقبة والتطبيق ، فانني لا ارى الا ان يكون المواطن مراقبا بنفسه لنفسه، اذا لم يكن لعوامل انسانية، فلاسباب اخرى مهمة تعود بالفائدة على المواطن ذاته :

— اذا لم يكن لدى صاحب العمل رحمة باولاده او من يستخدمهم ، فكيف تتوقع منه الرحمة على حيك وحدك ووقتك .

— انك لا تستطيع مساءلة الورشة او الكراج قانونيا عن ضمان العمل اذا ما قام به بموافقتك احد الاحداث .

— وحتى ان كنا في جنازة الضمائر ، فكيف ترضى باعمال يقوم بها احداث لسيارتك او بنائك ، مما قد يضر بسلامتك او حياتك .

ان الانسانية والواجب ، والمصلحة الفردية ايضا ، تلح علينا بعدم التعامل مع هذه الظواهر . والحدث ما هو الا زهرة يانعة ، يجب علينا تربيتها واحترام نموها ورعايتها بكل الطرق .

آن الأوان (١)
أميركا الأمس واليوم

بقلم : حمد محمد المرعي

بالامس .. أو بالضبط في مثل هذه الايام منذ عشرة أعوام مضت ، كانت محطات الوقود تعطي الهدايا والجوائز ، وتنشر الدعاية والاعلان .. وكانت كريمة في صرف البطاقات البنكية كوسيلة لتسويق وترويج منتجاتها .

وكان الواحد ، من زيادة الترف ، ورخص اسعار الوقود ، يأخذ صديقته بالسيارة في نزهة لمسافة ٤٠ كلم من أجل تناول قطعة من « الهامبورغر » . وكانت السيارات فارهة تحليها قضبان الكروم المزدوجة ، وكانت الطائرات تقلع بنصف حمولتها في رحلاتها الجوية . ولم يكن ذلك ازدهارا ، بل كان تبذيرا وامعانا في الترف الى أقصى الحدود .

●●●

واليوم .. اصبحت صورة اميركا لا تتمثل فقط في طوابير السيارات التي تلتف مثل الثعابين حول محطات الوقود ، ولا في بروز الخاصية الاميركية الاصيلة : الشراسة والنهش والانانية ، فحسب ، ولا في العودة الى عهد الغاب من المشاجرات بالايدي واستخدام سلاح الحجارة وسلاح البنادق والاضطرابات في كل مكان في هذه الامة المتمدنة المتحضرة ، ولا في عرض الفتيات لانفسهن على مشغلي مضخات الوقود للحصول على تسهيلات بالواسطة ! بل ان الثقة ايضا بين الحكومة والشعب انعدمت من حيث تأكدت الخصال الحميدة لدى المسؤولين للاستمرار في مناصبهم ، ولدى المواطنين المرتبكين فيما يخبئه القدر لهم . ووسط ذلك كله تأكدت عضلات عصابات الشركات ذات النفوذ المسيطر .

ان هذا لا يبين الا مقومات مجتمع وحضارة اميركا الزائفة .. ناهيك عما يسمى بوضعها القيادي الدولي .

فمن المعروف ان مخزونها لم يتغير في هذه الفترة ، بل ان انتاجها قد ازداد ، وتنوعت مصادر الطاقة البديلة والمستوردة . لكن الذي تغير هو ان البديهية الازلية « بأن كل شيء معرض للنفاد » (والتي لا شك انها كانت خافية عن تلك الامة القوية) ، قد تأكدت الان . والذي تغير هو ان بعض الشعوب احست بحقوقها واخذت تضع النقاط على الحروف في هذا الصدد .

●●●

ان منظمة الاوبيك تستحق الشكر الكثير على ما تقوم به نحو الانسانية ، لكن اميركا لم تتعلم الدرس عام ١٩٧٣ ، بسبب زهوها وغرورها حينذاك وضعف المنظمة يومها . لكن ها هي فرصة أخرى ، قد تكون اخيرة ، لتعيد اميركا تقييم سياستها وترتيب أولوياتها ومراجعة قيمها ومفاهيمها ، ومن ثم لتأخذ بعمل التقويم الضروري ، لتتمكن من اللحاق او العودة الى المقومات الانسانية البشرية الطبيعية السليمة ، وليست الخرافية او الهزلية او السطحية .

●●●

هل من احد يشك في هذه الخدمة التي تقدمها الاوبيك عموما والعرب خصوصا نحو الحرص على تقييم مفاهيم المعيشة العالمية ولو بطريق غير مباشر . وهل ينكر احد ما لقضية فلسطين من اثر كبير على كل ما هو حاضر في هذا المجال .

آن الأوان (٢)
العرب والقلم الغربي

بقلم : حمد محمد المرعي

لمدة اكثر من خمسة عشر عاما ، ظللت اتابع بنشاط وتعمق ما تنقله الاقلام الغربية ، خاصة الاميركية منها ، عنا نحن العرب . وكان واضحا ما فيها من لف للحقائق وتشويه للوقائع ، ودس وتزوير ، سياسيا كان ذلك ام اقتصاديا ، حضاريا ام اجتماعيا .

وهذه حقيقة يعرفها الكثيرون حتى ممن يقراون تلك الكتابات . لكني اجريت مقارنة — ولو انها كانت سطحية — عما كتب خلال الثلاثينات والاربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات ، وخرجت بشيء واحد لا يمكن الا ان يكون حقيقيا ، وهو ان الفترة التي يكون العرب فيها مترددين او مغلوبين على امرهم ، تكون سياط الاقلام السمع ، لا سيما كلما دخلت في الصورة مصلحة الغرب او اميركا او اسرائيل ، وبالاخص بعد دخول اسرائيل لواقع المنطقة العربية .

ويجب ايراد حقيقتين هنا :

اولهما : انه لا شك اننا خاملون لاقصى درجات الخمول ، حيث اننا لا نستغل الفرص لاظهار الحقائق ، برغم ان الفرص كثيرة ، فضلا عن ان نبذل اقل مجهود للتصدي المطلوب ، ولو عن طريق الرد البسيط .

ثانيهما : ان هناك الكثيرين من قراء الكتابات الاميركية ، سواء داخل اميركا او خارجها ، ممن لم نوفر لهم بديلا عما يقراونه . ولا لوم عليهم حيث انهم ابرياء مما دس لهم .

● ● ●

لكن الغريب ان هذا يحدث بعلمنا ومعرفتنا . والاغرب من ذلك اننا لسنا الى هذه الدرجة مغلوبين على امرنا ، حيث اننا ما زلنا نتنفس ، كما ان الباب ما زال مفتوحا للكتابة في اوساطهم ، او استخدام اصحابنا الاجانب العاملين في منطقتنا ، او على الاقل توفير الفرصة والدعم لهم . كذلك من الممكن استئجار ، ان لم يكن شراء ، الاقلام وحتى الاوساط ، ولا اقول تسخيرها ، بل تزويدها بالدعم والمعلومات والادلة والحجج المبينة للحق من الباطل .

● ● ●

اذن من الممكن ان نكون نحن السبب ، حيث ان الطريق والاسلوب ميسران ، ومخطىء من قال غير ذلك عما يخلق هناك من جو مشوش حولنا ، ليس ضارا بنا فقط ، بل بمن هم خاضعون لذلك الجو من الذين لم نيسر لهم الفرصة التي يتاملونها منا لابداء الحقيقة .

ولهذا فان أولى خطوات الدفاع العربي هي ازالة

— البقية على الصفحة ١٥ —

آن الاوان

هذا التشويش على السراي العام العالمي ، واتخاذ التدابير اللازمة فرديا او جماعيا او حكوميا لتحقيق التوازن في مواجهة التضليل الغربي ومن ثم التغطية على ما تقوله القلة المأجورة او الجاهلة .

كما انه من المهم اجراء المقارنة بين المقابلات الصحفية المتبعة مع الغير وتلك التي نتم معنا واستخدامها كاشتراط في عدم اعطاء فرصة المقابلة ما لم يكن المنطق والاسلوب والهدف متوازنا .

اقول هذا وانا على ثقة كبيرة بأن الكثيرين منا ممن يقراون للاقلام الاميركية واقعون — مثلهم مثل الشعب الاميركي — تحت سلطان عصابات تلعب ذات اليمين وذات الشمال .

وقد آن الاوان لنا بان نبدا بتكوين عصبتنا لاظهار الحق ودحض الزيف ، وان لا نعتمد فقط على ما اقر في منظمة اليونسكو بشان الاعلام في دول العالم الثالث ، لان ما تطرقت اليه هنا هو شيء خاص بنا وحدنا .

وانا على اتم استعداد ، اذا ما طلب مني ذلك ، ان ابين ايسر الطرق واكثرها فعالية لتحقيق هذه الغاية . فقد آن الاوان كي يكون كتابنا ومحللونا مرآة لنا ، ليس في صحافتنا فقط بل في صحافتهم .

آن الأوان (٣)
الغرب والنفط العربي

بقلم : حمد محمد المرعي

ثلاثة امور رئيسية لم نعالجها نحن العرب بالتركيز والبلورة المطلوبة ، سواء في قراراتنا او سياساتنا او ردود افعالنا ، بمستوياتها ومناسباتها المختلفة ، في معمعة حرب الطاقة بين البلاد العربية المصدرة للنفط والصناعية المستوردة لـه .

● اول هذه الامور هو الاستغلال السيء من البلاد الصناعية ، لموارد النفط العربية منذ الثلاثينات الى اواخر الستينات ، عندما كانت هذه البلاد تتحكم بالانتاج النفطي الذي لم يكن محدودا ، وكانت تشتريه بسعر ابخس من البرسيم ، برغم ان مخزونها كان اكثر من مخزون العرب ، الى جانب ما لديها من موارد الطاقة البديلة بانواعها الاساسية الاربعة وفروعها . كما انه كان تحت يدها ما يشبه الاكتفاء الذاتي لجميع المتطلبات والوسائل المعاصرة الاساسية والتكميلية الحاضرة والمتطلع اليها . لكن الدول الصناعية لم تهتم وقتها ، أو الان بمصالح الغير !

بل ان تلك البلاد المستوردة وصلت الى حد الاسراف غير المحدود في الرفاهية والازدهار وتيسير المعيشة بواسطة التنمية والصناعة والتقنية، مما حدا بها الى ان تسأل نفسها في النهاية : الى اين ... الى متى ... بالنسبة لكل ما يجري من انقلاب في الحياة البشرية وقيمها ومفاهيمها . ومما اضطرها ايضا الى الاهتمام في مطلع هذا العقد باتخاذ مبدأ المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وسلامة العنصر البشري ومحيط معيشته . ومن هنا بدأ الحد من الاسراف في استغلال موارد الطاقة الوطنية لديها . ومن هنا ايضا بدأ العمل على تجنب استخدام انواع كثيرة من موارد الطاقة نتيجة اضرارها الجانبية ، ولم يكن ذلك نابعا باي حال من الاهتمام بالبشرية العالمية .

لقد منحت تلك البلاد الفرصة عام ١٩٧٣ لاعادة تنظيم امورها لكنها لم تستفد من الدرس . ومع ان العرب نفذوا عملية رفع اسعار النفط صدفة « رمى شجرة واصطاد ارنبا » بسبب حرب اكتوبر انذاك ، الا ان العالم الغربي ، بثرائه وغطرسته ، لم يتعلم من ذلك الدرس ، وانما اعتبر الامر غير جدي ، لاعتبارهم كل ما يصدر عن دول العالم الثالث ما هو الا سخرية !

كان عليهم ان يتعلموا وقتها ، وهم الشعوب الواعية المتمدنة المتطورة الحضارية ، ان مادة النفط معرضة للنفاد . وكان عليهم ان يتحققوا من ان توفير سيارتين لكل عائلة ، واستعمال الطاقة حتى في غسل الصحون ، واقلاع الرحلات الجوية المتكررة بنصف حمولتها وباستمرار ، والنزهات البرية والخلوية ، واعمار هوليوود وازدهار ميامي .. كل هذا لم تكن له فائدته الكبيرة على الانسانية !

● ● ●

● اما ثاني الامور التي لم نعالجها بتركيز فهو انه يجب على العرب ان يتاكدوا — ضمن المفهوم الحضاري — ان مزودهم الوحيد هو النفط . وحيث انهم في سباق مع الزمن لتامين العناصر الاساسية لبقائهم على خشبة مسرح هذا العالم المتصارع ، فان هذا يتطلب منهم ، باي منطق كان ، ان يتحققوا بانهم ما زالوا في اول الطريق ، وانه ليس في جعبتهم سوى تركة من التخلف والقصور والحقوق المسلوبة الكثيرة والكبيرة التي يجب التغلب عليها : من بناء اقتصاد ووضع استراتيجية وتامين امن واحياء حضارة وترتيب اولويات . وهذه تتطلب فترة اطول من الفترة المقدرة لنفاد النفط ، خاصة فيما يتعلق بالامن الغذائي والتنشيط العسكري والتطوير التقني دون المساس بالمبادىء والقيم .

وقد اثبتت التجارب ودلت التوقعات على ان العقود الزمنية المقبلة ستكون عصيبة وقاسية ، بحكم ما هو واقع الان من تحركات وعوامل اقتصادية وتيارات سياسية وحضارية . ولست بمخطىء ان قلت انها تماثل مرتين ما حدث في الحرب العالمية الثانية بدون السلاح والمواجهات التقليدية المعروفة في الحروب .

ان حركات التنمية السائدة في عقدنا هذا ليست الا عبارة عن مشاريع او مبان او استثمارات تصبح خاوية او ذاوية في حالة دخولنا عالمنا هذا في عنق الزجاجة ، الذي لا بد سيقابلنا لا محالة .

● ● ●

● يبقى ثالث الامور التي لم نضعها نحن العرب في حساباتنا بالاهمية الكافية . فبرغم التضحيات التي قمنا وما زلنا نقوم بها عن قصد او عن غير قصد ، والاستغلالات السابقة والجارية لحقوقنا ، فانه حتى الان لا ينظر الينا العالم النظرة المطلوبة والتي تضع في الاعتبار لما لنا من وزن حضاري او استراتيجي خاصة ان الدول الصناعية تسبقنا في مجال التقدم ونحن نحاول اللحاق بها .

والدليل على ذلك موقفهم من قضية التبادل التقني الذي نطالب به ، وموقفهم بالنسبة للطاقة الذرية مثلا ، هذا الموقف المزدوج .. فهم يدعون الى الحد من انتشارها رافة بالانسانية ، بينما هم الذين اكتشفوها واستخدموها لتدمير شعوب بريئة ، وهم لا يزالون يجربونها ويطورونها ، ويحظونها عن طريق الدس الى اعدائنا .

ويجب ان لا نشك في انه سوف يجيء يوم تكون فيه ثروتنا قد نضبت . وسوف يقولون لنا انذاك : ولماذا لا تعودون الى الجمل ؟ وحينها لا اعتقد انه سوف يكون عندنا حتى الجمل !

ان ما نصدره من نفط لا ينفع الا عجلة الصناعة الغربية ، اضافة الى اننا نشتري بغالبية مواردنا المالية سلعهم ومشاريعهم . والصناعة سلسلة لا تنتهي ، واذا ما دخل فيها عامل الربح وحب الكسار والتحكم وتكوين محاور قوى ذات مخالب يصعب كسرها ، فانه يكون من الاستحالة ، ونحن على وضعنا هذا ، ايجاد الموازنة والتوازن الحق بما يؤدي ليس لنفسه البشرية كما تنادي به امة الغرب ، ولكن لنفسه من هضمت حقوقهم لفترة طويلة من امة العرب .

لقد آن الاوان لنا كي نعطي كل الاعتبار لابنائنا واحفادنا ، ولسنة عقود مقبلة على الاقل ، لان النفط ليس فقط غاليا ونفيسا ، بل انه ذخرنا الوحيد في المستقبل وما يخبئه القدر في احوال العالم المقبلة .

آن الأوان (٤)

العرب بين أميركا وأوروبا

بقلم : حمد محمد المرعي

اصبح في حكم الضرورة التاريخية والقومية ، في مرحلتنا هذه ، أن نحاول قراءة ما بين السطور ، وأن نبدأ بالتنجيم من المستقبل ، ونطالع المؤشرات الثابتة والمتغيرة ، لاستقصاء ما علينا الاستفادة منه بشأن المفاضلة في علاقتنا مع كل من أميركا واوروبا .

● فأميركا عصبة من الولايات والتجمعات والجمعيات والشركات وخليط الجنسيات ، وهي دخيلة على مسرح السياسة بحكم الفرصة والصدفة اللتين هيأتهما الحرب العالمية الثانية ، وما تم خلالها من تسابق في خلق معسكرات قوى عالمية ، وما تبلور بعدها من أفلاك سياسية .

وهي جديدة على التاريخ ، خالية من الحضارة ، وغريبة على السياسة العالمية وعلى مقومات العلاقات الدولية واصولها ان كان لها أصول ، فهي تكمن في اوروبا . وسياستها العليا ليست مبهمة كما نعتقد . اذ ان الابهام يتضمن توفر عناصر الرؤية والاتجاه لكن باطار مخفي . بينما سياسة أميركا متغيرة وملتوية ومتناقضة ، لانها ليست مبنية على اسس ومقومات تاريخية وقومية سليمة تتوفر بها عناصر الاخلاص والصدق والوضوح ، وانما توجهها تيارات المصالح التي تتحرك على خشبة المسرح ومن وراء الكواليس في وقت واحد .

ولولا أميركا لما حدثت مآسي هيروشيما ونجازاكي ، ولما خلقت اسرائيل ، ولما كانت الحرب الباردة وقضية خليج الخنازير وفيتنام وسوموزا وغيرها . ولما كان هناك تشويش مستمر على الرأي العام العالمي ، ولما حدثت المواجهات المربكة مع اهتزاز اقتصاديات وسياسات العالم .

كلمات أميركا الرنانة التي تسمعنا اياها لا تتعدى كونها كلمات ساعدت على ابرازها واعطائها الشرعية القوة الاعلامية والدعائية من خلفها . وعندما يحاول الباحث التعمق في ابعادها فانه يجد انها مجرد وصف صريح لسياسة لا تغني ولا تشبع من جوع .

وليس ادل على ذلك من ان الادارة الاميركية تضيع وقتها في اول سنتين بعد المعركة الانتخابية في التخطيط لسياستها ، بينما تضيع آخر سنتين من سنوات الرئاسة في الاعداد للحملة الانتخابية المقبلة . وليس ذلك الا لعدم وجود الاساس والواجهة الواضحة من ناحية ، وتوفر القوى صاحبة المصلحة التي تدفع بعجلة تلك الادارة من ناحية اخرى . وجوهر رغبتها يكمن فقط في لا مبالاتها لو كان كل مكان في العالم ميدان حرب ـ باردة او ساخنة ـ ما دامت مصانعها دوارة ، وسلاحها مجرب باستمرار ، وخيراتها مكفولة ، واراضيها آمنة ما بين المحيطين .

ثم ان أميركا لا تربطنا بها اية قرابة جغرافية او حضارية او مصالح جوهرية متبادلة . وليس هناك من امل في استقامتها لانها ستظل « أميركا القبيحة » لدى شعوب العالم .

● اما اوروبا فلها عراقتها وتاريخها وحضارتها وارتباطاتها التاريخية التي ليس من الممكن التخلي عنها حتى لو ارادت . كما انها تبحث اليوم عن استقرارها و « استقلالها » ، خاصة بعد حالة اللا استقرار خلال المائة ونيف سنة السابقة للحرب الثانية ، نظرا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، عبر اذابة الامبراطوريات والممالك والعديد من الانظمة الاخرى ، وما املته متطلبات الثورة الصناعية وغيرها .

بعد الحرب ، ودخول اميركا المسرح الاوروبي بشكل واساليب ومستويات متعددة ، اخذت اوروبا تدور في فلك أميركا الى مطلع السبعينات ، حيث حدث التغير الشكلي والجذري في اطار السياسة العالمية وتركيباته الاقتصادية ، ومدى التخبط في السياسة الاميركية واستحالة انتظامها مع التطلعات الاوروبية اختتاما بأزمة الطاقة .

لذلك بدأت اوروبا تحاول الاستقلال عن المحاور الاخرى والعاب «الدومينو» بعد أن ادركت اين وكيف تكمن مصالحها ، وبعد أن قررت تجنيب اراضيها ان تكون حلبة تصارع واقتتال ، لا ناقة لها فيها ولا جمل ، بين الاميركان والروس الى جانب رغبة اوروبا في ان تستمر عملية استخدامها كادوات لمصالح القوى الكبرى ، وتحققها من أن وضعها الحاضر ليس فيه اي نفع لها ما لم تعيد النظر في واقعها الجديد باطار المتغيرات العالمية .

وعلى ذلك فاوروبا حاليا تبحث عن الاصدقاء ، متخذة في الاعتبار الواقع العالمي المعاصر والخلفيات التاريخية له .

اوروبا تربطنا بها القرابة الجغرافية والحضارة ، اخل التاريخي الطويل والمصالح المتعددة والمتنوعة ، والجوار الحتمي والتقارب في المفاهيم والقيم والمؤثرات الاجتماعية ، اكثر من أية منطقة أخرى .

● ولهذا كله علينا أن نضع اوروبا في مصاف الدول الصديقة ، خاصة انها اثبتت في كثير من المرات رغبتها في ذلك . ولست هنا متحدثا عن الاستثناءات التي تقوم بها بعض الدويلات غير ذات الشأن ، لان هذه الدويلات يمكن معالجة امورها موقعيا ووقتيا .

اوروبا تفهمنا كثيرا ، ونحن نفهمها اكثر . فالاوروبيون لا يريدون أن يكونوا حلبة نزال بين الدول القوية المتصارعة ، ولا يريدون أن يدوروا في فلك سياسة الغير ، حتى لا ينقص ذلك من استقلالهم ، أو يهبط من تطلعاتهم القيادية .

والفرصة متاحة امامنا الان لنترجم ذلك عمليا بتوثيق علاقاتنا الاقتصادية بكل من المانيا وبريطانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا وغيرها ، واعطائها بعض الاولوية في وارداتنا وصادراتنا ، مع استمرار حوارنا المشترك لتخطيط سياسة المنطقة ، ومن ثم الاسهام الايجابي في سياسة العالم . فأوروبا تسيطر على الجناح الشمالي والغربي للبحر المتوسط ، ونحن على الجناح الجنوبي والشرقي له . ومن الممكن ان تصبح هذه المنطقة طليعة قيادية في الاحقاب المقبلة ، من خلال تحقيق الامن والازدهار والاستقرار والحضارة .

ان اية دراسة متعمقة بهذا الخصوص ستقرر ان المنطقتين العربية والاوروبية مكملتان لبعضهما البعض من ناحية الموارد والثروات والامكانات والطاقات والتطلعات ، بما يؤدي بهما في النهاية الى ان تصبحا قوة حقيقية قد تعيد لهذا العالم المتارجح قيمته واستقراره وآماله .

دوام الشتاء والصيف

بقلم : حمد محمد المرعي

حيث اننا آمنا بان الشمس تدور حول نفسها ، ونحن ندور حول نفسنا ، وكلنا يدور حولها . وحيث اننا بنينا نظام التوقيت الزمني على اساس ذلك لسبب واحد هو تنظيم امور حياتنا اليومية ، فليس هناك اي عذر لعدم الاقتناع بضرورة المواقيت في الفصول السنوية مع ما يترتب على ذلك من نتائج في الحياة عموما .

وحيث اننا تداركنا ذلك بتغيير ساعات الدوام مرتين كل عام . وحيث ان هذا ليس الا تنظيما جزئيا لان الامر كله يدور حول مبدأ تنظيم الحياة اليومية نسبة الى الضوء والحرارة ، الا ان ما نعمله هو جزء من الحل اولا ، ثم انه غير اقتصادي ثانيا .

●●●

فمن الملاحظ انه في بداية شهر ابريل واكتوبر من كل عام ، يخرج تعميم يوجه القوم الى تغيير عاداتهم في النوم والاستيقاظ ومزاولة العمل ومواقيت الواجبات وغيرها .

وحيث ان هذا التغيير في العادات يخلق الكثير من الاشكالات في ادارة الاعمال والحياة بمختلف قطاعاتها ، بالاضافة الى ما هناك من اهدار لمجهودات واشغال اوقات الطباعين والموقعين والمراسلين والقرطاسية مما يتطلبها امر هذه التعاميم .

وحيث ان هناك نظاما مجربا وناجحا وليس بجديد ، وهو يجنب الكثير من الاشكالات ، ويوفر الكثير من الجهود والتنظيم .

فاننا ندعو الى تغيير توقيت الساعة ذاتها ، بدلا من تغيير مواعيد الدوام ، مثلما تفعل العديد من الدول ، بحيث تبقى عاداتنا اليومية كما هي ، بنفس توقيتاتها الزمنية ، لان المتغير الوحيد سيكون الساعة ذاتها .

يضاف الى ذلك ان هذا النظام سيوفر سلسلة تعاميم تغيير مواعيد الدوام ، وما يستتبعها من تعليق اعلانات بذلك على المكاتب وفي اماكن التعامل مع الجمهور ، بالاضافة الى عرقلة اتصالات رجال الاعمال مع عملائهم خارج الكويت بسبب تبدل المواعيد .

اننا نطالب بتطبيق نظام تغيير توقيت الساعة اعتبارا من اول اكتوبر من العام الحالي ، متوخين بذلك التنظيم والاقتصاد وحسن الادارة وعدم الميل بانصاف الحلول ، وتوفير وقت الجميع .

النهضة

٢١ / ٧ / ١٩٧٩

يوم من أيام السادات

يوزع صدقات بالدولار

٢٥ مليون إصابة عمد في العالم كل عام !

محمد المرعي

الكويت ، شأنها شأن الدول الحديثة بدأت في استخدام التكنولوجيا الحديثة منذ بداية الخمسينات وتوسعت في استخدام هذه التكنولوجيا حتى أصبحت تعتمد عليها في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولا شك في أن عملية استخدام التكنولوجيا الحديثة له فوائد كثيرة لا تعد ولا تحصى، ولكن هذه العملية لها عدة محاذير ايضا يجب أن ننتبه لها ونتخذ كافة الاستعدادات لتلافي اخطارها ، واهم الوسائل التي تكفل لنا تلافي هذه الاخطار هي تامين عوامل السلامة التي يمكن بواسطتها ان لا نعرض حياتنا الى الخطر من جراء استخدامنا للتكنولوجيا الحديثة التي هي عبارة عن اجهزة ومحركات والات نستعملها في المنزل والمصنع وفي كل خطوة نخطوها ، فهل قمنا بتوفير عوامل السلامة المطلوبة ؟..

في الحقيقة ان عوامل السلامة في الوقت الحاضر معدومة في الكويت ، ولا شك أن هذا القول له اهميته وخاصة اذا صدر عن أحد الاختصاصيين الكبار في مجال السلامة داخل البيت وفي الطريق والمصنع وكل شيء ، وهو السيد حمد المرعي رئيس جهاز البيئة والسلامة بوزارة الكهرباء والماء .

يقول السيد حمد المرعي : لا شك في أن عوامل السلامة في الوقت الحاضر تكاد تكون معدومة في الكويت بشكل عام ، وهذا ناتج عن عدم الوعي والاحساس بالمخاطر الناتجة عن استعمال الاجهزة الحديثة والمعدات التي نستوردها من الخارج والتي تسيطر على كافة نواحي حياتنا تقريبا ، وهذه مشكلة كبيرة بحد ذاتها وتنتج من عدم وجود عامل الالزام من قبل السلطات العامة للجهات التي تقوم باستعمال هذه الاجهزة ، لان العملية في الاساس هي وضع اشتراطات العمل بعد دراسة طبيعة هذا العمل ، وتعتبر هذه الدراسة من أهم المتطلبات اللازمة للقيام بأي عمل من الاعمال وخاصة اذا كانت هذه الاعمال ذات طبيعة خطرة، ونحن في وزارة الكهرباء والماء استطعنا بهذه الوسيلة ان نحقق كثيرا من الانجازات الكبيرة في تامين اكبر قسط من الفاعلية لعوامل السلامة التي أوجدناها في كافة المرافق العملية والادارية في الوزارة .

وأضاف قائلا : والواقع أنه مع ظهور الثورة الصناعية قبل ثلاثة قرون مضت وما تلاها من شبه ثورات عملية وتكنولوجية ، ابتدأت المجتمعات في وقتها تعاني من المؤثرات الصحية والامراض واصابات الحوادث المفجعة التي صاحبت ظهور المصانع ، وفي مطلع القرن العشرين ، وبسبب ما أصيب به الانسان من خسائر في الارواح والمعدات والممتلكات واتلاف للبيئة ، بالاضافة الى بداية الشعور بالمسؤولية الانسانية، فقد بدأت المجتمعات الصناعية المتقدمة تولي اهتمامها للسلامة الصناعية بشكل خاص وللسلام ككل بشكل عام . الامر الذي نتج عنه ظهور برامج التوعية بالمخاطر ووضع وسائل الحماية المتعددة وصدور الانظمة واللوائح والتشريعات ، حتى أصبحت سلامة الفرد وسلامة البيئة في يومنا هذا حق للانسان من جهة وواجب ومسؤولية عليه من جهة أخرى .

وقال السيد حمد المرعي : ومع ان المنشآت

الصناعية الحديثة والوسائل التكنولوجية الجديدة، قد تضمنت الكثير من الجهود المبذولة لتامين أكبر قدر ممكن من السلامة ، الا ان تلك الجهود ، التي وضعت في الهندسة التطبيقية ، في التصميم والصناعة في المعدات والاجهزة والادوات الصناعية والمعيشية ، لم تجنبنا الكثير من الحوادث ، واذا ما استقصينا الاسباب المؤدية لذلك فاننا نجد أن الطفرة العلمية والتكنولوجية الحديثة وعدم مصاحبتها باعتبار جاد للعنصر البشري كعامل رئيسي يجب أن تطبق عليه التكنولوجيا . وبمعنى أوضح لا يوجد أي تجانس بين طبيعة الوسائل التكنولوجية واسسها وطبيعة الانسان بحد ذاته ، ونحن دائما نرى ان هناك تركيب تكنولوجي مهدد بالانكسار او بالتعطيل أو ما أشبه ذلك مسببا انواعا من الحوادث حالما يظهر طرف ثالث أو عامل ثالث لم يكن ماخوذا في الحسبان من قبل من ادخل التكنولوجيا او من استخدمها ، وبالتاكيد فان السلامة بمفهومها الحقيقي ليست من المواضيع التي يمكن تفصيلها أو تجزئتها الى حالات اساسية وحالات فرعية ، بل هي موضوع عام وشامل لمجموعة من العوامل قد تتشعب في بعض الاحيان ولكنها لا بد ان تتشابه في الجوهر ، ومدعيات السلامة ترجع أولا وقبل كل شيء الى الحرص الفردي والوعي العام بقدر ما تعتمد على عوامل الحفاظ والنظم الداخلية في الصناعة أو الالات من ناحية تصميمها وتعدد اغراضها .

واضاف قائلا : وليس هناك من مبالغة اذا قلنا ان الاف الحوادث تقع في كل لحظة في عالمنا هذا ويذهب ضحيتها الكثير من الارواح والممتلكات والثروات البيئية وغيرها ، فمن حوادث السيارات ووسائل النقل المختلفة الى حوادث الورش والمصانع وحوادث المدارس والمنازل الى حوادث أخرى بيئية وصحية وغذائية ، وكل ذلك ينتج في الحقيقة عن ثلاث ظواهر ادخلت للعالم هي : السرعة ، الانتاج الكمي والمبالغة في تيسير الراحة والرفاهية في المعيشة . وذلك بالاضافة الى عامل رئيسي رابع قد لا نكون على خطا عندما سميناه العامل المجهول أو العامل العام ، وهو في نظرنا المحرك الرئيسي لتلك الظاهرات سواء كانت من الاجهزة الذاتية أو الطاقة بانواعها أو ما يدخل في عملياتها من مواد وغيرها أو أسلوب استخدامها أو العلاقات البشرية نفسها وذلك بالاضافة الى الحقيقة الواضحة التي تقول : كلما تطورت التكنولوجيا وازدادت الصناعاتضخامة والتجهيزات تعقيدا مما تجعلها اخطر واخطر يوما بعد يوم ، وهذا يزيد في الواقع من تنوع تاثيرها وجسامة النتائج التي تحدث من جراء هذا التاثير .

وقال : وتدلنا الاحصائيات المتوفرة لدينا عن عدد الاصابات السنوية في العالم على مدى ما يتعرض الانسان للاخطار من جراء سوء استخدامه لاساليب التكنولوجيا الحديثة ، والواقع انه مع الصعوبة المتواجدة في عمل احصائيات حتى واو تقريبية فانه تقع في العالم أكثر من٢٥ مليون اصابة – معاوقة – كل عام تقريبا ، وحيث ان السنة تحتوي على ٣٢ مليون ثانية فانه يتضح أن هناك اصابة واحدة كل ثانية تقريبا باستمرار وعلى مدار السنة ، ولذلك فان عنصر السلامة في العصر التكنولوجي الحالي تصبح ذات اهمية كبيرة ، وخاصة ان البيئة التكنولوجية تجمع الكثير من المسببات الالية والاجواء البيئية وتزاحم العناصر البشرية مما يعرض الفرد أو المنشآت باستمرار لمخاطر الاصابات والمخاطر الصحية وغيرها ، هذا بالاضافة الى انه من المؤكد أن السلامة مرتبطة بالتنمية من حيث :

١ – ترابط العناصر البشرية ببعضها من جهة وبالتنمية من جهة أخرى .

٢ – ترابط الوسائل التكنولوجية بعضها وبالتنمية .

ثم تحدث السيد حمد المرعي عن توفر عنصر السلامة في الكويت فقال : ان الحل في رأيي يتطلب تكوين جهاز على مستوى الدولة واعطائه مهمة المراقبة والمحاسبة في طريقة استعمال الاجهزة الحديثة من قبل المؤسسات الخاصة والعامة ، وذلك بالرغم من وجود اجهزة عديدة للسلامة في عدد من المؤسسات مثل الشعبية وشركات النفط ووزارة الاشغال العامة ، وكنا قد اقترحنا على جهاز السلامة في منطقة الشعبية لتكوين جهاز مشترك وعام يشرف على المناطق الصناعية الاخرى مثل منطقة الشويخ الصناعية ومنطقة صبحان الصناعية بالاضافة الى اقتراحنا عليها الاشراف على عمليات التخزين بصورة سليمة ، لان الكويت من البلاد المستورد كثيرا والتجار يحتاجون الى وجود مخازن جيدة وصحية ، خاصة في ما يتعلق بتخزين المواد الغذائية بطريقة سليمة .

واضاف : أما في ما يتعلق بفكرة مجلس السلامة الوطني فانها قد درست بعناية منذ عام ١٩٧٤ ، ونظرا لوجود التطور الصناعي والتجاري الكبير ، في الوقت الذي ما زالت فيه اجهزة السلامة وعمليات السلامة ضئيلة وغير متناسبة مع ذلك التطور ، لذلك فقد قدمت تقريرا في العام الماضي ونشرت عنه عدة مرات بعض المعلومات ، وقد تبنى وزير الصحة العامة الدكتور عبدالرحمن العوضي ، مشكورا ، هذا الموضوع ، هذا وقد احال مجلس الوزراء عمليةدراسة الموضوع المذكور الى لجنة تحضيرية تابعة للامانة العامة، حيث جرى بعدها رفع التقرير اللازم الى المجلس . وقد بينت الدراسة التي قمت بها استفحال الحوادث سواء من ناحية العمل أو المرور أو الحرائق في المنازل، وبصورة اجمالية الحوادث المتسببة عن التطور المعيشي والمهني في البلاد .

وقال : والان وبعد خمس سنوات من تاسيس وانشاء جهاز البيئة والسلامة في وزارة الكهرباء والماء ، تم استكمال هذا الجهاز من جميع النواحي تقريبا ، واستطعنا أن نحقق بواسطته كثيرا من الانجازات ، وتجري الان دراسة الاسس التي ستقوم عليها الخطة الخمسية الثانية ، ومن اهمها وضع مشروع لعمل ميزانية خاصة بجهاز السلامة .

طريقة الصيانة والسلامة للمباني الحكومية

بقلم : حمد محمد المرعي

ان من يستعرض احوال المنشآت والمباني الحكومية فانه لا شك يجد :

— عدم تواجد الاهتمام ، بأسباب غياب المسؤوليات المحددة ، عن سلامتها واصلاحها ونظافتها .

— حيث أن الجميع في وزارات ومؤسسات الحكومة كل يشكو من علاته ، فانه من السهولة توفر المبررات في التقصير أو الاهمال ، او توزيع اللوم في اماكن اخرى .

— أن اعمال الاصلاحات لا تتعدى كونها اعمال ترقيع متقطعة ، بدون برمجة او نظـام دوري ، وتأتي عندما يتضاعف الخراب .

— ان هذه الاعمال كثـيرا ما تهتم بالشكـل وليس الجوهر ، وحتى ان اصلح بعض العطب ، فان الاصلاح لا يكون للمسببات .

ولذا فانه لا غرابة هناك عندما نرى الكثير منها وقد ظهرت عليها علامات العجز والشيخوخة وهي في عز شبابها . وانما الغرابة في ان هناك جهودا واموالا تهدر ، ولكن بدون ترتيب أو تنسيق ، وموزعة في الجهات والمسؤوليات المختلفة . وحتى تكوين اجهزة في الوزارات والمؤسسات . كل على حدة ، لن يحل المشكلة . بل ان التجربة تثبت عكس هذا . فالاموال تصرف باهدار ، والعمل المطلوب لا يتم له انجاز . وهذا مما سيزيد الحال سوءا لابعـاد كثيرة اخرى ، منها التضخيم للجهاز الحكومي ، وقلة الانتاجية ، وخلق ازدواجيات لا ضرورة لها .

وحيث انه لا يخفى للعيان بروز مبدأ « مال عمك لا يهمك » ... وادراكا بأنه لا النظافة ولا البناء ولا المرافق الا وهي في حالة سيئة ، الا ما ندر من الحالات ، واضافة الى كثرة المباني والمنشآت الحكومية ، وجداثة معظمها ، وتوزيعها الجغرافي المتسع . فانه بات في حكم المستعجل ضرورة تكوين جهاز حكومي مركزي مستقل متطور ، تسند اليه مهام اعمال وقاية وسلامـة وصيانة المبـاني والمنشآت الحكومية ، يوزع الكويت الى عدة مناطق ، ويقوم بأعمال التفتيش والمراقبة والتنفيذ بنظام دوري مبرمج ومستمر . وتكون له امكانية للخدمات المستعجلة والخدمات الطارئة ، وان تسند تلك الاعمال المتخصصة أو النادرة في طبيعتها الى مؤسسات او بيوت اهلية عن طريق التعاقد او المقاولـة . وان تكون لديـه قوة في المحاسبة عن ما يتم من اتلاف قد يكون متعمدا أو بسبب الاهمال او اساءة الاستخدام . ولانه تتواجد القناعة بأن ما نحن بصدده هي منافع وطنية مهمة وهي اموال وثروات هذا البلد العزيز ، لهذا لا يتطلب الامر الانتظار ، حيث ان الوقت محسوب علينا في هذه الحالة .

دعاء الشهر

بقلم : حمد محمد المرعي

اللهم اجعل هذا الشهر مبينا للنيات الطيبة ، وابعدنا عن الرياء والمظاهر . واجعل منه خيرا لنا في ديننا ودنيانا ، حيث اننا عبادك الضعفاء .

اللهم ارشدنا الطريق لانجاز المعاملات ، حيث اننا جاهلون بما هناك من طرق واساليب . والهمنا الصبر ان لم نكتشف الغش والجشع في هذه الدنيا . والهمنا السلوان على ما يضيع منا الى ايادي غيرنا ، فاننا جميعا عبيد لك .

واجعل للفرج مفتاحا في متناول ايادينا ، فانت ادرى بشهواتنا الدنيوية الطاغي عليها اكل الحرام وايذاء ذي القربى ، فابعدنا عنها انك انت السميع البصير .

اننا نرفع دعاءنا طالبين الرافة بما تتفوه به افواهنا وتمتد اليه ايدينا وبما يساورنا من ظنون وشكوك في قدراتنا . نسالك المغفرة عما يجنيه بعضنا من حيث لا يدرون .

ونسالك اليسر عندما نطلب اقامة لهنديتنا فيرفضون ، اذ انهم جاهلون بان اطفالنا في هذه الارض هم رهن هذه الاقامة البسيطة . وانك ادرى بما توسوس به نفوسنا عندما نفتقد المكيف او عندما نكاد لا نرى راحة يدنا في عصر الذرة هذا ، فالهمنا طول البال لنتذكر الدقائق المعدودة قبل وبعد الحدث .

اننا جميعا تحت وطاة سوق دنيوي لا يرحم ، فاعف عنا يا رحيم عندما يحين الحساب العظيم ، لاننا كنا مشغولين بمحاسبة بعضنا البعض . اللهم انك ادرى بمشاغلنا الدنيوية من امور القسائم والاسهم والمناصب ، فاغفر لنا انغماسنا فيها على حساب العبادة والروحانيات.

اللهم لا تجعل العبادة يعلمها المعلم للتلميذ فقط دون ان يلتزم هو بها ولا ان تكون الصلاة فقط في المساجد المكيفة او الحج في اشهر النزهات ولا ان يكون رمضان في الصيف ليقضيه البعض في سوهو وبيكاديللي . ولا تجعل من القروض وسيلة لارزاق المقاولين . ولا من الايجار معاقبة للساكنين .

وهبنا من لدنك الطريقة لنتجنب النفاق وندعو للنزاهة ، ونتوخى الخير ونستبشر باليسر ، وندعو للجهاد ونخدم الشريعة ونجهر بالقانون المكتوب وغير المكتوب . واجعلنا على قدم المساواة مع قضاتنا ورجال امننا وخادمينا ومخدومينا . ولا تجعل كفة ميزان عدالة البشر الى الشمال او الى اليمين باكثر من المعقول . واجعل الغير يكثرون من الرحلات السياحية لانها وسيلتنا الوحيدة لرؤية ارضك الواسعة ، ويكثرون من مناسباتنا لان فيها يسر ورحمة لنا ، واكثر من مربياتنا ان اكثرت من اطفالنا فنحن لا نستطيع الاستغناء عنهن .

اللهم سهل امورنا في الوصول الى حرم البورصة ، وقوم خطانا في نقد مجتمعنا ، واهد جمعياتنا التعاونية ووزاراتنا وبيوتنا السبيل القويم . ودعنانسترزق من ارضك هذه دون لجوئنا الى الشبرة ، ولا تبخل علينا بالشفاء عندما نرحل للعلاج ، او الرافة عندما تكون الاشارة حمراء ، او الصبر عندما يكون الوصل معطلا .

واعطنا الشجاعة لنشر دعواتنا لمن اطفا حرائقنا ، ومن عالج مرضانا ومن زارنا في حفلاتنا ومن شرفنا في مبيعاتنا . واعطنا الجراة على ان لا نبخل باموالنا واطفالنا واسرنا في سبيل تحقيق ذلك . واكثر من اهل الخير وجمعياته مثلما اكثرت من المساجد . وهبنا البصيرة لنرى فيها حقائقنا حين نعظمها لغيرنا . واشفع لنا عندك ، ونجنا من القوم الحاسدين والمحسودين .

الكويتي والعشرة الأوائل

بقلم : حمد محمد المرعي

ليس غريبا علينا ، في استعراضاتنا السنوية للعشرة الاوائل في شهادة الثانوية العامة بقسميها ان يحتل الصدارة عربي غير كويتي . وهذا بذاته يفرح الكثير ، ويقطع الشك باليقين في كثير من حالات المنازلات الاجتماعية والنفسية والتوظيفية وغير هذا مما يعرفه كل قارىء لهذه الملاحظات . وليس هدفنا الوقوف هنا ، وانما الاستدلال عن المسببات (او المؤثرات) : فهل للتربية في البيت او اشراف اولياء الامور من تاثير ام ان للمدرسة والاسرة التدريسية والمناهج دخلا في هذا ، او ان المجتمع ، بتشكيله وتركيبه وتطلعاته الحاضرة ، (سواء ما يشمل منها العنصر المادي او الاجتماعي او الامن الذاتي) له كبير الاثر في هذا .

ان المسألة ليست مفاضلة او منافسة بقدر ما هي تساؤلات ، وليس للكويتي وغير الكويتي ، بل بما يمثله الاجتماع العربي في الكويت ، والذي يجب ان لا يغيب عن اي شخص يدير بيته او عمله او وظيفته . وحيث اني مهتم بمسألة الاوائل ، فان السؤال يتركز حول من توفرت لهم المعيشة في المناطق النموذجية ، وكافة الخدمات الاسرية والحكومية والعامة في متناول اليد . حتى المدرسين الخصوصيين « رايحين جايين » من ساعة انتهاء الدوام حتى ساعة شروق السهرة التلفزيونية او غيرها . وجوابي هو ان الامتيازات مختلفة جدا . فهل صحيح ان البيت الكويتي بحاجة الى اعادة تنظيم وترتيب للاولويات . وهل صحيح ايضا ان العربي الكويتي متاعه الدلاعة والاستهانة فيما احل الله له من نصيب . والعربي غير الكويتي له ميزة الاجتهاد واداء الواجب .

انني لا ارى الا ان يأخذ عزيزنا الزميل عبد الرحمن النجار بقلاوة المبادرة التلفزيونية ليرينا هؤلاء الشطار ، من خلال مناقشاته التي لا يجيدها الا هو ، والتي لا تصلح الا لطابعه وشخصه ، ويحاول ان يعطينا بعض الاجابات . واخيرا هنيئا لسعاد مصطفى شقرة ولحسام ابو فرسخ . والله يوفقهما ورفاقهما فيما هم يصبون اليه .

المقاولات الحكومية

بقلم حمد محمد المرعي

يبرز بعض الشك والتناقض حول نظام عمل الجهاز الحكومي عن طريق المقاولة . لكن لا يخفى انه لو اخضع هذا النظام للتحليل والتقييم الاداري والاقتصادي ، لثبت انه يعمل على توفير الاموال والثروات وتحسين الجودة والانتاجية ، فضلا عن انه يجنب الدولة انشاء اجهزة فنية غير قادرة او كفؤة .

ففي بعض الحالات تلجأ وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية الى انشاء اجهزة ادارية وفنية لانجاز بعض اعمالها المتخصصة . ثم يكتشف اثناء عملية الانشاء ان هذه الأجهزة بحاجة الى وقت لتكوينها واختيار كوادرها وتدريبهم واعدادهم ووضع لوائح اجرائية . وغالبا ما تكون النتيجة بعدما لا يقل عن عامين هي اكتشاف ان العمل المطلوب انجازه والذي انشىء الجهاز اصلا للقيام به قد ضاع بسبب ركاكة الاسلوب ، بالاضافة لما يحدث من ازدواجيات في طبيعة الاعمال . ويتلو هذا انتاج لا يتعدى ٥٠ ٪ من الانجاز المطلوب سواء كميا او كيفيا .

ولهذا يتوجب الالتفات الى السوق ، لما تتواجد فيها من كفاءة وخبرة وادارة في ممارسة الاعمال المنشودة ، ولما تتوفر فيها من امكانات في الاتصال واساليب متطورة في سرعة التحرك ، مع الابتعاد ما امكن عن انشاء او تكوين اجهزة حكومية حيث انها لا يمكن ان تكون مبنية على اسس ادارية او مقومات اقتصادية سليمة .

ويجب ان لا يفهم اننا نطالب بالاتكال على السوق كلية ، فان الاتكال يكون على الله سبحانه وتعالى وحده . لكن ما نعنيه هو ان يكون هناك تحديد وتخصص للعمل الحكومي ، وان تتاح الفرصة للخبرات الموجودة في السوق للاسهام في العمليات التي تلائم تخصصها عن طريق اسنادها اليها بالمقاولة ، على ان تكون عملية الاختيار دقيقة ،وان تخضع للاشراف والمراقبة والمحاسبة الفعالة .

ولا شك ان هذا سوف يحقق الكثير من المزايا التي نتطلع اليها مجتهدين في العمل والانتاجية والمستوى المنشود من خلال اطار اجرائي واقتصادي سليم ، تعم فائدته على الجميع ، ومن ثم على مقومات هذا البلد العزيز .

من هي الحكومة؟

بقلم : حمد محمد المرعي

من هي الحكومة ..؟ لا يعني هذا التساؤل انني سأتطرق الى التعريف السياسي او الاجتماعي او الفلسفي لاصطلاح « الحكومة » ، لان هذا ليس مقصدي هنا اذ أنني اعتبر « الحكومة » هي الجهاز الذي يتولى أعمال الادارة العامة للبلاد .

واذا ما اتفقنا ان « الحكومة » منا والينا ، فمن السهولة الاستنتاج ان « الحكومة » هي نحن ، وليس في ذلك اية مغالطة او لعب بالكلمات او ما شابه ذلك . وانما هو مدلول تشغيلي وعملي .

● فبلدنا فيه حكومة ، والحكومة متمثلة ، الى درجة مهمة وكبيرة ، بالجهاز الوظيفي المسير والمنفذ لاعمال البلد . وهذا الجهاز بدوره مكون كليا من افراد هذا البلد ، وهو مؤلف من اكثر من ١٢٠ الف موظف بمختلف المستوى والنوع والمسؤولية ، اي ما يتعدى ١٠ ٪ من مجموع السكان .

واذا ما كان اكثر من ٣٠ ٪ من مجموع السكان دون السن الوظيفي ، فان هذا يعني ان اكثر من ١٥ ٪ من السكان عاملون في الحكومة . وهؤلاء يعتبرون ممثلين للمجتمع في مختلف المستويات والميادين والحوافز وغيرها ، اي انهم يشكلون خواص وصفات ومواصفات وتطلعات المجتمع نفسه المحددة والمتنوعة .

● وهؤلاء العاملون ، بشكل مباشر او غير مباشر ، الذين يمثلون المجتمع ، والذين يسيرون الجهاز المدير لشؤون هذا البلد ... يجب ان يكونوا هم المقصودين عندما نتكلم عن « الحكومة » ، الا اذا كنا تحت احتلال اجنبي او تحت سيطرة ايد اجنبية او ان الاحزاب والايدلوجيات كانت تلعب دورا في هذا الجهاز ، وهذا كله غير حاصل عندنا .

● ولهذا .. اذا كان هناك تقصير او عدم اجتهاد او اخلاص في تسيير شؤون احد اجهزة الدولة الحكومية ، فيجب أن نكون نحن الملامين ، خاصة انه لا يوجد هناك ما يمنع الاداء الحسن والنية الطيبة .

● ● ●

واذا ما ارجعنا كل شيء الى اصوله ، فان علينا ان نبدا بنقد انفسنا اولا نحن افراد المجتمع ،وان لا نخلق تصورا رمزيا مجردا نسميه « الحكومة » لنرميها بكل ما هو عائب او منقص .

التخزين في الكويت إدارته وآثاره

بقلم : حمد محمد المرعي

كثر القول والكلام عن التخزين ، بأشكال وأساليب متعددة . وحيث انني تطرقت الى « سلامة التخزين » في السابق ، وعاودته مرة اخرى عن « استراتيجية التخزين » والمقارنة بينه وبين الصناعة والادارات والمتطلبات المختلفة ، ولذا فاني اعود أيضا لهذا القطاع المهم .

خلفيات :

ـ التذبذب بين « الوفرة » و « الشح » و «الاستمرار» و « الانقطاع » للمواد .

ـ احتراق المخازن ، والابعاد الجانبية لضياع الثروات وانعدام المخزون .

ـ « سوء التخزين » وآثاره على سلامة البضائع والمواد .

ـ ازمة « لحوم » بأسباب تأخر وصول « باخرة اللحم » .

ـ الافتقار الى مواقع للمخازن واشكالات « التخصيص » و « التأجير » و « التمليك » .

ـ الاهمية الجغرافية لمواقع المخازن ، ومواقع التوريد ومواقع الاستهلاك .

ولا شك أن كل من له علاقة بالسوق ، من تاجر ومستهلك وصاحب عمل ، أو كل من يقرأ الصحف أو يتطلع للسياسات والخطط ، أو من يبحث عن الدراسات في شأن التخزين ، سوف يجد :

ـ غياب خطة متكاملة تهتم بشؤون التخزين في مرحلتنا هذه من التنمية والتطور .

ـ غياب الادارة الحكيمة ، سواء الاجرائية او التنفيذية ، في اطارها الاقتصادي والصناعي والاجتماعي ، لهذا القطاع المهم .

ـ انعدام تحديد الاولويات للتخزين (أو ما يتوفر للتخزين) نسبة الى الهام والمهم والاهم .

ـ انعدام اعتبار التخزين كحلقة وسيطة اساسية بين « الانتاج أو التوريد » وبين « الاستهلاك أو الاستغلال » .

ومن الطبيعي أن يكون لما ذكر اعلاه اعتبارات وابعاد مهمة ومطولة لا يجيز أو يسمح المجال هنا للتطرق اليها . ولكن حيث أن الكويت بلد مستورد لمعظم احتياجاته الضرورية ، وحيث المحافظة على الثروات واستقرار السوق وامن المجتمع تتطلب الاهتمام بالتخزين على انه قطاع اساسي من الدرجة الاولى ، وحيث أن عالمنا هذا ـ وفي هذا العصر بالذات ـ كثير التغير في سياسته الخارجية واقتصاده الدولي ـ وما هناك من تأثير لمشاكل بلد ، الداخلية والخارجية ، على سوق بلد آخر ، واخيرا حيث اعتمادنا على حركة المال وعوامل التجارة والنقل والوسطاء والوكلاء ، وحيث أن اسلوب الخمسينات ، وما تكرر منه في الستينات والسبعينات ، لا يمكن أن يستمر في الثمانينات ـ ولا يمكن على اية حال ـ أن يكون هو الاسلوب الملائم لهذا البلد في هذه المرحلة . . . فان ما ذكر اعلاه يحتم تكوين خطة متكاملة يكون هدفها :

ـ توفير النظرة الاقتصادية والصناعية التي تهتم بقطاع التخزين على انه سياسة اقتصادية وصناعية ، وان الامر هو اكثر من موانىء وجمارك وقسائم صناعية وانشاء شبرات ـ والابتعاد عن نظرتنا السابقة واجهزتنا وطاقمنا السابق ، والالتفات الى الخبرة الحديثة والادارة المتطورة ، وذلك للتمكن من اقرار وتنفيذ ما يحقق مراحل ومتطلبات الخطة .

ـ وضع الاولويات المهمة بتقسيم الاحتياجات والمواد والمعدات الى درجات نسبة الى ضرورتها واساسيتها في الحياة المعيشية والعملية .

ـ الرؤية بأن يكون هناك مخزون كاف من المواد الضرورية او الاساسية ـ ولو كان ذلك على حساب المناقلات بين الدرجات المختلفة .

ـ اعتبار المفاضلة في عمليات التوريد أو الاستيراد نسبة الى درجات الاهمية للمواد .

ـ اقران الترخيص بالاستيراد أو الانتاج (معتمدا على الكمية أو الحجم أو النوع) بالتوفير المسبق لمتطلبات التخزين الملائم أو السليم .

وقد أثبتت الادلة والمؤشرات في العقدين السابقين ما هنالك من استغلال خاطىء للمواقع ، وتراكم المواد وقصور الاحتياجات ، وضياع للثروات ، وعرض أو استعراض للتالف من المواد ، وما أدى هذا بدوره الى بعض الازمات والارتباكات . ولهذا فان الامر يتعدى مجرد التركيز فقط على أمور العهدة والمأمورية والتصنيف والمحاسبة . بل أن الوضع بكامله بحاجة الى اعادة نظر سريعة ، ولكن متعمقة . وبحاجة الى ادارة واسلوب حديثين ومتطورين، يوازيان ما هناك من تحديث وتطوير في القطاعات الاخرى . ولا شك أن هناك المجال الكبير مما لا يتطلب من الجهد كثيره ، عدا اختيار الزاوية المناسبة لتركيز الاجتهادات المتوفرة . وكلمة أخيرة : الابتعاد عن المثالية (أو التقليد الاعمى للمستورد) والتقيد بما يلائم واقعنا وظروفنا ومتطلباتنا .

خذوا وقتاً لتقييم ما تبنونه

بقلم : حمد محمد المرعي

من يراجع خطاب سمو امير البلاد عند تسلمه الحكم ، يلاحظ الاشارات الواضحة الى انه يجب الا نتعدى قدراتنا في مرحلة النمو التي يعيشها بلدنا العزيز . اما المنشود المطلوب ، فهو ضرورة اخذ فرصة تسمح لنا بالتنفس والتطلع الى ما بنيناه وتقييم ما وصلنا اليه ، حتى لا تصبح دعائم هذا البناء مهزوزة ، او نكون ضحية التأثيرات العكسية . ولعل هذا القول ، ينطبق اكثر ما ينطبق على حالة العمران المستمرة على مدار الساعة والفصول . وبديهي القول ان حركة العمران وتشييد البناء ليسا عملية مجردة ولا يمكن عزلهما عن مجريات التنمية والتطور بأنواعها وعواملها المؤثرة .

واذا كانت التقارير تشير الى العدد الكبير من الاماكن السكنية والتجارية الخالية . واذا ما ايدت هذه التقارير الاعلانات الكثيرة عن الشاغر من الشقق والمكاتب وغيرها . واذا ما كنا نشكو على الدوام من قلة الايدي العاملة وازمة المواد الانشائية ، وحركة المرور التي لم نعد قادرين على استيعابها ، وخدمات المواصلات والتلفون والكهرباء والماء والنظافة غير القادرة على اللحاق بركب هذا العمران المنطلق ، وحالة الجو والسيولة ووضع الفوائد ، فانني اعتقد ، ولعله يكون اعتقادا صحيحا ، ان الاستمرار على هذا المنوال هزل غير مفيد ، يشعرنا باننا كمن يحاول مداواة الداء بالداء .

ومع ما في كل ذلك من اضرار ، فانه لا يجب ان تغيب عن البال النتائج السيئة لهذا الانطلاق غير المحدد على السلامة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والنفسي .

ازاء هذا كله ، أجد من الضروري ، وليس في هذا مبالغة ، ايقاف او تهدئة اندفاع عملية البناء المستمرة هذه ، ولو لفترة خمس سنوات فقط ، وهي فترة غير طويلة في عمر المجتمع ومستقبله ، وذلك للتمكن من التركيز والتقييم واغتنام فرصة تسمح لنا بالنظر مليا في عناصر نمونا.

وتحقيق هذا الامر ، سيسمح لنا بالانصراف الى زراعة الحدائق وتسوير الساحات المهملة وتبليطها والتركيز على الزراعة ، وتأمين الغذاء ومخازنه واساليب توفيره والمحافظة عليه ، والقيام باصلاح ما تلف من مبان ومرافق وعمل التعديلات اللازمة في ضوء المتطلبات والظروف الجديدة كتكييف المدارس واستخدام المواد العازلة للحرارة في المنشآت والمباني الكبيرة وتطوير مرافق الخدمات وتجهيزاتها بتؤدة وتمهل .. وغيرها .

ويا قوم ، العجلة من الندامة « والرص » يؤدي دائما الى ثقوب سوداء تقضي على نفسها بنفسها . ولم يقل احد ان الكل يريد ان يصبح مالكا لبنايات او متاجر اذا كان مصيرها ان تتحول الى اعمدة صماء بلا خدمات ، أو خدمات ليست على المستوى المطلوب . هذا اذا لم يكن مصيرها التحول الى اطلال خاوية .

الإطفاء التطوّعي

بقلم : حمد محمد المرعي

الان ، وبعد ان خفت حدة الحرارة وانتهى موسم الحرائق بصورة موقتة، اصبح من المناسب ان نناقش قضية الحرائق بهدوء وموضوعية ، مركزين على اعتبارين اساسيين :

● ان الحرائق التي حصلت في صيف ٧٩ لا تشير الى اي تحسن ملموس ، سواء من حيث الكم ام الكيف ام النوع ، أم من ناحية الوقاية الضرورية واجراءات الحد من الحرائق ، مما ينبغي معه الاهتمام بالتوعية ووضع القواعد الكفيلة بايقاف المهملين والمستهترين عند حدودهم ، حفاظا على أرواح الناس والممتلكات ومرافق الدولة .

● أن يكون هناك تقدير ملائم لرجل الاطفاء الذي يعرض حياته للكثير من المخاطر من اجل الاخرين ، والذي يعمل في ظروف قاسية الى ابعد حدود القسوة ، والذي يظل متواجدا خلال الصيف حين يهجر البلاد الكثيرون للراحة والاستجمام ، حافظا بذلك اموالهم وثرواتهم وممتلكاتهم .

وينبغي ان يتبلور هذا التقدير على شكل احتفالات معنوية لتكريم رجال الاطفاء ، كأن يخصص يوم لرجل الاطفاء ، وان يستغل هذا اليوم لاغراض التوعية بمخاطر الحريق وتحديد المسؤوليات الواجب أن يلتزم بها الغير ، وان تعرض فيه انجازات الاطفاء مع ابراز احصائيات الحرائق وخسائرها البشرية والمادية .

من جهة ثانية فان من الضروري دراسة العمل بالخطوات التالية :

١ — ان يكون متوفرا لدى ادارة الاطفاء جهاز يقوم بتصوير الحرائق الكبيرة مرافقا لاعمال المكافحة والانقاذ ، وذلك لتسجيل واستعراض ما يفيد منها مستقبلا في تلافي الحرائق وطرق الوقاية منها ، فضلا عن الاستعانة بهذه الصور في الحملات الاعلامية للتحذير من مخاطر الحرائق ، وفي الاجراءات القانونية لتحديد اسباب الحريق ومسؤوليته .

٢ — توفير الاحصائيات على المستوى العام عن الحرائق والخسائر البشرية والمادية والاصابات الناجمة عنها . اذ بدون ذلك كيف نضمن اقناع الناس بمثل هذا الموضوع الخطير ، على ان تكون هذه الاحصاءات مبرمجة ومهيأة للمناقشة والتداول في الندوات الصحفية والاعلامية .

كذلك فان اعمال مكافحة الحريق ليست بالاعمال الاجرائية الروتينية الثابتة ، بل تعتبر من الخدمات الطارئة ، وعملها لا يتركز في موقع ثابت او منطقة معينة . ولهذا فاننا نرى ان انشاء اجهزة المكافحة في كثير من البلاد ، بما فيها المتقدمة ، يقوم اساسا على مبدأ التطوع ، وليس هذا الا لسببين :

— الناحية الاقتصادية : حيث أن وقوع الحرائق يبقى حدثا طارئا ، ولذلك لا يمكن تكوين جهاز متكامل الامكانات البشرية والالية والادارية ليستخدم في اوقات غير محددة وغير مستمرة .

— العمل بالاطفاء عمل شاق لا يرغب الكثيرون العمل به ، لما يشمله من مخاطر مع ضحالة الاغراءات .

ولهذا ، فانه من الضروري دراسة فكرة نظام التطوع للاطفاء . وهناك الطرق والاساليب الكثيرة الممكن الاختيار منها بهذا الخصوص . لما كان المجال لا يسمح بتفصيلها هنا ، فانه ينبغي على الاقل عرض الاطار العام لها :

١ — قبول من لديهم الرغبة في العمل بالاطفاء ، من مناطق الكويت ومحافظاتها .

٢ — قبول من يعملون بالخدمات المشابهة او في الاعمال او المؤسسات الصناعية .

٣ — قبول بعض افراد الجيش ، حيث انهم في المكان المناسب والعمل المناسب ، ولاغراض التدريب المناسبة .

وهذا يكون هذا بشكل دوري على ان يتم ذلك ضمن الاشتراطات الخاصة بذلك مثل اللياقة والكفاءة .

ومن الطبيعي ان يتبع هذا ، نظام خاص للمهام ، تحدده اعداد المتطوعين واختصاصاتهم واوقات واماكن تواجدهم . ومن الممكن الاسترشاد باسلوب الخدمة التالي : توقيت الخدمة بالاطفاء يومين شهريا على نمط متواصل او دوري . او اتباع اسلوب النداء لايام محددة او متفق عليها اسبوعيا او شهريا . حيث يكون بالامكان الاتصال بالمتطوع باستمرار كاجراء روتيني حتى يتسنى معرفة مكانه عند اندلاع حريق . كما يمكن اتباع النظامين معا .

واخيرا .. لا بد أن يحظى رجل الاطفاء بنظرة تقدير تتناسب وواجبات ومسؤوليات رسالته الضرورية المهمة .

غاب الأدب في ندوة الأدباء

بقلم : حمد محمد المرعي

ترددت طويلا ، اكثر من سنتين على ما اذكر ، قبل التطرق لهذا الموضوع ، ولكن ندوة رابطة الادباء الزمني في الشروع بما كنت فيه مترددا ، ومع أني لم اكن حاضرا في تلك الندوة ، الا ان التغطية الصحفية التي حظيت بها كانت الى حد ما كفيلة بان تجعل مني « مطلعا عن قرب » على ما دار فيها ، دون التاثر (عاطفيا) بما كان هناك من حوار .

وأود هنا مناقشة حالتين : الاولى تتعلق بالالتباس في موضوعها .. والثانية تتعلق بما لم يناقش فيها ، والذي كان من المفروض ان تتم مناقشته .

اولا : ما يتعلق بالادب عموما والصحافة خصوصا :

● متى كان للصحافة اليومية مسؤولية تجاه الادب ؟ فمن المعروف ان مهمة الصحافة اليومية تنشر اخبار الحوادث وما هناك من تحليلات واراء ومتابعات . ومن الواضح اننا نعيش هذه الايام الكثير من الاحداث السياسية والاقتصادية بالاضافة الى القضايا الاجتماعية وغيرها ، بشكل لا يدع مجالا للحديث عن القضايا الاخرى الا بالكاد . ولذا ، وبرغم انها تمر على الادب مرور الكرام، فان الصحافة لا تتحمل مسؤولية التعمق فيه او اعطائه حتى بعض حقه عبر صفحاتها القليلة التي يتحكم فيها الاعلان ، وازاء طبيعة قرائها انفسهم واختلاف امزجتهم .

ولا شك انه كان هناك التباس في الندوة ظهر في الخلط بين الادب كموضوع والصحافة كوسيلة .. وهذا خلط في المسؤولية . اذ أن معالجة المجال الادبي تكمن بشكل رئيسي في الكتب والنشرات والدوريات المتخصصة والمجلات الى حد ما الشهرية منها او الاسبوعية . وفي هذا انصاف لمجال الادب .

● لعلني اكون مخطئا ، ولكن استنادا لما قرأته عن الندوة المذكورة يتبين أن الحوار لم يفرق بين ما نسميه المعرفة وما نسميه الثقافة ، وكذلك بين ما نسميه الفن من جهة ، وما نسميه الادب من جهة ثانية .. وكان من المفيد جدا لو عرفت هذه الاركان والفروع حتى تكون المجادلة ، حول الادب اكثر دقة ، لانه لا يجوز الخلط بينها حتى لو كانت تصورات ومجالات مترابطة ، ولا يعفيني المجال هنا في التطرق لتفاصيل هذه المواضيع ، ولكن من الواجب على الاقل أن اوضح الاتي : المعرفة هي تصور شامل ، أما الثقافة فهي ظاهرة واسلوب ، وتدخل كلاهما في اطار واحد مع فارق رئيسي هو أن المعرفة تخضع لعناصر العقل والخيال والتامل .. الخ ، أما الثقافة فهي تخضع لعوامل الابراز والصقل والتقليد .. الخ هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فالفنون ، وليس الفن ، هي امكانات وقدرات وجوانب مميزة ومتميزة ، وقد يكون الادب فرع الفنون ، ولكن نظرا لاصالته واتساعه ولاعتماده الرئيسي على الحرف والكلمة المكتوبة ، ونظرا لاعتماد هذين بدورهما على اللغة ونظرا لما للغة من مهمة واهمية رئيسية بكل ما يجول بالاحاسيس ويصف الملموسات ، فانه اعتبر ركنا مستقلا ومهما . لهذا فانه كان بالاحرى من مجتمعي الندوة ومديريها الالتفات الى هذا الشان ، تجنبا للتخبط وارساء للنقد والنقض في مواقعهما الصحيحة .

ثانيا : ما هو مهم واغفلته الندوة :

● كان الاولى بالحاضرين في الندوة (وخاصة لاجتماع مدراء التحرير النادر ، ان لم يكن بالروح فبالجسد ، تحت سقف واحد) ، واستنادا الى ما بينته سابقا ، الاهتمام بالخواص الادبية في النشر الصحفي .

ان من المؤسف ان الناحية الادبية في اللغة مهملة كثيرا لاهمال في ما نقراه من مقالات واخبار ووصف واعلانات (ولا اتكلم كما يدعى انه أدب) . وانه ليصيبني الغيظ في احيان كثيرة بسبب الاستهتار الشائع باستخدام اللغة (ومن ثم الاستهانة بكرامة القارىء) عندما اجد جملة بخبر ولكن بلا مبتدأ أو العكس ، او فاصلة في مكان نقطة ، أو الاستخدام للشرطة (بالفتح) او النقط « ... » في غير مكانها ، أو فتح الاقواس دون اغلاقها . يضاف الى هذا ان يكتب هناك وصف بلا موصوف . او قطعة صحفية يكون من الواضح ان نصفها الاول صادر من أول نصف لفقرة ما ونصفها الاخير صادر من اخر نصف لتلك الفقرة . أو فقرة صحفية كاملة دون فواصل .. او نقط .

ولست هنا بصدد الاسلوب أو البلاغة او النحو ... « أو بما يحدث احيانا بمتابعة مقولة صحفية ، ويطلب منك الانتقال الى ص ٩ والصحيح هو ص ١١ . او قراءة خبر عن حدث بكل تفاصيله ولكن بدون ذكر مكان وزمان الحدث . أو بصحيفة لا تحمل اسمها أو اخرى لا تجد تاريخ صدورها الا على صفحة الغلاف فقط) ، والامثلة كثيرة . أو ما يحدث كذلك بالخلط بين مدلول كلمة «(استخدم)» وكلمة « استعمل » ، أو بين مقومات الكم والكيف والنوع (مثلا تجد « كيف » والصحيح هو «ماذا» . او الخلط بين « الوسيلة » و « الطريقة » . وهلم جرا ، ناهيك عن الاسلوب او الصياغة أو الكتابة العلمية الادبية .

● كما أن الندوة لم تتطرق لموضوع مهم اثير كثيرا اخيرا ، الا وهو أدب النشر والمعرفة .

فبعد صدور كتاب « الثقوب السوداء » عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، كانت هناك صولات وجولات بين مدافع ومهاجم ومبرر بصدد مراجع الكتاب . ولا شك ان « القبس » كعادتها ، ساهمت بشكل كبير في ابداء الاراء ومتابعة القضية المطروحة. وقد ابدعت في هذا . ولكن لم يبدع المردود ، الذي تصدت الصحيفة له . وكان من الواجب ، ان تاخذ ندوة الرابطة بهذا الموضوع المهم. ماذا حدث ؟ الذي حدث هو صدور كتاب يحتوي على اقتباسات واستعارات واستنادات الى مفاهيم ونظريات ومواضيع بدون ذكر المراجع !

ولعله اصبح من المالوف ان نرى الكثير من هذه الظواهر في السنوات الاخيرة (والتي لا تعتبر الا سرقة او انتهاجا لكرامة الغير او اسلوبا مستهجنا في ادب الكتابة) . ولكننا تشفعنا بقانون حقوق النشر في الكويت (أو عدم وجوده على الاصح) ، او بسذاجة المسالة وقلة طارئة لا بد ان تزول .

ومع انني لست ضليعا بما أتى به كتاب « الثقوب السوداء » ، الا أن لدي بعض المعرفة في امور حقوق النشر ، القانونية والعرفية ، بصفتي مؤلفا لكتب وبحوث ، كما لدي الاطلاع على علوم الكون — ومنها الثقوب السوداء — بصفتي مالكا لتلسكوبين كلفاني الكثير ، وكما بحوزتي وقراءتي لعشرات الكتب والخرائط ، مما يتعدى عددها مجموعة اي مجموعة كتاب في مكتبة عادية . وباختصار فان لدي اهتماما كبيرا بعلوم الكون الحديثة ، مما يجعلني قادرا على المشاركة في ابداء الراي الادبي في مثل هذه الامور . ومن يتعرف على دراسة الكون ، فانه سوف يجد لا شك ، الاستنادات التي تمثلها تسميات النجوم والمراجع التي تمثلها تسميات النظريات ، حتى انه اصبح تقليدا عاما في النصف الثاني من هذا القرن بذكر جميع المراجع في بحث مؤلف او منشور عن علوم الكون ، سواء كانت مباشرة او غير مباشرة . ولا يقف الامر فقط عند واجب اداب الكتابة بل يتعداها الى واجب نشر المعرفة . ولم يكن في ليقيني الاستفاضة في هذا الموضوع لولا اهمية ما رايناه في السنوات الاخيرة من كثرة الكتب والكتابات على طراز « الثقوب السوداء » ، وان كان صحيحا كما يقال ان سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب تتمسك بالذوق الادبي ، وان المؤلف والمراجع (بالضم) قد برروا ذلك بسقوط قائمة المراجع سهوا — عند الطباعة ؟ عند النشر ؟ لا شك ان عذرا كهذا يماثل في تقليديته عذر الصحافة في تمسكها بشرعية « الخطأ المطبعي » كمبرر لكثير من ارتجاليتها .

كان يجب ان تاخذ ندوة رابطة الادباء زمام المبادرة في تلك الامور وتوجه الاسئلة وتستخرج الاجابات عن طريق الحوار مع تلك النخبة المتازة من الحاضرين . كان يجب معالجة تلك الامور جميعها بطريقة موضوعية ، وفي مقدمتها عدم جواز النشر دون الاستناد الى المراجع . وكان يجب التوصل الى اتفاق في الندوة على عدم الاستخفاف بكرامة القارىء (المستهلك) ، وعلى انه ، عندما يحدث خطا اجرائي او مطبعي او غيره ، فانه لا يجوز النشر بتاتا الا بعدما تعالج او تصحح تلك الاخطاء — والاعذار او المبررات بعد الحدث يجب عدم قبولها بل ومقاضاتها .

كان على الندوة ان يكون هذا عنوانها وليس الصحافة اليومية او مدراء التحرير او الادب او ما شابهها من شكليات ، ولكن غاب الجوهر في تلك الندوة .

رأي في تعليق المرعي على ندوة رابطة الادباء :

غاب النقد الموضوعي في موضوع نقدك

كثيرون هم من تتوزع في كتاباتهم مظاهر السلبية الفكرية والامية الثقافية ، ممن ينثرون كالبذور السوداء في وجه حياتنا الثقافية عبر بعض الصفحات وفي شتى صحائفنا اليومية والاسبوعية والفصلية ، مما يشكل في النهاية صورة المتسلقين والوصوليين عبر نوافذ الثقافة والفكر .

لكن ان تتركز كل هذه السلبيات المعوقة لمسيرتنا الثقافية في كتابات شخص واحد فهذا شيء لم أتصور وجوده الا بعد قراءتي لما كتبه السيد (حمد محمد المرعي) في عدد القبس الصادر يوم الاربعاء الموافق ٧ ـ ١١ ـ ١٩٧٩ تحت عنوان مثير (غاب الادب في ندوة الادباء) .

في البداية ان اناقش رأيه في هذه الندوة لسببين : الاول هو ان في رابطة الادباء من هم اكثر مقدرة مني على الرد . والثاني هو تهافت رأي الكاتب ، حيث بني رأيه على مقدمة عجيبة حقا ، اذ كيف يحق له ان يكتب عن ندوة دامت زهاء الاربع ساعات من خلال (التغطية الصحفية) على حد قوله ، ناسيا حقيقة مهمة وهي ان ما كتب حول الندوة لا يمثل الا رأي كاتبه الشخصي في الندوة.

اهي شهوة الظهور ولو على حساب الحقائق والموضوعية ؟ .

ولكن .. دع ذا وعد القول في حمد كما تقول العرب في شعرها ، حيث حوى مقاله طيب الذكر خلطا عجيبا غريبا للمصطلحات والمفاهيم الادبية والثقافية . مما يعطينا الحق كل الحق في اعتباره ـ اي السيد حمد المرعي ـ ظاهرة فريدة ، تتجلى خلالها كل سلبيات حياتنا الصحفية والادبية ، واليك البيان :

الصحافة والادب

● (متى كان للصحافة اليومية مسؤولية تجاه الادب ؟) هكذا قال حمد ، وهكذا بدأت معه ملامح الظاهرة الفريدة تتكشف عن عدم معرفة بهذا التاريخ الطويل للدور الايجابي الخطير الذي قامت وما زالت تقوم به هذه الصحف على المستوى العربي والعالمي ، واجد ان من العيب علي ان ادله على هذا الدور ، او اذكره به ، وهو صاحب « التلسكوبين » والقراءة الواسعة للخرائط فضلا ، عن مؤلفاته وبحوثه « التي لم نسمع عنها » ، ومكتبته الكبيرة على حد زعمه (بصفتي مؤلفا لكتب وبحوث كما لدي الاطلاع على علوم الكون بصفتي مالكا لتلسكوبين وكما بحوزتي وقراءتي لعشرات الكتب والخرائط ، مما يتعدى عددها مجموعة اي مجموعة كتب في مكتبة عادية) ، لاحظ دقة المعاني ووضوح الاسلوب مع رجاء الدقة في ملاحظة عمق وروعة المفاهيم التي يفاجيء العالم بها السيد حمد مثل مفهوم الصحافة عند (ممن المعروف ان مهمة الصحافة اليومية تنشر « كذا » اخبار الحوادث وما هناك من تحليلات وآراء ومتابعات) هكذا قال السيد حمد ، ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم .

المعرفة والثقافة

● (لعلني ـ كذا) اكون مخطئا ، ولكن استنادا لما قرأته عن الندوة المذكورة تبين ان الحوار لم يفرق بين ما نسميه المعرفة وما نسميه الثقافة ، وكذلك بين ما نسميه الفن (لعله يقصد الفن) من جهة وما نسميه الادب من جهة ثانية .

هكذا قال حمد .. ومضى في فتحه العلمي الخطير عبر تلك المفاهيم الجديدة للثقافة والمعرفة والفن (وكان من المفيد جدا لو عرفت هذه الاركان والفروع حتى تكون المجادلة ، حول الادب اكثر دقة ، لانه لا يجوز الخلط بينهما حتى لو كانت تصورات ومجالات مترابطة) هكذا قال حمد ، ونحن بدورنا نتساءل : اية اركان وفروع هذه التي ذكرتها ؟ واية مجادلة تعني ؟ واية تصورات ومجالات مترابطة وغير مترابطة تقصد ؟

● المعرفة هي تصور شاسع ، اما الثقافة فهي ظاهرة واسلوب، هكذا قال ، واستطرد « وتدخل كلتاهما ـ المعرفة والثقافة يقصد ـ في اطار واحد مع فارق رئيسي هو ان المعرفة تخضع لعناصر العقل والخيال والتامل .. الخ ، اما الثقافة فهي تخضع لعناصر الابراز والصقل والتقليد .. الخ.

اما تعريفه للفنون فهو (ومن ناحية اخرى فالفنون وليس الفن ـ كذا ـ هي امكانات وقدرات وجوانب مميزة ومتميزة ، وقد يكون الادب فروع الفنون ـ كذا ـ ولكن نظرا لاصالته واتساعه ولاعتماده الرئيسي على الحرف والكلمة المكتوبة ، ونظرا لاعتماد هذين بدورهما على اللغة ونظرا لما للغة من مهمة واهمية رئيسية بكل ما يجول بالاحاسيس ، ويصف المحسوسات فانه اعتبر ركنا مستقلا ومهما ، اي والله العظيم هكذا قال حمد واني استحلف من فهم شيئا ان يفيدني !

لم يعرف العنوان

● « لهذا ـ اي الذي ذكره انفا ـ فانه كان بالاحرى من مجتمعي الندوة ومديريها الالتفات الى هذا الشان تجنبا للتخبط ، وارساء النقد والنقض في مواقعهما الصحيحة » هكذا قال حمد كاشفا لنا عدم علمه حتى في عنوان الندوة التي نصب نفسه قيما ومفلسفا لها وللمشتركين بها (كما ان الندوة لم تتطرق لموضوع مهم اثير كثيرا اخيرا ـ هكذا ـ الا وهو ادب النشر والمعرفة) هكذا قال حمد ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم).

كم كيف لماذا ماذا ؟

● والذي يثير الاسى هو ما ياخذه السيد حمد على رابطة الادباء في ندوتها بقوله : (ما يحدث كذلك بالخلط بين مدلول كلمة استخدم وكلمة استعمل ، او بين مقومات الكم والكيف والنوع مثلا نجد ـ كيف والصحيح هو (ماذا) والخلط بين « الوسيلة والطريقة » وهلم جرا ، ناهيك عن الاسلوب او الصياغة او الكتابة العلمية الادبية) هكذا قال حمد ، عن اي كم وكيف تتحدث يا رجل ؟ واية علاقة تراها بين كيف وماذا ؟ واي فرق تراه بين الوسيلة والطريقة ؟ واخيرا يعيب السيد حمد على الرابطة عدم مناقشتها لقضية ـ هو اول واولى من تتجسد فيه هذه القضية ـ (كان يجب معالجة تلك الامور جميعا بطريقة موضوعية ـ كذا ـ وفي مقدمتها عدم جواز النشر دون الاستناد الى مراجع .

هكذا قال حمد ، ولا ندري ما هي المراجع التي استند عليها هو في نقده هذا ؟ سوى عدم الموضوعية والاستخفاف بعقلية القارىء الذي يسميه (المستهلك) .

وختاما لا املك يا سيد حمد الا الاشفاق والرجاء منك ان تلعب بعيدا عن مجال ليس مجالك ، وبحر لا تحسن العوم في تياره الجارف .

عبد الله راشد اليحيى

قرارات السلامة لاتسمن ولا تغني من جوع

بقلم : حمد محمد المرعي

من الطبيعي أن تكثر القوانين والقرارات في اي بلد في مرحلة التطور والتنمية . والكويت ليست استثناء . ولكن اذا تعاملنا مع قطاع مهم مثل السلامة ، ومن اهدافها الحفاظ على العنصر البشري والموارد ومقومات امن واقتصاد المجتمع ، فان الصورة تتغير .

ومع ان هذا البلد يعتبر من اول من أعطى اهتماما كبيرا للسلامة — على سبيل الذكر وليس الحصر مثل انشاء جهاز البيئة والسلامة ، على نمط متطور اولي اهتمامه لامور العلاقات البشرية والادارة الصناعية ، الا ان مقومات السلامة لا تزال في مرحلة الالف باء .

وما أسباب هذا الا لانه اصبحت لنا قناعة كبيرة بظاهرة القرارات واللوائح ، حتى اننا حسبناها مفتاحا لكل قفل . فقبل أسابيع صدر قرار السلامة من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .. وهو قرار لا انتقاد لنا على مضمونه وصيغته ... ولكن كيف يتم هذا ، وقد صدر قرار مماثل عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٧ على وجه التقريب ، ومن وزير نفس الوزارة . كذلك صدر قانون لسلامة المرافق العامة عام ١٩٧٨ وصدرت لائحته عام ١٩٧٩ (لان القانون بلا لائحة كان عبثا) . وقد يدل هذا على اهتمام المسؤولين بهذا القطاع المهم . وهذا شيء يشكرون عليه. الا ان القطاعات المختلفة تختلف بخواصها ودواخلها وطريقة تنظيمها وادارتها والسيطرة عليها . ولهذا السبب فان الشكل بما يختص بالسلامة ليس في القرارات او في صناعتها . كما ان القرارات وحدها لا تسمن ولا تغني من جوع . وحتى في ايجاد تلك القرارات فهناك شك في أن تكون ارتكزت على احد متخصص في علوم السلامة وعوامل الحفاظ والوقاية المتطورة ... ويجب الا نجهل ان السلامة بمفهومها الحديث ، من العلوم المتبحرة في العلاقات البشرية والادارة الصناعية ومراحل القانون وتطبيقاته وامور التأمين البيئية والاقتصادية . ولهذا فان العبرة في ان تلك القرارات واللوائح (ونحن هنا ما زلنا نتكلم عن السلامة) تصبح عاجزة ولا يمكن أن تؤدي غرضها المنشود ، ولا حتى بجزء منه ، ما دامت مجرد قرارات ولوائح . اذ ان السلامة اوسع من هذا وتتطلب اكثر من هذا . ولا يمكن أن يحكمها قانون او قرار او لائحة الا بتواجد التهيئة الذاتية، الفردية والبيئية ، والادارة السليمة في الاجراءات وطرق الاتصال . زد على ذلك توفير المشورة والمراقبة المستمرة . وهذا اكثر من أن يتحمله قرار او لائحة .

.. وداوها بالتي كانت هي الداء !

بقلم : حمد محمد المرعي

مئات المواطنين وعشرات المسؤولين كرروا مرة والف مرة المطالبة بوضع حد للرعونة التي نراها في الشوارع والطرق . وقد ذكرت على هذه الصفحات مرات كثيرة جدية هذا الامر ، الا اننا عاجزون عن التوصل الى الرادع الفعال لمثل هذه الاعتداءات (ولا يمكن ان تسمى الا اعتداءات) التي تقع على الطرق باستمرار ، والذي يكون ضحيتها على الدوام اناس ابرياء ، على طرازي وطراز غيري ..

ان حادث الباص المذكور ، سواء كان فيه اطفال أو شياطين ، لا بد ان يقع مثله الكثير من الحوادث التي هي في طور التخمر ، الى أن يقع الانفجار ، هذا اضافة الى ما تعودناه من حوادث الدهس وتخريب البيوت وتكوين ارامل وايتام من عباد الله واهدار خلقه .

ان كل ما صنعه الانسان له علاج ، وكل قضاياه لها حلول — ولا يمكن أن نصدق أن قضية المرور من القضايا المتواضعة في التعقيد .. انها تحتاج فقط للقرار الحازم ، وخاصة اذا ما اعتبرت البلد برقعتها الصغيرة وصغر التوزيع المروري وانعدام الطرق السريعة أو المزدوجة الاتجاهات .

ولا يكفي أن نشكو ونتحسر من الذين يدوسون على كرامتنا بركوبهم الارصفة وكأن كلا منهم عنتر بن شداد يمتطي خيله على ارض الصحراء . بل انه لمن الضروري القصوى ، اليوم قبل الغد ، أن نعتني بحماية ارواح المواطنين وذلك بالنظر في حدود السرعة على الطرق ، واعتبار أن « السلامة أولا » قبل اية مراعاة لترفيه السواقين او ما هناك من مبررات اخرى ، وفي تحديد عدد السيارات ، بالاضافة الى النظر لاحجامها ومنع المبالغ فيه من السيارات الشاحنة الطويلة و « الصهريجية » المضاعفة وعربات النقل العريضة ، وحتى الباصات (وبالمقارنة فان هناك باصات أصغر واليق واخف دما بكثير عن باصات المواصلات عندنا ، والتي لها هيئة الوحش المدرع — مع ان الحمولة واحدة) . واخيرا الحد من النمو التجاري والعمران الاستثماري ولو لفترة تأخذ البلد بها نفسها . وحتى ذلك لا يكفي ، اذ ينبغي ايضا ان تكون القوانين والقرارات الصادرة مطبقة بكل ما تعنيه الكلمة ، دون اللجوء الى المبررات التقليدية مثل قلة رجال الشرطة ، فهناك الكثير من الحلول البديلة كالاجراء البسيط الذي له فعالية رادعة . ويجب الا نسمح بأن تكون قوانين الحماية والتنظيم في البلد مجرد حبر على ورق — ومتروك امر تطبيقها للصدف او الحيثيات الاخرى . وهذا ما هو حاصل بالفعل بقانون المرور (وليس لنا الا ان نقارن بين عام صدوره وحاضرا) . يجب الا نغفل عن حقيقة واحدة مهمة وهي انه اذا ما ترك الحبل سائبا لهذه الرعونة ، فلا عتب او ذنب على من اتبع هذا الاسلوب . اذ في غياب تطبيق القانون ، يصبح البقاء للاصلح . وهذا ما سيحدث يوما ما ، شئنا هذا ام ابينا ، اذا ما ظل الوضع كما هو عليه .

والا ، فكيف لنا ان نتحقق من اننا نستطيع فعلا تحقيق امن هذا البلد ، وخاصة في هذه الاوقات من مراحل التطور والنمو ، اذا كنا عاجزين عن اثبات قدرتنا على معالجة قضية متواضعة كقضية المرور .

بانتظار "الجولة الثالثة" لوزير المالية

بقلم : حمد محمد المرعي

النفط من أبرز القضايا المعاصرة التي تفرض نفسها في مجال الاقتصاد الدولي : كمياته وأسعاره وعائداته واستثماره . ولقد وضع وزير المالية ، في كلمته التي القاها في زيورخ في الشهر الماضي ، النقاط على الحروف بما يوضح هذه الشؤون والشجون مما لا يحتاج معه أي تفصيل هنا . ولقد نجح الوزير ، حيث أخفق الكثيرون غيره ، في ان يبين الصورة الواقعية الواضحة في اطار بيان منطقي بما يختص واسلوب استغلال النفط من قبل الدول المنتجة والتزاماتها ودور الدول المستوردة وواجباتها، خاصة أن هذا الربط بين الحقوق والالتزام يعتبر احدى مقومات الادارة الحديثة للموارد .

وفي حين عجزت أجهزة اعلام الاوبيك والاوابك وأجهزة اعلام الدول ، وخاصة الخليجية منها ، عن دحر الادعاءات الغربية المتكررة فقد كان لكلمة الوزير ، في خطاب فسر به الظواهر والمتغيرات ، أثر بالغ الى حد ما . ومما لا شك فيه ان ذلك الخطاب تطلب الجهد والجدية والترتيب التسلسلي المنطقي ضمن التوضيح الاعلامي والعرض السليم . وهذا ما لم نتعود عليه من مسؤولين اخرين حين كثرت البلاغات والبيانات والمقولات التي تتصف بالارتجالية احيانا والتخبط احيانا اخرى . ولذلك فان ما يجب قوله هنا أن يكون ذلك الخطاب بمثابة المقدمة أو اللبنة الاولى التي تمهد السبيل لان يكون هناك تفهم أساسي لهموم الاقتصاد النفطي من جهة ، وثروات الشعوب العربية — والخليجية خاصة — من جهة اخرى . وهذا يتطلب المتابعة والدراسة والاعلام السليم وليس الارتجال أو العشوائية .

ولم يخذلنا الوزير حين تكلم مرة اخرى ، عن هموم الاستثمار المحلي في مقابلته التلفزيونية الاخيرة . فقد أعاد الكرة أيضا ووضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بالاستثمار والسيولة مع تركيزه على التفريق بين الجشع والمضاربة مما لا يخدم الاقتصاد الكويتي ، من جهة ، ومن جهة اخرى بين الاثر العائد على الافراد والاسر العادية .

● ● ● ●

واخيرا ، اذا ما حاولنا الربط بما تم في زيورخ وبما تم في تلفزيون الكويت ، متخذين بالاعتبار الابعاد المتعددة ، لوجدنا انه الى هذا اليوم ، فان المستثمر الكويتي يجد نفسه في ضلالة وغياهب مما يصادفه من مخالب ناهشة ، وأكثرها ما يكون دخيلا .

ولكن التقصير ، او الذي يجب توخيا للحقيقة تسميته شبه تقصير آني ، ما يتمثل بالتساؤل عن كيفية استثمار الشخص العادي او ذي النوايا الطيبة الذي يريد ان يخدم نفسه ويخدم غيره كذلك لامواله ، والتي غالبا ما تكون محدودة ، باسلوب آمن ومفيد في نفس الوقت .

بمعنى آخر ، نحن تكلمنا عن البلد ككل وسياسة الاقتصاد الى حد ما في زيورخ ، وتكلمنا عن هموم الاستثمار المحلي وفئات المضاربة في تلفزيون هذا البلد . لكننا لم نتطرق للفئات التي هي بحاجة للتوجيه سواء بما تمليه الضرورة أو السيولة ، وسواء بما يحتمه الوضع المسمى بالاقتصاد الداخلي الراهن او الظرفي او المفتعل !!

اننا ، وخاصة من هم على شاكلتي ، نطلب من وزير المالية أن يقوم مشكورا باكمال مشواره بجولة ثالثة يضع فيها باسلوبه الفعال بعض الاسس لتهيئة المشوره والترشيد الهادف عن طرق وسبل الاستثمار للفئات ذات الامكانات الاستثمارية المتوسطة او المحدودة ، وذلك لتجنب اللعب بالمدخرات ، والتي هي قوام أمن الفرد والاسرة ومن ثم المجتمع ، وللحد من تلاعب الغير بها وضمانها من قبل ظروف اخرى . ولا شك ان في هذا اغلاقا لبعض الثغرات التي طرأت أخيرا ، والتي لا شك أن لها كبير الاثر غير المرغوب على الافراد ومن ثم على الاقتصاد الوطني .

● ● ● ●

الحكومة تفضلت مشكورة باعلان الكويت سوقا حرة وأسس أو سمحت بتاسيس الشركات واعطت الاراضي وأصدرت التراخيص التجارية بانواعها المختلفة ، دون أي شروط اللهم الا القليل منها ، لكنها للاسف لم تتقدم كجهة استشارية — وهذا اضعف الايمان — أو كطرف فعلي لافادة الاخرين عن طرق الاستثمار الكبير أو الم... بالكم والكيف والنوع ، وتسهيلات السبيل عن طريق ال... أو الترشيد أو المراقبة لافادة الغير بالطريق القويم .

لقد رأينا مؤسسين لشركات يبيعون حصص تاسيسهم ، وجدنا بنايات خالية من المستاجرين ، وأصبح سوق الدلالين مهددا (بالفتح) ومهددا (بالكسر) للاستثمار المحلي ، ووجدنا أن القيمة الشرائية لدينار السبعينات للاسهم والعقارات وسلع اخرى أصبحت أقل من نصف تلك القيمة في الستينات .

من المهم والضروري أن يكون هناك خط وخطة واضحة لتنوير المواطنين وارشادهم ، ان لم أقل ترشيدهم ، حتى نكون متاهبين لما ستاتي به الثمانينات . وفي اعتقادي ان الحكومة ينبغي أن تلعب دورا كبيرا في هذا الصدد باعتبارها صاحبة السياسة والخطة لحفظ وتأمين مدخرات واستثمارات الناس .

سكايلاب.. مرة أخرى

بقلم : حمد محمد المرعي

من دواعي الاهمية أن أشير الى ما صرح به وزير الدولة في يوليو من انه « ان تتخذ اية اجراءات غير عادية » بشأن موضوع سقوط المختبر الطائر على الارض . ومن الطبيعي أن يفهم من هذا أن أسبابه تعود الى بعد احتمالات سقوط ذلك الجرم في مجال الكويت .

مع هذا ،يبقى هناك احتمال ولو حتى احتمال،لسقوطالجرمفي الكويت،وفي هذه الحالة سيكون من المستحيل معرفة المخاطر الناتجة الا بعد السقوط . ومع استحالة معرفة مدى التاثير الا بعد الحدث ، فانه يكون من الخطورة المتناهية عدم اتخاذ أية اجراءات وقائية او اجراءات للتحكم في الخطر .

وهذا يدفعنا الى الحديث عن أن نترك كل شيء على بركة الله ، له خطورته البالغة ، وذلك لان الله عزل وجل لم يأمر برمي النفس في التهلكة . هذه الحقيقة يجب الا نتجاهلها في عالمنا المتصارع هذا وازدياد المعتوهين والمخربين والمحرضين ، وتداخل وتضارب المصالح على جميع المستويات ، خصوصا ان لنا موقعنا وموضعنا على هذه البسيطة وبين بشرها ، في جو تسيطر عليه العداوة والضغينة والابتزاز (المخفي منها والمكشوف) ، وكثرة الحوادث المقصودة وغير المقصودة باسباب الخلط البشري وغيره .

ولو عدنا الى الوراء قليلا ، الى الايام التي عاشها العالم يترقب سقوط المختبر الفضائي لرأينا أن الكثير من الدول اتخذت الاحتياطات الشكلية والضرورية . أميركا نفسها استنفرت جهاز الطوارىء لديها بما فيه الدفاع المدني وخفر السواحل والحرس الوطني .

وهناك دول كثيرة لم يكن هناك احتمال في أن يسقط الجرم فيها كايطاليا وسويسرا ، بنسبة واحد الى بليون ، ومع ذلك ، وبرغم انتمائها الى معسكر اصحاب الجرم ، وبرغم توفر الاجراءات الدفاعية الروتينية ، وبرغم أن لديهم الامكانية والكفاءة والخطة لسرعة التحرك بفعالية كبيرة عند اللزوم ، برغم كل ذلك ، فقد اتخذ البلدان ، اسوة بسائر بلدان العالم ، الاحتياطات اللازمة .

وبالمناسبة ، فان شبكات الطرق ، العابرة لا المحلية ، في الولايات المتحدة ، والتي يزيد طولها عن ربع مليون ميل مزدوج ، ابتدأ العمل فيها في منتصف الخمسينات كاحدى مقومات الدفاع المدني (وذلك لتحريك المواد والمعدات ونقل المواطنين) . ومع كل ما لديها من مقومات وقوات ضاربة وقوام دفاعي قوي ومجهز موقع آمن ، الا أن مخصصات الدفاع المدني بلغت أكثر من ١٠٠ مليون دولار ممتدة على ثلاث سنوات الى نهاية عام ١٩٨١ . وليست هنا بصدد المقارنة وانما على سبيل العلم .

واذا لم نتطلع حولنا لاتخاذ بعض الدروس ، فلن يمكننا تنفيذ اي شيء على صعيد الامن المدني . فانه ممكن لاي حادث أن يسبب الارباك ولا ننس ما حدث قبل أشهر عندما أظلمت الكويت في انقطاع عام للتيار الكهربائي ، وما أدى ذلك من ارباك في المستشفيات والمؤسسات الصناعية والتنظيم على الطرق . ولا أضيف الا من هنا ، لان بركة الله كانت واسعة . ولذا فانه يجب أن نأخذ كلذلك بالاعتبار ونبدأ بايجاد خطط منتظمة منسقة لاحتياطات الامن المدني ، مبتعدين بذلك عن الارتجال والاشكالات التي قد تسببها المقاصد الطيبة والتسرعات غير الضرورية ، وان نقوم بانتهاز أي فرصة (سكايلاب وغيرها) لنجرب مثل هذه الخطط وضمان فعاليتها وسرعة تنفيذها ، على أسس ومقومات مدروسة ومراجعة متطورة . ولا شك أننا في حاجة الى هذا اليوم قبل الغد .

68 القبس ٢٨ / ١١ / ١٩٧٩

ونسينا أو تناسينا الأبعاد القانونية (١)

بقلم : حمد محمد المرعي

تكثر الزوايا التي ينظر بها المرء الى بعض المواضيع أو الاحوال ، ويتفاعل النقاش في امور معالجتهـا . ويتـم هذا غالبا بدون النظر لابعادها القانونية . وابتداء بهذه الحلقة سوف استعرض بعض هذه المواضيع او الاحوال ، مستخدما بعض الامثلة والمعطيات لبعض الخلفيات لتتكامل صورة النقاش .

●● برنامج « رسالة » جاء وذهب ، وكثر الحديث والكلام عنه ومدى فعاليته وجديته واستلطافه .. الخ . ومع انني لست هنا بصدد وضع دراسة عن جدوى للبرنامج ، الا انه كان من الممكن للتلفزيون الاطلاع على ما يكتب في الصحف اليومية من شكاوى متكررة والقيام مشكورا بالسعي على متابعتها مع الجهات المسؤولة في البلد ، موفرا بذلك على نفسه وعلى غيره الكثير من الترديد ، وبالغا بنفس الوقت الهدف المنشود . وعلى كل فليس هذا مقصدي ، ولكن لنستعرض حيثيات ذلك البرنامج من الاطار القانوني :

ـ هل يصح لمسؤول عن جهاز استخدامه لنشر مفاهيم أو اثـارة انتقادات ، قد تكون فردية النظرة وقد لا تكون ، مختارا بذلك طابع عرضه واسلوبه . وان صح ذلك ، فهل يصح أن يتدخل توقيت عرضه في وقت ترفيه المشاهد (بعد الساعة التاسعة والنصف مساء) الذي يتحتم فيه ابعاده عن مشاكل الحياة اليومية ولو قليلا ، معيدا بذلك ترديد هموم هي في الاصل ليست بمحلها أو وقتها ؟!

ـ وان صح ذاك ، فهل يصح أن يقوم التلفزيـون بنقد نفسـه متخذين في الاعتبار أنه لا كامل الا الله تعالى ؟.

ـ وان صح ذلك ، فهل يصح لمسؤول عن جهاز اعلامي حكومـي النشر والاعلان التشهيري عن تقصيرات تختلف وجودها أو تفسيره لها وتشارك فيها جهات متعددة ، خاصة ان التلفزيون بطبيعته يجسم الابعاد والامور ويتعدى الحدود .

ـ واخيرا ، ان صح كل ذلك ، فهل يصح لجهاز رسمي انشىء للاعلام عن البلاد أن يقوم بنفسه بمناقضة هذا الهدف ، مـن خلال وسيلة يشك في فعاليتها أو اهميتها ، ومن خلال تغطية تتعدى الحدود والمناطق ، بما قد يضر بالبلد والمسؤولين فيه اعلاميا .

لو تفحصنا ودققنا قليلا فقد نجد أن هناك ابعادا قانونية للموضوع تقتضي المساءلة ، وتحدد الراي القاطع تجاه هذا الموضوع .

ونسينا أو تناسينا الابعاد القانونية (٢)

البلدية وطرائف المخالفات

بقلم : حمد محمد المرعي

تكثر الزوايا التي ينظر منها المرء الى بعض المواضيع أو الاحوال وتتنوع وتزيد المناقشات والاستعراضات في أمور معالجتها .

ويتم هذا غالبا دون النظر لابعادها القانونية . من هذه الامور « البلدية وطرائف المخالفات » .

فقد ابتدات البلدية قبل اكثر من عام بدفن الشاطىء في منطقة الصليبخات . واستمرت عملية الدفن لاشهر عديدة ، كنا خلالها كلما قالوا « هات يادفان » قلنا « هات يا غبار » .

البيوت تلفت والسيارات تلفت والابدان تلفت . وكانما لم يأخذ هؤلاء القوم نصيبهم من غبار السماء ليسلط الله عيهم ومن بينهم غبار ارضهم . وتوخى قوم الساكنين باعمال الرش سلوانا ، ولكن كانت مياه البلدية شحيحة . وتذرعوا بالصبر واضعين المصلحة العليا فوق مصلحة صحتهم وراحتهم ، وآملين بان يكون قضاء هذا الامر وقتيا .

ومرت الاسابيع تتلوها الشهور ودفن البحر ودفنت بيوت الناس . ولا تسال عن غبطة القوم عندما وضعت البلدية لافتات « ممنوع رمي الانقاض » معلنة وقف العمليات اذ حسب الجميع أن القضية انتهت ، وآووا الى مضاجعهم يحلمون بالامان ولكن الامان لم يتحقق .

فمنذ مدة وشاطىء الصليبخات يمتلىء فجرا بأكوام الدفان ،وتختفي هذه الاكوام مع الضحى . كيف يكون هذا ؟ اليكم القصة :

عندما منعت البلدية القاء الانقاض كانت تعلم أن منعها سوف يكون مجرد اصباغ على لافتات ، تذهب ضحية عوامل التعرية ، فالذي حصل أن « الدفانين » يعرفون (شانهم شان غيرهم ممن يرون أن تطبيق القانون في النهار وليس في الليل) رأوا أن أي منع من الممكن التحايل عليه . والذي يجري الان انه عندما تعلن الساعة منتصف الليل ، تجد ذوات العجلات الاربع والست من الشاحنات قادمات الى أن تبلغ مكانا معينا . وعندها يطفئون انوارها — وكانهم يعلنون قدوم راس السنة — وقد يلتفتون لبرهة يمنة ويسرة ، يصعدون من بعدها وشاحناتهم الرصيف متجهين الى الساحل لينسفوا ما اتوا به من حمولة . ومن ثم يكرون راجعين الى الطريق . كل هذا وانوارهم مطفأة الى أن يقطعوا مسافة قصيرة ، حيث تجدهم من بعدها يضيئون انوار الفرح والانتصار .

والعجيب في ذلك المكان انه غالبا ما تكون انارة الشوارع مطفأة وكان هناك خطة مشتركة .

ويتم كل هذا وهم يتخيلون أن الناس نائمون ، ولكن اكثرهم ليسوا بنائمين . وذلك لان الفترة ما بين منتصف الليل وبزوغ الفجر حيث تعتبر من أهدأ أوقات هذه الدنيا الصاخبة . وعملية نسف الحمولة يصاحبها « طاق طرباق طرباق طاق » للنساف الواحد ، اضافة الى أن القائمين بها عصابة كثير أفرادها مما يعطي العملية صفة الاستمرارية وكانها سيمفونية صاخبة منقطعة الحركات تستمر أربع ساعات ، وكثيرا ما سهرت مع هذه الاحتفالات وبيدي منظاري لاشاهد واستمتع (أو اتحسر على ما يفتقد من راحتي وراحة غيري) . ولطالما سولت لي النفس اللحاق بهذه الزمرة ، ولكن العين بصيرة واليد قصيرة .

وحيث أن العملية — التي شجعت البلدية على استمرارها — تتم بظلام الليل وبعيدا عن القانون ، فانه يا لهول ما أراه مما يسمى دفانا . والبلدية هي من الجهات المسؤولة والمهتمة بالحفاظ على سلامة الناس وحمايتهم من التلوث والاضرار الصحية والمحافظة على النظافة ، ولذلك فانه لا بد وان تطرح التساؤلات القانونية التالية نفسها :

- ان صح ان اعمال الدفان هي لمصلحة البلد العامة ، فلماذا لم تنظم وتوقت في موسم مثل الخريف والربيع وحيث تكون الارض اكثر رطوبة والغبار أقل انتشارا ؟.
- وان صح ذاك ، فهل الامر سيان بين منطقة سكنية وبين ما يعتبر « محرقة » .
- وان صح ذاك ، فلماذا لم تحدد فترة رمي الانقاض تلك وتتم تحت مراقبة ؟.
- وان صح ذاك ، فلماذا تمنع البلدية رمي الانقاض وهي عالمة كل العلم بفعالية لافتاتها وامكاناتها او عدمها .
- وان صح ذاك ، فلماذا لا تحاول تطبيق قانونها ليمتد الى ما بعد الدوام الرسمي ، وبالاخص الوقت الذي ينشد فيه البشر امانهم ، من الثانية عشرة الى الرابعة بعد منتصف الليل .
- وان صح ذاك ، فلماذا تزيد الطين بلة وكانها شريكة في مؤامرة ضد الجمهور وتكيل لهم الصاع صاعين : صاع الغبار وصاع ما يقلق نوم الناس ، في وقت اختاره خالق الكون ليكون للنوم ، وهي اول الناس بمعرفة ما سوف يحصل .
- وان صح ذاك ، فهل هي جاهلة بما هناك من اساليب وطرق تتبع في مخالفة القانون ، أم انها كالنعامة تحسب ان مواطنيها في امان عندما تخفي رأسها في الرمال ؟
- وان صح ذاك ، فالى من يتوجه الجمهور في مثل هذه الحالات ؟.
- واخيرا ، وان صح كل ذاك ، فمن هم الناجحون ؟ الجهة الحكومية المسؤولة (والبلدية ليست من المقاولين المشهورين بتخريب مرافق البلد) ، أم الجمهور الساكن الناشد للامان ، أم هم شرذمة من لا تتعاطى الاخلاق اسلوبا في الحياة ، أم من لا يقرأ في القانون التزاما للاحترام ؟
- لو تفحصنا ودققنا قليلا فقد نجد ان هناك ابعادا ومواضيع اخرى تبين الرأي فيما ذكر .

ونسينا او تناسينا الابعاد القانونية (٣)

الضائعون بين "اللفة" واللافتة

بقلم : حمد محمد المرعي

تكثر الزوايا التي ينظر منها المرء الى بعض المواضيع او الاحوال وتتنوع ويزيد النقاش في أمور معالجتها . ويتم هذا غالبا دون النظر لابعادها القانونية . وهذه هي الحلقة الثالثة لاستعراض بعض هذه المواضيع والاحوال ، ونركزها على « ادارة المرور وحوادث العامة » .

لا يختلف اثنان على أن لادارة المرور حسن النية في منع حوادث الطرق واتباع الاسلوب المدروس بهذا الشان . ولكن هناك بعض الحالات التي ترغم البعض على التساؤل : هل هناك منطق ثابت، على سبيل المثال لا الحصر ، لتحديد السرعة بـ ١٠٠ كم على طريق غير متكامل في هندسته وحمايته ، وهي السرعة التي يمكن، بسلام ، الوصول اليها عندما يكون الطريق متكاملا من جميع النواحي؟ او هل هناك منطق ثابت عندما نقول ان انقاذ حياة شخص واحد يساوي كل جسور المشاة التي شيدت ، في حين انه من الممكن انقاذ حياة أكثر من شخص لو اتبعت بعض الاحتياطات البسيطة المكملة حول تلك الجسور ؟

هذه التساؤلات تطرح نفسها كثيرا ، مع انها لم تناقش المناقشة الواعية للاسف ، وخصوصا لما للمرور من أهمية . وعليه فسأستعرض هنا مثالا واحدا هو الطريق البحري لمنطقة الصليبخات . فهذا الطريق محدد السرعة ، تكثر به اللفات الوسطى التي ، برغم ارتجاليتها وعشوائيتها ، كانت في وقتها مثالية كاي تخطيط آخر . ولكن ليس هذا هو المهم . المهم هو أنه في ذلك الطريق المواجه للصليبخات على البحر بدأت أعمال وضع لافتات تبين اللفات . وكان عملا مشكورا لانه يبين من بعيد اللفات المذكورة . وحيث أن الناس المارين على ذلك الطريق قد لاقوا ، أن لم تكن المخاطر : فالمضايقات الكبيرة باسباب السرعة وتواجد تلك اللفات ، فان هذه الاخيرة جاءت لتؤكد لهؤلاء الناس ان المخاطر والمضايقات باقية . ولكن العجيب في الامر ، انه بعد فترة من وضع اللافتات بدأت عملية اغلاق اللفات عن طريق البراميل والاكوام او الحفر او ما شابهها . وحيث ان هذا تم بلا شك بموافقات وخطط سابقة ، فانه لا بد من التطرق للمواجهات القانونية الاتية :

- هل يصح اعلان سرعة على طريق « متخذا في الاعتبار ان سرعة ذلك الطريق دليلا على امانه » ، وبعد أشهر تجري تحويرات عليه كان الغرض منها ان تكون ملائمة لسلامة المرور ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح ، في خضم التخطيط المستمر ، عدم التفريق بين طريق وطريق ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح ان تقوم فرقة بتنظيم على طريق لتتلوها فرقة اخرى لتنظيم التنظيم وباسلوب متناقض ، ولتاتي بعدها فرقة اخرى ... الخ ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح عدم الالتزام بالمسؤولية « النهائية » والتي ، حسب قوانين السلامة العامة ، توجب الاخذ بعين الاعتبار العنصر البشري والاساليب والطبائع ؟
- وان صح ذاك ، فهل يصح اضاعة الاموال والجهود بشكل يوحي بوجود « عملية » تجارية مع المقاولين .
- لو تفحصنا ودققنا قليلا فقد نجد أن هناك ابعادا ومواضيع قانونية تبين الراي فيما ذكرناه .

الحرب الساخنة بدايتها باردة

بقلم : حمد محمد المرعي

مر العالم منذ بداية حضاراته بفترات حروب كثيرة وكبيرة . وكانت تلك الحروب تتصف باعمال التوسع للامبراطوريات او الثار والانتقام القبليين . ولم تتخذ الحرب الباردة ايامها كاستراتيجية للتهيئة أو التحضير أو ايجاد التكتل او التكتيك اللازم ، لان العالم لم يكن وقتها بترابطه الحالي ، ولم يكن هناك تبلور لمعسكرات المصالح والمعسكرات الحربية أو الايديولوجية مثل ما نراه في يومنا هذا . ولم يكن من الضروري ايجاد المبررات لخوض الحروب . لكن ابتداء من القرن العشرين تغيرت الصورة ، وكان لا بد لها أن تتغير بسبب ارتباط الدول مع بعضها البعض واعتماد كل مجتمع على الاخر ، الى جانب التطور التكنولوجي في التسلح المعنوي والمادي وهيمنة بلاد على اخرى وظهور الايديولوجيات المتنافسة واشتراك الشعوب في الحروب باسلوب مباشر أو غير مباشر .

ولذلك نجد أن الحرب العالمية الاولى ، التي بدأت بمقتل وريث أحد الملوك في احدى الدول الاوروبية في العقد الثاني من هذا القرن ، سبقتها وهيأت لها حرب باردة لفترة طويلة . ولم تقف تلك الحرب بنهاية المعارك ، بل امتدت بشكلها البارد الى أن قدحت شرارة اخرى لتندلع الحرب العالمية الثانية في اخر العقد الرابع من نفس هذا القرن . ومنذ نهاية الحرب الثانية والعالم يعيش في خضم حرب باردة ولكن بشكل جديد ومتطور وفي اطار مختلف اشد ضراوة ، حتى أصبح البحث عن السلام — سواء عن طريق السلم او عن طريق الحرب — هو الشغل الشاغل لشعوب الارض قاطبة ، أو هكذا يفترض.

. . .

وما نشهده اليوم في العالم بشكل عام ، وفي منطقتنا بشكل خاص، ما هو الا حالة هياج أمتدادا للحرب الباردة . ولهذا فانه من الخطأ الاعتقاد بان الحرب الثالثة (وهذه تسميات من صناعة الانسان ولم تنزل بها آية الهية) لم تبدأ أو انها على وشك الابتداء ، لانه ليس شرطا أن تقع الحرب بتشغيل الاسلحة . اذ يكفي أن يكون السلاح موجودا حتى ولو كان صامتا . وهذا بحد ذاته كفيل بالتهديد أو الوعيد أو التخويف أو السيطرة وغيرها . أو ليست هذه هي الحرب بعينها وعلمها ..؟ فالنار تبدأ بمستصغر الشرر ، وكذلك هي الحال مع نار السلاح ، فانها قد تبدأ لخطأ أو سوء فهم أو انفلات زمام الامور أو التهيج العاطفي . وهذه والحمد لله عوامل متوفرة في عالمنا هذا المتزاحم بكل انواع خلق الله .

. . .

وما دمنا نعيش هذه الفترة ، فماهو مصير منطقتنا لو بدأ وميض الحرب ؟ ولما كان الكل يعرف نتائج الحرب الاولى وتقسيم الارض العربية والسيطرة عليها واستعمارها . وحيث أن الجميع يعرفون نتائج الحرب العالمية الثانية وما تمخضت عنه من ولادة اسرائيل والاستعمار الاقتصادي وما تبعها من احلاف وغيرها ... فهل لدينا أي مؤشر ليكون جيلنا هذا اقل تشاؤما ؟

يجب ان لا يخفى على العاقل ان اي تراشق عسكري سوف يكون بين المعسكر الغربي بقيادة اميركا والمعسكر الشرقي بقيادة روسيا . ولكنه لن يكون على أرض اميركا أو أرض روسيا ، اذ ليس من المعقول أن تجلب تلك البلاد الحرب الى أراضيها وشعوبها ، لان الحرب تجلب الدمار ، وليس من صالح أميركا أو روسيا جلب الدمار الى بلادهما .

وقد تكون أوروبا بديلا كمسرح للعمليات الحربية ، لكن هذا لن تسمح به أميركا ولا روسيا ... ولا حتى أوروبا أن كان لها حيلة وحول في هذا الامر . وعلى ذلك ، فانه يتحتم ايجاد مسرح اخر بديل للمعارك . ولن يكون هذا المسرح الا منطقة الشرق والشرق العربي خاصة . فهناك كل المبررات والمواصفات والتسهيلات وضروريات الاستراتيجية الجغرافية والاقتصادية . وسبب رئيسي اخر هو : كبح جماح هذه الامة الناهضة ، لانها على حد تعبير القول الشعبي . « قد كبرت واخذت تناطح غيرها » . وهذا امر غير مسموح به . والمسالة لا تتعدى ايجاد المبرر والوقت المناسب . أو ليس هذا هو الوقت المناسب ؟

املي أن اكون قد وقعت في خطأ فادح . واملي أن لا ارى ذلك اليوم الذي نكون فيه مثل المانيا او كوريا .. والامثلة كثيرة .

القانون الدولي والفوضى الدولية

بقلم : حمد محمد المرعي

يوجد هناك شبه اتفاق في كتب التاريخ ولدى المؤرخين على ان القانون الدولي وضع لمنع الازمات والخلافات الدولية ، لكن هذه المشكلات تحدث وتتكرر باستمرار ، وعادة ما يكون احد اطرافها دولة او دولا كبرى .

وقد استغل احد اصحابنا الساخرين هذه الملاحظة التاريخية (وهو استاذ علوم سياسية ومؤرخ ، والمكان هو اميركا والزمان بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثالثة) ، وصرح لي حينها « بان ما يسمى بالقانون الدولي وضع ولم يكن من اغراضه في يومها التطرق لحقوق الانسان او حماية الشعوب . فقد كان الاهتمام في ذلك الوقت بالمصالح الاقتصادية ، خاصة ان العالم آنذاك كان يتمثل بأوروبا التنافس والاشكالات الحادثة بينها ، لاسيما على المستعمرات والاستثمارات وغيرها .

اننا نرى اليوم القانون الدولي اشبه بالاحكام العرفية . فالدول الكبرى وضعت بنوده ، وهي التي تطبقها . ومن غيرها يستطيع ذلك ! الدول الكبرى تمثل الحكومة والاخرى تمثل الافراد ، والافراد عليهم طاعة قانون الحكومة الدولي . وعندما تكون المصالح ذات طابع استراتيجي ، فان هناك قانونا يحكم في هذه الامور ، والمبررات : الاستقرار العالمي وتجنب الحروب واستمرارية النظام .

★★★

فالقانون الدولي ، الذي بدىء في وضعه في اواخر القرن التاسع عشر على ما اذكر وابتدا رسمه عقب الحرب العالمية الاولى كان يركز بالدرجة الاولى على علاقات الدول الكبرى ذات المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في مستعمراتها . ولم يكن يتطرق للبلاد المستعمرة (بالفتح) . واذا ما استعدنا بذاكرتنا تاريخ النظام والتنظيم الدولي والحروب العالمية والاقليمية (الاولى والثانية والباردة وغيرها) ، لوجدنا بلا ادنى بروزات وليست نتوءات : الحروب بين الدول المستعمرة (بالكسر) ، وحروب الاستقلال ، والتدخل العسكري الخارجي لصالح او ضد الثورات الوطنية . ومن ذلك على سبيل المثال الحرب العالمية الاولى والعالمية الثانية وخلق دولة اسرائيل ، ووضع بلاد تحت الانتداب او وصاية دول اخرى ، او تحريك انقلابات عسكرية في بعض البلاد من قبل دول اجنبية . والامثلة كثيرة ومتنوعة . وهي تحدث رغما عن او بسبب القانون الدولي .

وخلال محاولتنا استعادة التاريخ ، يجب ان لا ننسى بعض محاولات رئيسية وفرعية تبرز نفسها في هذا الشان . عصبة الامم المتحدة ، هيئة الامم المتحدة ، جامعة الدول العربية ، محكمة لاهاي ، منظمات الامم المتحدة المتخصصة (اليونسكو ، العمل ، الصناعة ، التنمية ، وغيرها) ، وكذلك الاحلاف العسكرية مثل : ناتو ، وارسو ، السينتو ، والجماعات الاقتصادية مثل السوق الاوروبية والسوق الاشتراكية المشتركة . واخيرا الاتفاقات الثنائية والثلاثية الوقتية او الدائمة بين دول العالم ، والمنظمات القارية والاقليمية ذات الدرجات والمستويات المختلفة وما شابهها . فهذه التنظيمات خلقت قوانين والتزامات وانظمة وانماط سلوك لتحقيق هدفين : احدهما ظاهر نوعا ما والاخر باطن نوعا ما . ونقول نوعا ما لسببين : فهناك العوامل المباشرة وغير المباشرة في مثل هذه الامور ، والقانون دائما يعتمد على فرضيات ومعطيات تختلف القدرات في ابرازها او تطبيقاتها .

فالهدف الظاهر هو وضع اطار قانوني يلزم الامم اتباعه في ارتباطها وسلوكها الدوليين . اما الهدف الباطن فهو اضفاء الشرعية بطريقة تختزل الوسائل لمنع او تنفيذ قرارات او اعمال لا تتناسب مع غايات او حتى تصورات الامم المهيمنة او ذات المصالح المهيمنة فيما يتفق او يتعلق بواقع الحال او الوضع القائم .

ويدعم هذا التفسير ما دخل على معادلة النظام الدولي من متغيرات في منتصف هذا القرن . ولعل اهمها العلاقات الدولية وحسابات الراي العام والارتباطات المتعددة للدول . وقد يكون من اسباب هذا ظهور الوطنيات والانتفاضات الشعبية وولادة الايديولوجيات الاقتصادية والسياسية واختلاف مقاييس القوى ، او باختصار تغير التركيب العالمي بعد الحرب الثانية ومن ضمنها المفاهيم ومناهج الاتصال وموازين القوى .

ومع دخول العلاقات الدولية مع القانون الدولي ضمن المعادلة بدات الصورة تتغير . وكان لا بد لها ان تتغير لتراكب تحقيق المصالح في المرحلة العالمية المعاصرة . ومع ان العلاقات الدولية كانت قائمة في التاريخ وسابقة بكثير لما يسمى بالقانون الدولي ، الا انها ضمنت حديثا في القانون الدولي .

وهنا اختلط الحابل بالنابل . فترانا نتكلم عن الالتزام لبعض المعاهدات مع ان هذه المعاهدات لا يمكن ان تكون قانونية لولا ارادة بعض الدول الاخرى مثل اتفاقية الحد من الاسلحة النووية . وترانا نتكلم عن الحصانة الدبلوماسية مع ان التبادل الدبلوماسي ومن (الحصانة يقعان ضمن محددات العلاقات الدولية . ولا يمكن ان تكون للحصانة تغطية شرعية اذا ما استخدمت كمظلة لاعمال غير مقبولة مثل اعمال الجاسوسية او الرشاوى وغيرها ، او مناقشة الخلافات الدولية في مجالس لا تمثل بها احد الاطراف او يكون لاحد الاطراف حق « الفيتو » ، او عدم وجود النظام الذي يمكن من رفع القضايا للامم المتحدة ، حيث ان بعض القضايا تتمتع بهذه الميزة وقضايا اخرى تحرم منها ، فقضية فيتنام مثلا لم تعرض على الامم المتحدة .

من ناحية اخرى ، الخلافات الدولية والخلافات الوطنية كيف يمكن التفريق بينهما عندما ترتبط بهما مؤثرات او اطراف متعددة ، وتشترك بها مصالح واهداف مختلفة مثل الحرب الاهلية الاسبانية ، والعلاقة بين اميركا والشاه والثورة الايرانية .. وغيرهما .

واخيرا ، عدم وجود السلطة التنفيذية الفعلية لتطبيق قرارات القانون الدولي ، وهل يمكن للقانون ان يكون قانونا ما لم يكن بالامكان تطبيق او تنفيذ احكامه ؟

وتظل الملاحظة الرئيسية .. ان ما يسمى بالقانون الدولي قد خلق هالة من الفوضى الدولية لاسباب او لاخرى . وماذا يا ترى سوف تقول كتب التاريخ فيما بعد عن حقائق النظام الدولي الحالي . خذ مثلا : الضجة الكبيرة على اللاجئين الكمبوديين ، ولكن ماذا عن لاجئي فلسطين ؟ ثم الضجة عن يهود روسيا ، ولكن ماذا عن سود جنوب افريقيا ؟ هناك ايضا البلايين المصروفة على الامنيازات والتسلح وابحاث الفضاء والذرة .. ولكن ماذا عن ملايين الهياكل الادمية بفعل المجاعة ونتيجة استغلال الغير لها او لخيراتها ؟ اننا نتكلم عن حقوق الدول الكبرى والتزامنا معها بحماية النظام الدولي ، فماذا عن حقوق الشعوب المستضعفة ؟

لقد قام القانون الدولي بتغطية فترة من الزمن ما بين الحربين العالميتين ، عندما كانت بريطانيا تحكم ما مساحته ١٢ مليون ميل مربع او ربع مساحة الارض ، التي يسكنها ٥٠٠ مليون نسمة ، او ربع سكان العالم . وكانت فرنسا تحكم امبراطورية بمساحة ٤ ملايين ميل يسكنها ١٠٠ مليون من السكان . في حين كانت اميركا تحكم ٣ر٢ ملايين ميل مربع يسكنها ١٢٠ مليون من السكان ، وروسيا تحكم ٨ ملايين ميل مربع يسكنها ١٧٠ مليون من السكان .

آنذاك على سبيل المثال ، كان كل بريطاني يمتلك ٣ اميال مربعة مقارنة مثلا بالالماني الذي لا يمتلك ٤ر٠ ميل مربع . ولكن اين ذلك القانون الدولي .. لقد وقعت حربان عالميتان في اقل من ربع قرن . وهل قانون ذلك الوقت يصلح للوقت الحالي ؟ او هل يصح لواضعيه ، حين اخفقوا سابقا ، ان يعاودوا الكرة لاعادة وضعه ؟

او هل يصح لظاهرة ما نسميه بالقانون الدولي ان تسمى قانونا ، في حين انه لا يمكن قياس مميزاته الا نظريا ، ونخفق في الاتيان بامثلة الواقع ؟ وهل يصح ان يسمى هذا القانون « بقانون دولي » قبل ان يكون دوليا ؟

انني لاستسمح القارىء عذرا اذا راى بان الافكار والحقائق واسلوب المعالجة في هذه المقولة تكاد تكون منقطعة او بعيدة في علاقات بعضها البعض او مبهمة الخلاصة . ولي العذر حيث ان الموضوع حتى في تجزيئه وايجازه لا يمكن ان يعطى ولو بعض حقه في هذه الفقرات القصيرة . لكن كل ما اردته هو ربط بعض العلاقات وتوضيح الخطوط العريضة بشانها . اذ ان المهم ليس هو القانون الدولي ، فمن الممكن مطالعته في اي كتاب مدرسي ، لكن المهم هو القانون الدولي في اطار النظام العالمي والتطورات الراهنة .

لا لمجتمع مستهلك
نعم لمجتمع منتج

بقلم : حمد محمد المرعي

المفارقة بين « الانتاج » و « الاستهلاك » ، في المقاييس الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، لا يمكن تحديدها نظرا للاطار المشترك بينهما من ناحية ، وارتباط الابعاد المحددة لنهجهما في المنافع والعلاقات البشرية عموما ، من ناحية اخرى . كما ان القول بانه « لا انتاج بدون استهلاك ولا استهلاك بدون انتاج » هو قول سليم بدرجة الف بالمائة . وليست هناك ذرة غبار عليه .

وهذا القول صحيح بشرط ، وبشرط جوهري . وهو أن يكون هناك اتزان ، بالكلمة والحرف ، بين الانتاج والاستهلاك ، او بالاصح موازنة . ولكني لا اود ان اسميه موازنة تجنبا لما قد يحدث من خلط مع الموازنة المستخدمة في الميزانيات المالية . والتي تتعلق بالموازنة بين الدخل والانفاق . وهذا ليس محور الكلام هنا . فبين الدخل والصرف من جهة ، وبين الانتاج والاستهلاك من جهة اخرى ، فرق شاسع لا مجال للدخول في تفصيله هنا . فالاول يتعلق بالدولة وخططها وبرامجها وسياستها وما يدخل في ذلك من زيادة او مداينة (او ما تسمى عادة دافيست) . اما الناحية الاخرى فتختص بالافراد او المجتمع ، وهلم جرا .

فكلمة « منتج » تعني صناعة او اشتقاق او تحويل شيء من شيء اخر أو الى شيء اخر . فالارض تكون منتجة اذا احتوت على عناصر وعوامل تحول البذرة الى ثمرة . والانسان منتج اذا ما استطاع الاتيان بالامكانات أو استخدامها لتحقيق شيء منشود في الوجود . لذا فالانتاج يعتمد بصورة اساسية على العوامل والعناصر والامكانات .

أما كلمة « مستهلك » — بكسر اللام — فتعني ، مع اختلاف نغماتها ، استغلال أو استعمال او استخدام ناتج الامكانات او ما حولته العناصر والعوامل ، لقضاء رغبات او احتياجات أو تحقيق اغراض ، سواء كانت منشودة ام لا ، لها مبرر ام لا ، ضرورية ام لا . والاستهلاك ، كطبيعة او كضرورة او كترفيه ، لا بد ان يسبقه انتاج . ولا يخفى ما هنالك من علاقة مباشرة واساسية وطردية ، بين تقدم الامم والمجتمعات وبين مستوى انتاجها وحجم استهلاكها ونوعه .

ولكن ثمة عوامل جديدة دخلت على المعادلة التقليدية ، بين وفرة الانتاج ومدى جدية الاستهلاك . منها على سبيل المثال ، تطور المواصلات والاتصالات العصرية ، والفرق الشاسع بين انتاجية امم ونمط تهيئة وانتشار انتاجها ، وبين امم اخرى لم يعد في امكانها غض النظر او الاستغناء عما تراه اعينها من انتاجات ، وليس لديها القدرة لمضاهاة ذلك الانتاج . ولهذا كان من اليسير ادخال مظهر جديد في الارتباط الدولي يتمثل في أحسن صورة بمدى اعتماد مجتمعات العالم على بعضها . وفي ابشع صورة هيمنة بعض البلاد على طرق وتقاليد واقتصاد وتفكير واسلوب معيشة وعمل وثقافة بلاد اخرى .

هذا امر واضح ، وبصورة مكبرة في بعض المجتمعات ، ذات الموارد الغنية والانتاجية الصناعية المعدومة او المتدنية . او لدى الافراد بصورة عامة . بحيث يكون الاعتماد منصبا على ما هو جاهز ومتوفر ، مما يؤدي الى انعدام الخلق او حتى الارتجال لدى الانسان . وهذا لا يؤدي بالطبع الى اتكالية الانسان وعجزه فقط ، لمواجهة اية مواقف ضرورية او طارئة ، بل الى تاثر وتحديد اسلوب تفكير هذا الانسان ، وطريقة معيشته وعمله . وهذه الاتكالية قد تكون شاسعة الافق ، ممتدة من ابسط الامور ، الى متطلبات ضرورية ومهمة .

ولا يختلف اثنان على انه من الصالح ، ان يكون هناك ارتباط متبادل بين المجتمعات . ولكن ضمن اطار متزن واستراتيجية حكيمة . ولكن ان يتحول الانسان ، ومن ثم المجتمع ، باسباب ثورة شرائية مفاجئة ، وقد تكون مؤقتة ، الى ظاهرة مستهلكة ، فهذا امر مرفوض .

علاقات عامة أم مهام ؟!

بقلم : حمد محمد المرعي

لماذا يكثر ظهور الوزراء والوكلاء على المستوى الاعلامي ؟ سؤال واجهته في احدى البلاد الاوروبية من احد الزملاء الاجانب أثناء مناقشة عامة عادية . ويثير السؤال لملاحظاتنا في كثير من الاحيان من ان الرعاية أو الافتتاحات للمؤتمرات او التجمعات الرسمية والعامة ، وحتى المتخصصة ، تتم بحضور وزراء أو وكلاء . كما ان كثيرا من الانتقادات البناءة أو الشكاوى ، العفوية أو الهادفة ، تتعرض للوزراء أو الوكلاء . كذلك ما نلمسه دائما من قيام الوزير والوكيل بملاحقة اعمال وزارتهما ومتابعة كثير من تفاصيلها ، او تعيينهما في عضوية الكثير من اللجان وغيرها . أو ما نلاحظه من التعليقات والردود والمقابلات الاعلامية للوزراء والوكلاء . بل اننا لو اجرينا احصائية بسيطة ، لوجدنا ان صحفنا تتضمن يوميا صورا وتصريحات لوزيرين أو وكيلين على الاقل ، وحول مواضيع تعتبر هامشية او تفصيلية وليست رئيسية .

وبالطبع فانه ليس هناك اي انتقاد على ذلك ، حيث انه يبرز الاجتهاد وحسن النية وما تمر به البلد في مرحلة النمو والتطور . كما انها في احيان كثيرة تبين المحاولة الجادة لاضفاء صفة الاهمية على هذه الشؤون والمتابعة الفعلية لها . لكن هناك بعض الامور التي لا بد من التعرض لها :

● الوزير بشكل عام والوكيل بشكل محدود ، يمثلان مستوى عاليا يتصف برسم او تنفيذ السياسة العامة والخطط الرئيسية والرعاية للبرامج المهمة في البلد . واذا ما تعرض الاثنان لكل ما هناك من امور فاين يرسم الخط للتفريق بين ما هو « مهم » وما هو « غير مهم » . وعلى هذا ايضا لن تترك الاعمال التي تتطلب المركز العالي أو الاهمية الخاصة مثلا . كذلك .. ما هي الصفة او الامور التي تترك للمسؤولين القياديين أو المتخصصين ..؟ وهل هذا يعني الحط من دورهم او التقليل من حجمه ؟

● اذا ما اخذنا في الاعتبار عاملي الوقت والجهد اللذين يتطلبهما الانتشار والمشاركة والمتابعة ، فانه يجب الفصل بين التمثيل وبين العلاقات العامة . فالعلاقات العامة مجال يتطلب التفرغ والتفرغ الطويل من جهة، ومن جهة اخرى فان لهذا المجال مستوياته واهدافه الخاصة ولهذا فانه من الاهمية عدم الخلط بين ما تقوم به العلاقات العامة ومن يقوم بها ، وبين الصفات المرجو تحقيقها ببعض المواضيع او الامور عندما يرعاها أو يقوم بها وزير أو وكيل ما .

● واذا كان من المهم أحيانا اشتراك الوزراء والوكلاء في المؤتمرات أو متابعة بعض الاعمال المتعلقة بوزاراتهم أو امور العلاقات العامة ، فانه من المفيد أيضا استقطاب بعض المحاضرين او المسؤولين او المتخصصين ، سواء من داخل الكويت أو خارجها ، واستضافتهم لافتتاح المؤتمرات ، أو على الاقل ، القاء كلمات الافتتاح .

كذلك فانه من المفيد أيضا لو اعطي بعض المجال للمسؤولين القياديين من رؤساء ومدراء ، أو حتى لمن هم دونهم ، لمتابعة أو افتتاح بعض الاعمال المتخصصة او مناقشة التصريحات الصحفية والاعلامية وغيرها . فهذه كلها طرق ثبتت فعاليتها . وكويت الامس غير كويت اليوم . والاعمال ومستوى المشاركة فيها ومدى جديتها في زيادة مستمرة وليست في نقصان . ولهذا يصبح من الضروري توزيع المهام ، وتنسيق الجهود لتحقيق الفعلي للاهداف المرجوة ، وتخفيف الاعباء على كبار المسؤولين .

وداعا ياسبعينات

بقلم : حمد محمد المرعي

هناك ملاحظة لا يمكن ان يغفلها من يستعرض صفحات التاريخ . وهي ان الاحداث والمتغيرات كانت في السابق تأخذ قرونا . ثم اخذت تتقارب خطاها وانكمشت القرون ، الى اجيال ومن ثم الى عقود . ولو اوجد مقياس للاحداث ، لاتضح ان ما كان يحدث في قرن ، اصبح الان — بالكاد — يغطيه عقد من الزمان . ولربما يعلق البعض على هذا بأن العالم يقترب من نهايته او انه على ابواب بداية جديدة ، او ان هذه هي مؤثرات عصر السرعة او ...

احداث كبيرة

وها نحن اليوم نودع السبعينات . وفي هذا العقد راينا وعاصرنا احداثا كثيرة وكبيرة — تفوق مجتمعة اية احداث عالمية في اي عقد من العقود ، واضعين في الاعتبار المدى النسبي للمرحلة الزمنية . فقد ودع العالم فيه رجالا كان لهم — كل بطريقته وفلسفته الخاصة — اثر كبير في تسطير التاريخ العالمي : مثل برتراند رسل ، وشارل ديغول ، وجمال عبد الناصر ، وهاري ترومان ، وبابلو بيكاسو ، وديفيد بن غوريون ، وشارلز لندبرغ ، والملك فيصل بن عبد العزيز ، وفرانسيسكو فرانكو ، وهيلاسيلاسي ، وتشانغ كاي تشك ، وماوتسي تونغ ، وشواين لاي ، وشارلي شابلن ، والمغفور له الشيخ صباح السالم ، وجومو كنياتا ، وهواري بومدين .

وفي هذا العقد هزمت اميركا ، في كل من فيتنام وافريقيا وايران . وانفصلت الشيوعية الاوروبية عن الام الشرقية ، وانتشرت في القارة الاوروبية . وتقربت اميركا للصين . وسقط فيه خط بارليف ، وحدثت فضيحة ووترغيت . وبدأت اوروبا واميركا اللاتينية ، في الابتعاد عن الهيمنة السياسية والاقتصادية الاميركية . ورحل من الصورة كل من عيدي امين والشاه وسوموزا وبوكاسا . ووقعت في هذا العقد مفاقيات كمب دايفيد ، وانحسرت فيه المعاهدات العسكرية .

وحدث في هذا العقد اكبر واكثر اجتماعات قمة عربية . ومعركة اكتوبر ، وعزل اكبر دولة عربية ، والحرب الاهلية اللبنانية ، وانتقال الجامعة العربية ، وانتهاك حرمة اقدس المقدسات الاسلامية . واتسعت فيه انتصارات التحرير الفلسطينية ، وقوة الاوبيك والاوابك . كما شهدت المنطقة اكبر عملية تطويق ومناورة عسكرية . واكبر مسيرة سلام مغربية عربية وتم فيه استكمال المجموعة العربية لاستقلالها ودخول اخر دولها في الامم المتحدة .

★ ★ ★

وشهد العالم في هذا العقد اكبر عمليات اختطاف واغتيال ، وابتزاز ، وجرائم اغتصاب وقتل ، وحوادث مواصلات ، ومجزرة جونز في غويانا . وعلى مسرح الكوارث حصلت اكبر الزلازل في الصين ، واكبر حوادث الطيران في فرنسا وجزر الكناري والولايات المتحدة وبوغسلافيا والسعودية ونيوزيلاند ، واكبر حوادث المصانع في فلكسبورو البريطانية وسيريتو الإيطالية ، واكبر حوادث النقل البري في بريطانيا واسبانيا والولايات المتحدة وكندا . وفي حقول النفط اكبر الحرائق في كل من بحر الشمال وخليج المكسيك واندونيسيا .

★ ★ ★

ازمات لا تزال

وانحسرت السبعينات وما زالت فلسطين ، والمسجد الاقصى ، وسيناء ، وغرب الاردن ، والجولان ، وارتريا ، وجنوب افريقيا ، وروديسيا ، تخضع تحت وطأة ازماتها . وما زالت ازمة المجاعة والامراض الصحية والاجتماعية والطاقة لم تر اي تقدم يذكر . وما زالت ابعاد القانون الدولي ، وحقوق الانسان ، والعلاقات الدولية ، مرتبكة في نظامها التقليدي .

وودع العالم في هذا العقد حياة البحبحة الاستهلاكية ، التي كادت ان تسود في الخمسينات والستينات : فالطائرات والفنادق والطرق والمساكن مزدحمة ، والاحداث السياسية متكررة . والاقتصاد في تذبذب مستمر ، لم يشاهد العالم مثله قط . والغلاء تعدى الحدود واستفحل امره . واصبح الاهتمام بالشكل والكم وليس بالنوع والمنفعة . وخرج التضخم من تمقمه . فالاستثمارات زادت والانتفاع او المردود نقص . والعملات اصبحت مثل الورق .

وعلى الصعيد التكنولوجي ، اخذت ابحاث الفضاء التي وصلت ذروتها في اواخر العقد السابق في الاندثار . والسبب هو انها كانت اصلا تسابقا سياسيا وليس بشريا ، هذا من جهة . ومن جهة اخرى ، ان الجهود والبلايين التي تصرف عليها ، كان من الاولى ان تصرف لاغراض انسانية (الغذاء ، المجاعة ، الامراض ، السكن ، البيئة ...) ومن جهة اخيرة انه من الاهم ، لو كان التركيز لفهم خفايا الارض التي نعيش عليها . كما أن دراسة الجينات اوقفت او توقفت ولكن ليس لنفس الاسباب ، وانما خوفا من ان تؤدي الى خلق مخلوق يكون من الصعب السيطرة عليه . وبالاضافة ، لم توفر للابحاث العلمية والتطوير التكنولوجي الثروات كما كان سابقا . اذ أن جزءا كبيرا من ميزانياتها حول الى امور اخرى اقل شانا وان كانت اكبر ضرورة وقتية . واخيرا ، كانت محطة ثري مايل ايلاند النووية وسكايلاب ، من اكبر الوصمات للتقدم التكنولوجي . والسبب : تطوير الانسان لظاهرة لا يستطيع السيطرة عليها .

وتجلى في السبعينات ، الرجوع الى الاديان السماوية والمذاهب الانسانية . والخلاصة : اكتشاف الانسان ، المتقدم والنامي ، لكثير من أوهام عصره التي يعيشها ، والتي ان قدمت الراحة المادية ، فشلت في الاتيان بالسلام الذهني والروحي .

★ ★ ★

اهلا للثمانينات

ان على العالم الان أن يجعل من الثمانينات عقد تقييم ومراجعة . وعليه ان يتوقف لحظة العشر سنوات — وهي غمضة عين في عمر الزمن والانسان — عن التحرك الضائع ، ويقف ثابتا ليراجع ، ويقيم ما توصل اليه ، وليصلح ما اعطبه ، وليبني ما لم يكمله . وعليه ان يقيم الموازين العملية الانسانية العادلة ويقيس على اساسها اولوياته واتجاهاته وقيمه . مستندا بذلك الى اساس واحد : ان العالم اخذ ينكمش ، والارض اخذت تتزاحم ، والحدود اصبحت لم تعد حدودا ، وان كل قوة او حيلة تندد بها قوة اكبر منها وحيلة ادهى منها . ومستندا كذلك الى عنصر واحد : الانسان هو الانسان — في الشرق او الغرب وفي الشمال او الجنوب — . ومشكلة الامان والامن هي نفسها لدى جميع البشر في ارض الله الواسعة .

وبدون هذا فانه لا يمكننا ان نقول : اهلا للثمانينات .